الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سعيدة– الدكتور مولاي طاهر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

تحت عنوان:

أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل في الجزائر خلال فترة 1990-2020

من إعداد:

طرانجي أحلام

محمودي لمياء

بإشراف أستاذ:

بومدين محمد أمين

مذكرة مناقشة أمام لجنة الملناقشة المتكونة من:

الرقم	اللقب والإسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	جلولي محمد	أستاذمحاضر قسم "أ"	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	رئيسا
02	بومدين محمد أمين	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	مشرفا
03	بن سكران بودالي	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	ممتحنا

السنة الجامعية:2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كثيرا طيبا مباركا فيه والصلاة والسلام على أشرف المرسلين حبيب مصطفى سيدنا محمد "عليه أفضل الصلاة والسلام" {الى اللذان قال فيهما الله تعالى من فوق سبع سموات }

"وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا" والداي عزيزان حفظهما الله والى إخوتي وأخواتي "أسامة, طاهر, هاجر, أمال"

وكل أهل وأقارب, لكم مني كل الحب والتقدير

الى من شاركتني انجاز هدا العمل زميلتي لمياء.

الى كل من همه أمري وأسعده نجاحي والى كل طالب علم و باحث عن المعرفة.

أهدي هذا العمل المتواضع.

أحلام

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء أشرف المرسلين أهدي هذا العمل إلى:

التي رسمت بجناحها طريقي ولاتزال كللت بدعائها السماء وحياتي ولاتزال الحبيبة أمي أطال الله عمرها

إلى ذرعي الذي به احتميت في حياة به اقتضيت والذي شق لي بحر العلم والتعليم وركيزة عمري وكبريائي وكرامتي وكان أخر دعاءه لي بالتوفيق في دراستي الغالي أبي رحمه الله.

الى إخوتي وأخواتي حفظهم الله

الى صديقات العمر يسرى وبسمة وإيمان وشيماء.

إلى زميلتي في مشواري الدراسي أحلام.

لمياء

تشكر و تقدير

الحمد لله على إحسانه و الشكر له تعظيما لشأنه ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ونشهد أن محمد سيدنا ونبينا صلى الله عليه وعلى أله و أصحابه وسلم.

بعد شكر الله تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع نتقدم بجزيل الشكر إلى من شرفنا بإشرافه على مذكرة بحثنا الأستاذ الفاضل الدكتور "بومدين محمد أمين "الذي لن تكفي عبارات الشكر لإيفائه حقه بصبره كبير علينا, ولتوجيهاته وإصراره على أن يكون هذا العمل متقنا.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل في الجزائر للفترة الممتدة (1990-2020) و ذلك باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة ARDL *لقياس أثر الإنفاق الحكومي، عدد السكان،الناتج المحلي الخام على التغير في التشغيل كمتغير تابع ،وتوصلنا في الدراسة القياسية إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين العمالة الكلية و الانفاق الحكومي، و وجود علاقة طردية ذات معنوية إحصائية بين العمالة و الإنفاق الحكومي حيث كلما زاد الإنفاق الحكومي بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة في نسبة التشغيل بنسبة قدرها* 4% *،وهو ما يتوافق و النظرية الاقتصادية.*

الكلمات المفتاحية:

الإنفاق الحكومي; التشغيل; نموذج;*ARDL* ; التكامل المشترك.

Abstract :

This Study investigated the impact of government spending on employment in Algeria for the periode (1990-2020) by using the autoregressive time lapse ARDL model to measure the impact of government spending,pooulation, Gdp , and gross domestic product on the change in employment as a dependent variable , and we found in the standard study that there is a equilibrium relationship long term relationship between total employment and government spending, and the existence of a statistically significant direct Relationship between employment and government spending, whenever government spending increases by 1%, it will lead to an increase in the employment rate by 4%, which is consistent with economic theory.

Key words :

government spending;employment ;ARDLmodel ;cointegratin.

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
قائمة المحتويات	X–VIII
قائمة الجداول والأشكال	XI
قائمة الملاحق	XIII
المقدمة العامة	أ–د
الفصل الأول الأدبيات النظرية للإنفاق الحكومي	
تمهيد	**6**
المبحث الأول: مفهوم, تقسيمات, أسباب تزايد النفقات	**7**
المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة	**7**
المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة	**8**
المطلب الثالث: أسباب تزايد النفقات العامة	**10**
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للإنفاق الحكومي	**13**
المطلب الأول: قانون فاجنر1982	**14**
المطلب الثاني: أطروحة بيكوك و ويسمان	**15**
المطلب الثالث: نظرية كينزية	**18**
المبحث الثالث: آثار الإنفاق الحكومي	**24**
المطلب الأول: ضوابط الإنفاق الحكومي	**24**
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الإنفاق الحكومي	**27**
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة	**30**
خلاصة الفصل	**33**

الفصل الثاني: الأدبيات النظرية للتشغيل	
تمهيد	**35**
المبحث الأول: علاقة الإنفاق الحكومي بالتشغيل	**35**
المطلب الأول: مفهوم التشغيل وشروطه	**38**
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على حجم التشغيل	**43**
المطلب الثالث: مراحل التشغيل في الجزائر	**47**
المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسياسة التشغيل	**52**
المطلب الأول: تعريف سياسة التشغيل	**52**
المطلب الثاني: أبعاد سياسة التشغيل	**56**
المطلب الثالث: أنواع سياسة التشغيل وأهدافها	**58**
المبحث الثالث: أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل	***61***
المطلب الأول: العلاقة بين الشواغر والتشغيل	***61***
المطلب الثاني: العلاقة بين البطالة والتضخم	***62***
المطلب الثالث: أثر سياسة الإنفاق الحكومي في تحقيق التشغيل الكامل	***64***
خلاصة الفصل	***67***
الفصل الثالث: الدراسة القياسية	
تمهيد	**69**
المبحث الأول: دراسة تحليلية لواقع الإنفاق الحكومي خلال فترة1990-2020	**70**
المطلب الأول: تحليل تطور الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري في فترة1990-2020	**70**
المطلب الثاني: تحليل تطورات الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري في جزائر خلال فترة 1990-2020	**72**
المطلب الثالث: تحليل تطور مؤشرات الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة 1990-2020	**73**
المبحث الثاني: دراسة تحليلية لواقع التشغيل خلال فترة 1990-2020	**75**
المطلب الأول: واقع التشغيل في الجزائر	**75**

الفهرس

المطلب الثاني: تطور اليد العاملة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	**77**
المطلب الثالث: انعكاسات وفعالية الإنفاق الحكومي على القطاع التشغيل بالجزائر	**79**
المبحث الثالث: دراسة قياسية	**80**
المطلب الأول: مدخل لدراسة القياسية(تعريف بالمتغيرات ومنهجية الدراسة)	**80**
المطلب الثاني: شرح منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL:	**81**
المطلب الثالث: عرض النتائج ومناقشتها	**83**
خلاصة الفصل	**84**
الخاتمة العامة	**85**
المراجع	**90**
الملاحق	**93**

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	فلسفة النفقات العامة	***13***
02	وظائف الدولة	***14***
03	*تطور الفئة النشيطة في الجزائر من 1980-2000*	***31***
04	*نتائج تقدير معادلة التشغيل*	***58***
05	*نتائج جدر الوحدة ADF*	***58***
06	*نتائج تقدير معادلة التشغيل على المدى الطويل*	***59***
07	نتائج اختبار منهج الحدود	***59***
08	نتائج التأكد من معنوية معامل تصحيح الخطأ	***60***
09	نتائج اختبار للارتباط داتي بين البواقي	***60***
10	نتائج اختبار ثبات الأخطاء	***61***
11	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	***61***

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
01	منحنيات العرض والطلب على العمالة	43
02	منحنى بيفريدج	45
03	التفسير النظري لمنحنى بيفريدج	45
04	منحنى بيفريدج والصدمات الهيكلية	46
05	علاقة تغير الأجور النقدية والبطالة	48
06	منحنى فيليبس	49
07	تطور الإنفاق الحكومي الكلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	57
08	نسب تطورات الإنفاق الجاري والاستثماري	58
09	تطور عدد سكان في الجزائر	59
10	تطور اليد العاملة في الجزائر	59
11	نسب تطور حجم العمالة حسب معيار سمة الرسمية	60
12	تطور الناتج المحلي الخام	60
13	تطور عدد السكان	61
14	تطور الإنفاق الحكومي	62
15	تطور التشغيل	62

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان	الصفحة
01	نتائج تقدير المعادلة التشغيل على المدى القصير	94
02	التشغيل عند المستوى	96
03	التشغيل عند الفرق الأول	98
04	السكان عند المستوى	102
05	السكان عند الفرق الأول	107
06	الإنفاق الحكومي عند المستوى	112
07	الانفاق الحكومي عند الفرق الأول	115
08	الناتج المحلي عند المستوى	116
09	تقدير المعادلة على المدى الطويل	117
10	منهجية متجهة تصحيح الخطأ	119
11	جدول نتائج الارتباط الذاتي بين البواقي	120
12	اختبار ثبات تباين الأخطاء	121
13	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	122

المقدمة

العامة

مقدمة:

تعتبر السياسة المالية من الأدوات الاقتصادية التي تمتلكها الحكومة، فبواسطة السياسة المالية تستطيع الحكومة التصرف بمواردها الضريبية وتنفذ خططها ومشاريعها عن طريق اعتماد النفقات اللازمة لذلك و لتحقيق الأهداف السياسية و الاقتصادية والاجتماعية العامة من خلال محاولة الوصول إلى مرحلة العمالة الكاملة، و استقرار الأسعار و الأجور وتحقيق العدالة و الرعاية الاجتماعية و التنمية الاقتصادية، ومن اجل ذلك تلجأ الحكومات إلى زيادة أو تخفيض النفقات و الضرائب بما يتلاءم و الوضع الاقتصادي العام، كما تستطيع الحكومات تغطية نشاطاتها المختلفة عن طريق إحداث عجز في موازنتها العامة, وتركز السياسة المالية اليوم على زيادة النفقات العامة و تخفيض الضرائب و عجز الموازنة, ومن الأهداف التقليدية للسياسة المالية العامة المحافظة على موازنة عامة متوازنة ، إلا أنه بتطور المفاهيم المالية و الاقتصادية للدولة الحديثة أصبح ينظر إلى السياسة المالية من منطلق ايجابي أكثر، بمعنى أن الحكومة يمكن أن تتجاوز مبدأ توازن الموازنة العامة إذا ما تطلبت ذلك الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة.

من هذا المنطلق كان هناك تزايد في الآونة الأخيرة في الدراسات الحديثة لنظريات الإنفاق العام التي درست آليات الإنفاق، التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار وهنا تكون سياسة إنفاق حكومي توسعية كفيلة بتحقيق الإنعاش الإقتصادي، من خلال الإعانات الإقتصادية للمنتجين التي تساهم في زيادة تشغيل، أو بتأثير على مستوى التشغيل المدى الطويل من خلال برامج المشروعات العامة والبنية التحتية، وبذلك أصبح الإنفاق العام يحتل مكانة هامة في الاقتصاد نظرا للدور الذي يؤديه في الحياة الاقتصادية، فهو يعتبر أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الدولة لتحقيق الأهداف المرجوة، من خلال تأثيره على التشغيل، وعلى هذا الأساس تبرز لنا الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الإنفاق العام على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 ؟

وتندرج تحت هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل توجد عوامل أخرى تؤثر على التشغيل بجانب الإنفاق الحكومي؟
2. هل زيادة إنفاق الحكومي بشكل مستمر دائما مايؤثر بالإيجاب ؟

- الفرضية الرئيسية:

يؤثر الإنفاق الحكومي على التشغيل في الجزائر بشكل إيجابي.

-**الفرضية الفرعية الأولى:** :"توجد عوامل أخرى تؤثر على التشغيل من غير الإنفاق الحكومي.

-**الفرضية الفرعية الثانية:** قد تعود زيادة الإنفاق الحكومي بشكل سلبي .

***مبررات اختيار الموضوع :**

هناك عدة أسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع دون سواه أذكر منها :

- نقص ملحوظ في دراسات حول الدراسة النظرية والقياسية للإنفاق الحكومي في الجزائر , باستثناء بعض دراسات أخرى التي عالجت الإنفاق العام من جوانب أخرى.

محاولة إثراء الموضوع نظرا لأهمية سياسة الإنفاق الحكومي والتي تتوجب تجسيدا صحيحا لها عن طريق قرارات واضحة المعالم و مخصصة على منطلق علمي يراعي الواقع الحقيقي.

*** أهمية الدراسة :**

- تسمح لنا هذه الدراسة بإعطاء صورة واضحة عن العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي والتشغيل في الجزائر من خلال أهمية الإنفاق الحكومي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية التي ترجع إلى اتساع نطاق حدود الدولة في مجالات التدخل، وبالتالي فان دراسة والتحليل الاقتصادي للإنفاق الحكومي باستخدام أساليب التحليل وأدوات القياس الاقتصادي متعددة الأبعاد حيث بإمكانها أن تساعد في اتخاذ القرارات المستقبلية.

- إمكانية الانطلاق منها لإجراء بحوث أخرى سواءا تعلق الأمر بموضوع الإنفاق الحكومي أو التشغيل.

أهداف الدراسة : حيث تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على النقاط التالية :

-الكشف عن طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتشغيل في الجزائر .

-اختبار الفرضيات المفسرة للعلاقة بين المتغيرين .

-محاولة معرفة ما إذا كان هناك علاقة طويلة المدى بين المتغيرين .

*** حدود الدراسة :**

الإطار المكاني: لقد اقتصر الإطار المكاني للدراسة على الدولة الجزائرية الذي عرفت توجه نحو سياسة مالية توسعية في السنوات الأخيرة باستخدام أداة الإنفاق الحكومي والتشغيل اللذان يعتبران من المؤشرات الاقتصادية المهمة .

الإطار الزماني: أما من حيث الإطار الزماني فقد تم اختيار الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020 كون هذا المجال يعتبر كاف ومناسب لاستخدام الطرق الإحصائية والقياسية بالإضافة إلى توفر المعطيات الخاصة بالمتغيرات خلال الفترة.

*** صعوبات الدراسة :**

– إن الصعوبات التي تلقيتها أثناء انجاز البحث، لا تختلف في وجودها عن تلك المألوفة لدي جل الباحثين

ويمكن تلخيصها في التضارب الكبير في بعض البيانات والإحصاءات باختلاف مصادرها بالإضافة الى غياب احصائيات تخص التشغيل في فئة النشيطة .

***المنهج الدراسة:**

– لقد تم الاعتماد في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لكونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع، تم إستخدام الأدوات القياسية و الإحصائية التي تساعد بشكل كبير على تفسير النتائج على ارض الواقع من خلال استعراض الطرق القياسية والإحصائية المتعلقة بالموضوع وتحليلها من خلال تطبيق خطوات النماذج الاقتصادية، أين تم الاستعانة ببرنامج *EVIEWS* 10 لإجراء اختبارات لتقدير واستخراج النتائج اللازمة.

***الدراسات السابقة:**

هناك العديد من الدراسات التي تناولت المتغير الذي نقوم بدراسته، وسوف نقدم ونحلل بعض الدراسات التي تناولت الإنفاق الحكومي كمتغير من متغيرات دراستهم:

1- دراسة(الحاقبني مفرج) :

تناولت الدراسة اختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية باستخدام طريقة التكامل المشترك خلال الفترة 1969 -2000 ،وقد توصلت الدراسة إلى إثبات وجود علاقة مستقرة في الأجل الطويل بين الناتج القومي الحقيقي كمقياس للنمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي الحقيقي، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في اتجاهين بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي بن الناتج المحلي الإجمالي النفطي والإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية.

2- دراسة أدروش دحماني وعبد القادر:

حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بن الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة 1970-2009 في الجزائر استخدمت الدراسة نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة وباستخدام *ARDL* منهج الحدود، توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي وحجم الإنفاق الحكومي في أربع إصدارات تعكس الإطار النظري لقانون فاجنر وتدعمه، كما أظهر تحليل المدى الطويل أن الناتج المحلي إجمالي له تأثير ايجابي كبير ومعنوي على حجم الإنفاق الحكومي، وعليه توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن قانون فاجنر صالح لتفسير علاقة النمو الاقتصادي بحجم الإنفاق الحكومي في الجزائر.

3- دراسةNazli burcu

اعتمدت الدراسة على اختبار قانون فاجنر للعلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي لحالة الاقتصاد التركي خلال الفترة 1965 -2000 وذلك بافتراض أن الإنفاق الحكومي نتيجة وليس سببا لنمو الناتج المحلي الإجمالي، ولكن تجريبيا باستخدام اختبار التكامل المشترك واختبار سببية غرانجر إذ لم تجد الباحثة علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين المتغيرين وتوصلا إلى أن كل من فرضية فاجنر وفرضية كينز غير صالحتين لحالة تركيا.

***التعقيب على الدراسات السابقة :**

بعد استعراض الدراسات السابقة توصلنا إلى أن هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة نلخصها في مايلي:

من حيث بيئة الدراسة : تمت الدراسات السابقة في بيئات مختلفة منها المملكة العربية السعودية و تركيا و كانت هذه الدراسات خلال سنوات مختلفة في حين تمت الدراسة الحالية في دولة الجزائر بإستثناء دراسة أدروش دحماني وعبد القادر التي كانت على مستوى الجزائر أيضا.

من حيث المنهج: اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي في الدراسة العلاقة بين المتغيرين الدراسة في حين اعتمدت بعد الدراسات السابقة على مناهج اخرى في الوصف تغيراتها وعرض نتائجها إلا أن أغلبهم استعانوا بإختبار السببية وإختبار التكامل المشترك وهو مايتوافق مع دراستنا .

من حيث الهدف والمتغيرات: ربطت الدراسات السابقة بين الانفاق الحكومي بالمتغيرات الاخرى والتي درست اثر الانفاق الحكومي, اختلفت من حيث الأبعاد المدروسة مع هذه الدراسة التي هدفت الى توضيح أثر الانفاق الحكومي على مستوى التشغيل.

***تقسيمات الدراسة:** تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول: فصلين للجانب نظري وفصل خاص بالدراسات السابقة وفصل للجانب تطبيقي بدءا بالمقدمة العامة وصولا إلى خاتمة العامة.

– يتناول الفصل الأول من هذه الدراسة الإطار النظري متعلق بالإنفاق الحكومي من خلال تبيان مختلف المفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة.

–الفصل الثاني خصص للإطار النظري متعلق بالتشغيل والنظريات المفسرة له.

–أما الفصل التطبيقي، فقد خصص لقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتشغيل.

وكذا تحليل واقع وتطور متغيرات الدراسة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة{1990–2020}.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية للإنفاق الحكومي

تمهيد:

تعتبر النفقات العامة أداة تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، وتكتسي دراستها جانبا مهما وحيويا في الدراسات المالية، كما يتطور البحث فيها مع تطور الفكر المالي حيث تعكس جوانب الأنشطة العامة، وتظهر البرامج الحكومية في شتى الميادين على شكل أرقام واعتمادات سعيا منها لتحقيق أقصى نفع جماعي ممكن, وفي هذا الصدد يبرز الإنفاق العام كأحد أدوات السياسة المالية التي تعبر بشكل مباشر عن التدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ولها دور كبير في معالجة التقلبات الاقتصادية باستعمال مختلف أدواتها، أبرزها الإنفاق العام الذي مر بعدة مراحل في تطويره، وهذا التطور قد تغير بتغير دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

في هدا الفصل تناولنا مفاهيم أساسية حول الإنفاق الحكومي بشكل عام قسمناه إلى ثلاث مباحث كالآتي:

- **المبحث الأول:** مفهوم, تقسيمات, أسباب تزايد النفقات.
- **المبحث الثاني:** النظريات المفسرة للإنفاق الحكومي(الإنفاق الحكومي في ضوء المفاهيم).
- **المبحث الثالث:** أثار الإنفاق الحكومي.

المبحث الأول: مفهوم, تقسيمات, أسباب تزايد النفقات

تعتبر النفقات العامة الأداة الأساسية التي يتم استخدامها في إطار المالية العامة والسياسة المالية في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية، بحكم أن النفقة العامة تعنى بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة على حد سواء لهذا تختلف وتتعدد تقسيماتها باختلاف أوجه استعمالها، كما أنها تختلف باختلاف أثارها الاقتصادية والاجتماعية.

- **المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة**

"النفقة العامة هي صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغا معينا بغرض سد إحدى الحاجات العامة"

- كما تعرف بأنها: "استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة", وهو مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة, وفقا لهذا التعريف يمكن اعتبار النفقة ذات عناصر ثلاثة هي:
  - مبلغ نقدي.
  - يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام.
  - الغرض منه تحقيق نفع عام. (ناشد، 2006)

وفي تعريف آخر تعرف النفقة العامة " بأنها مبلغ نقدي يصرف من قبل أحد أشخاص القانون العام عندما يستعمل سلطته وامتيازاته إشباعا لحاجة عامة, وتحقيقا لتدخل الدولة في المجال الاجتماعي والاقتصادي". (بشور، 1982)

وبهذا التعريف تمت إضافة لعناصر النفقة العامة السلطة التي يتمتع بها الشخص العام, وأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال الإنفاق العام.

وهذا التعريف هو السائد لدى الاقتصاديين الذين يتفقون على معناه، ويظهر من خلاله أن الفكر المالي يعتمد على معياريين للتفرقة بين النفقة العامة والخاصة.

1-المعيار القانوني: حسب هذا المعيار فان النفقات العامة تعتبر بأنها تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون العام المتمثلين في: الدولة، الوزارات، الإدارات المركزية والمحلية العامة والمؤسسات العامة إذ أن طبيعة نشاط أشخاص القانون العام تختلف عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص بهم، فالأول يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة باعتماده على القوانين والقرارات الإدارية بينما الثاني يعتمد على أحكام القانون الخاص، وبالتالي فنقطة الارتكاز في هذا المعيار هي الشخص القائم بالإنفاق أيا كانت طبيعة الإنفاق.

2-المعيار الوظيفي: يعتمد هذا المعيار على طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها النفقة العامة، ال على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها، فالدولة الآن تمارس نشاطات مماثلة لتلك التي يقوم بها الأفراد. فاعتماد هذا المعيار على اعتبارات اقتصادية واجتماعية للدولة .

وعلى ذلك، فليست كل النفقات التي تقوم بها الهيئات العامة تعتبر نفقات عامة، وعلى العكس من ذلك تعتبر نفقات عامة تلك التي تقوم بها الأشخاص الخاصة التي فوضتها الدولة في إستخدام بعض سلطاتها الآمرة، على أن تكون هذه النفقات نتيجة إستخدام هذه السلطات السيادية (تصدر عن هيئات خاصة). (ناشد، 2006)

وبالاعتماد على المعيارين السابقين معا يعتبر الإنفاق العام هو ذلك الذي يقوم به شخص من أشخاص القانون العام في مجال نشاطه العام.

***المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة**

إن تطور دور الدولة ومهامها أدى إلى تنوع النفقات العامة، وإن تقسيم النفقات العامة يعني دراسة هذه النفقات من حيث تركيبها، مضمونها، وطبيعتها، وان كل دولة أخذت بالتقسيمات تتلاءم وظروفها ودرجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي، لذلك نجد أن كتاب المالية وضعوا عدة تقسيمات للنفقات العامة ونجد منها:

أولا–التقسيم الوظيفي للنفقات العامة: في هذا التقسيم تصنف النفقات العامة طبقا للوظائف و الخدمات التي تقوم بها الدولة في مختلف المجالات، وبناء على ذلك يتم تبويب النفقات العامة في مجموعات متجانسة، بحيث تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة من هذه الوظائف التالية: (محرزي، 2005)

1–النفقات العامة الاقتصادية: تشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي مثل: الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة، المنح والإعانات الاقتصادية، النفقات التي تهدف تزويد الاقتصاد القومي بالخامات الأساسية كطاقة، النقل، مشاريع البنية الأساسية.

2–النفقات العامة الإجتماعية: وتتعلق بالأغراض الإجتماعية لدولة والمتمثلة في نفقات التعليم، الصحة، النقل والسكن.

3–النفقات العامة الإدارية: تتضمن النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور العاملين في الإدارات الحكومية، وأثمان ومستلزمات الإدارات الحكومية، كما تتضمن المبالغ المخصصة للجهاز الإداري من أجل إعداده وتدريبه لكي يكون قادرا على أداء الخدمات العامة على الوجه الأكمل، كما يدخل ضمنها المبالغ اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي واستمرار العلاقات مع الخارج.

4–النفقات العامة المالية: تتضمن النفقات العامة المخصصة من أجل أداء أقساط وفوائد الدين العام والأوراق والسندات المالية الأخرى.

5–النفقات العامة العسكرية: تتضمن النفقات العامة المخصصة إقامة واستمرار مرفق الدفاع الوطني ودعم القوات المسلحة وبرامج التسليح في أوقات السلم والحرب شراء الأسلحة وقطع الغيار اللازمة من رواتب وأجور ونفقات.

ثانيا–تقسيم النفقات العامة تبعا أثارها في الإنتاج القومي:

تؤثر النفقات العامة على الدخل القومي والناتج القومي وانطلاقا من هذا الأثر تنقسم النفقات العامة إلى: (فرهود، 1990)

1-النفقات العامة الحقيقية:

وتنطوي بصفة عامة على النفقات العامة التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي وهي النفقات المنتجة التي تتم بمقابل يتمثل في السلع والخدمات ومنها مرتبات وأجور موظفي الدولة والنفقات اللازمة بالقيام بالخدمات التعليمية والصحية، أو القيام بالمشروعات الإنتاجية وما يتطلب من معدات وتجهيزات مادية وخبرات فنية إدارتها، وينشأ الأثر المباشر لهذه النفقات من خلال وجود طلب فعال من جانب الدولة يؤثر على حجم ونوع الإنتاج ويولد دخال ممن يزودون الدولة بهذه السلع والخدمات(الطلب الفعال).

2-النفقات التحويلية:

هي تلك النفقات التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي، ولا تنفعل بصورة مباشرة سوى أنها تحول القوة الشرائية فيما بين الأفراد والجماعات أي تعد كونها تعيد توزيع الدخل القومي، وهي عادة تتم بدون مقابل وقد اعتمد كتاب المالية العامة في التفرقة بين النفقات العامة الحقيقية والتحويلية بعض المعايير.

- **المطلب الثالث: أسباب تزايد النفقات العامة**

باعتبار أن النفقات العامة من أهم الظواهر الاقتصادية التي لفتت انتباه الاقتصاديين من خلال التفسيرات المتعددة لهذه الظاهرة ,كما حاول هؤلاء الاقتصاديين من خلال نظرياتهم الوقوف على أسباب هذه الظاهرة ومن هذه الأسباب ما يلي: (بشور، 1982)

1-الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة :

المقصود بالأسباب الحقيقية تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم النفقات الناتجة عن زيادة حجم أو عدد الحاجات العامة, بالإضافة إلى زيادة عبء التكاليف العامة بنسبة معينة, أي أن هذه الزيادة في النفقات العامة تؤدي إلى زيادة في كمية الخدمات العامة المقدمة للأفراد وإلى تحسين نوعية تلك الخدمات ويمكن إجمال هذه الأسباب الحقيقية فيما يلي:

أ. **الأسباب الاقتصادية** :ان من أهم الأسباب الاقتصادية الداعية الى زيادة النفقات العامة هي زيادة الدخل القومي وزيادة التدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وذلك تصاعد موجة تنافس الدولي.

فبالنسبة لزيادة الدخل القومي لدولة ما يشجعها على زيادة نفقاتها بغية تحسين المستوى الرفاهية الأفراد المجتمع وذلك بتوسيع في الاقامة المشاريع وزيادة المرافق العامة الاقتصادية والاجتماعية والغرض من ذلك مسايرة التنمية في البلد.

كما يعتبر التنافس الدولي في المجال الاقتصادي عامل كبير وراء تزايد النفقات العامة وذلك من خلال تقديم مختلف الحكومات للإعانات المساعدة للمشروعات العامة وخاصة لتشجيعها على تحسين قدرة التصديرية ورفع الجودة والنوعية للسلع المصدرة وذلك من اجل مواجهة سياسة الإغراق والمنافسة الشرسة وذلك وفق عدة أشكال وصيغ.

بالإضافة إلى أن الضغط التضخمي يسبب نمو الإنفاق وتزايد النشاط الحكومي خاصة في البلدان النامية مع علم أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى عدم استقرار الأسعار.

ب. **الاسباب الاجتماعية:** تعد الأسباب الاجتماعية عامل مهم في تزايد النفقات العامة حيث هو مع تطور الدولة الذي تعدى الى توازن الضمان الاجتماعي واقامة العدالة الاجتماعية كذلك تقديم مختلف الخدمات التعليمية والسكنية والصحية ...الخ.

ولا شك ان النفقات العامة وخاصة الاجتماعية منها لها دور كبير من جهة الضمان التماسك المجتمع وحشد ثقة في الدولة ومن جهة اخرى لها فائدة اقتصادية من خلال رفع المستوى المعيشي والقدرة الشرائية والتقليل من فجوة الفقر وما لذلك من دور كبير في رفع الطلب الفعلي وبالتالي زيادة الدخل الوطني.

ج- **الاسباب السياسية:** نظرا لتطور الفكرة السياسي وتشبعه مصاحب ذلك من ضرورة مواكبة هذا الاتجاه لزيادة الاعتمادات المالية للتكفل بالسير الحسن للمصالح السياسية ومن اهم هذه الاسباب التي ساهمت في زيادة النفقات العامة ما يلي:

- تنامي الوعي السياسي لقد ات تنامي الوعي السياسي وزيادة عدد الاحزاب رغبة في تلبية الحاجيات الشعوب في المجالس النيابية والمشاركة الشعبية في صناعة القرار السياسي والاجتماعي.
- زياده العمل الدبلوماسي نظرا لتطور العلاقات الدولية ذات المصالح الاقتصادية والسياسية والرغبة في توسيع الدورة الدولي وزيادة اهمية تمثيل الدبلوماسي بالاضافة الى طلبات العضوية في المنظمات

– الدولية كل هذا كان وراء تخصيص جزء من النفقات العامة في اطار الميزانية العامة للتكفل بهذه الاحتياجات وشهد هذا النوع من النفقات العامة تنامي ملحوظ مع زيادة درجه انفتاح الدول الى الخارج.

– التعاون والتضامن الدولي بسبب توطيد العلاقات السياسية والدولية التي كانت وراء ضرورة التعاون والتضامن بين الدول في حالة الكوارث والازمات من خلال تقديم اعانات ومساعدات فكان لازما تخصيص جزء من النفقات لهذا الغرض مما كان وراء تزايد النفقات العامة.

د– الأسباب العسكرية: تعتبر الاسباب العسكرية الناتجة عن الحروب وعدم الاستقرار الذي يشهده العالم عامل اساسي وراء التزايد النفقات العامة ومع تصاعد الموجات التوترات زاد التهافت على اقتناء الاسلحة رغم الامان. (محرزي، 2005)

وقد اصبح الانفاق العسكري يشكل في حدود 15% في الدول المتقدمة ويتجاوز 30% من الناتج الاجمالي المحلي في الدول النامية كما ان التخصيصات الانفاق العسكري تصل الى 25% من الاجمالي النفقات العامة للدول العربية لسنة 2001 والبالغة حوالي 2009 مليار دولار كما ان التقرير الاقتصادي الموحد اجرى مسحا للتقديرات الانفاق العسكري في الدول العربية ما بين 1981 و 1987 مفاده ان الدول العربية اكثر انفاقا على المجال العسكري هي السعودية والبحرين وليبيا بما يقارب 33% من الناتج المحلي الاجمالي.

ثانيا– أسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة:

تعرف الزيادة الظاهرية للنفقات العامة بأنها زيادة الأرقام المعبرة عن النفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من السلع والخدمات لإشباع حاجته العامة، ويلاحظ في ظل هذا النوع من الزيادة أن بيانات النفقات العامة للبلد تكون في تصاعد، في حين أنه هناك ثبات أو حتى تراجع في مستوى الخدمات التي يتحصل عليها الأفراد، ومن أهم الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة نجد:

أ– **تدهور قيمه النقود:** ان تظاهر قيمة النقود ينتج عنه ارتفاع في الاسعار ويؤدي الى زيادة حجم النفقات العامة الاسمية دون ان يقابل ذلك زيادة فعلية في الخدمات والسلع العامة المقدمة للأفراد

ويعبر عن ذلك بمعدل التضخم ويقصد بالتضخم تلك الزيادة في الطلب الكلي على الطلب الكلي للسلع والاستهلاك التي لا يستجيب لها العرض وهذا ما يؤدي الى ارتفاع الاسعار وما يضعف قوة الشرائية للنقود اي ان تدفع الدولة وحدات نقدية اكبر للحصول على السلع والخدمات العامة بخلاف مكانة تدفعه في الوقت السابق.

ب- **اختلاف الطرق والمحاسبة الحكومية:** إن الاختلاف الطرق المحاسبة دور كبير في تزايد النفقات العامة وهذه الزيادة تكون ظاهرية وليست حقيقية ومثال على ذلك الانتقال من طريقة الاعتماد الميزانية الصافية الى احتمال طريقة الميزانية الاجمالية حيث كان في السابق يتم اعداد حسابات العامة يخضع لمبدا الميزانية الصافية حيث لا يسجل في الميزانية الا رصيد الصافي للانفاق العام فقط اي تم اجراء مقاس بين النفقات العامة والايرادات العامة التي تم تحصيلها وادراج المبلغ الصافي اما في الحاضر فبدءا باستعمال طريقة الميزانية الاجمالية وذلك بتسجيل مبالغ النفقات العامة دون مقاصد بينها وبين الايرادات العامة وبالتالي يظهر مبلغ ضخم في الميزانية وهذه الزيادة هي ظاهرية لا حقيقية ويرجع بعد الاقتصاديين هذا التحول لاطفاء الشفافية على المعاملات المالية للدولة لاظهار النفقات العامة في الميزانية العامة.

ج- **اتساع الاقليم الدولة وزيادة عدد السكان** :ان اتساع اقليم الدولة نتيجة للاتحاد او انضمام اقاليم جديدة الى اقليم الدولة الاصلي دور في التزايد النفقات العامة لهذه الدولة وتعتبر هذه الزياده ظاهرية وليست حقيقية نظرا لانشاء الميزانية الموحدة بين الاقاليم المتحدة. (ناشد، 2006)

يمكن تلخيص الاسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة في الشكل التالي:

الجدول رقم01 فلسفة النفقات العامة

أسباب الزيادة الظاهرية للنفقات العامة		
1-تدهور قيمة النقود	2-اختلاف الفن المالي	3-التوسع الإقليمي وزيادة النمو السكاني

المصدر: من إعداد طالبتين (ناشد، 2006)

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للإنفاق الحكومي

إذا كانت النظرية التقليدية والنظرية الحديثة في النمو الاقتصادي لم توفق في تفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة فقد جاءت من بعدها دراسات خطت خطوة ايجابية في هذا المجال ومن اهمها دراسة الاقتصادي الألماني adolphe wagner سنة 1892,وتلتها دراسة من قبل الأستاذين peacouck and wiseman في مدرسة لندن للاقتصاد سنة 1961 بالاضافة الى دراسات اخرى تعاقبت بتحليلات مختلفة للظاهرة وفيما يلي شرح لهذه النظريات:

- **المطلب الأول: قانون فاجنر 1892**

إهتم الاقتصادي *adolphe wagner* بتفسير ظاهرة التزايد النفقات العامة خلال القرن 19 وقد اطلق على هذا التفسير في الأدب الاقتصادي والمالي بقانون فاجنر ووفقا لهذا يوجد اتجاه طبيعي نحو نمو وزيادة الحجم النفقات العامة في الدول الصناعية بالنسبة للناتجة المحلي الاجمالي.

و أوضح *A. wagner* أن التطور النفقات العامة هو نتيجة طبيعية لتغير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدول ويتلخص هذا القانون في أنه إذا حقق المجتمع من المجتمعات معدلا معينا من النمو الاقتصادي فإن ذلك يؤدي الى اتساع نشاط الدولة وهذا يعمل على زيادة النفقات الدولة بمعدل اكبر من زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي ويفسر ذلك استنادا الى عوامل اقتصادية بحثه فمن جهة نظره ان النمو الاقتصادي قد صاحبه زيادة في درجة التصنيع وتعدد الانشطة الاقتصادية وزيادة ارتباطها ببعضها الأمر الذي ترتب عنه زيادة التدخل الدولة. (الحشالي، 2006)

أما الصيغة الرياضية العامة لقانون*wagner* فتأخذ الشكل التالي:

$$G/Y=F(Y/N)$$

حيث :

G : يمثل الانفاق العام

Y:يمثل الدخل القومي

N يمثل عدد السكان

aG/aY إن مرونة النفقات العامة بالنسبة للدخل القومي اكثر من واحد.

ويتضح ان هناك علاقة طردية ثابتة بين نسبة الانفاق الى الدخل وحصة من الدخل القومي.

وقد فرق في هذا الخصوص بين الوظائف ثلاثة للدولة نلخصها في الجدول التالي :

الجدول02 وظائف الدولة

الوظيفة التقليدية	الوظيفة الاجتماعية	الوظيفة الانتاجية
المتمثلة في الدفاع والامن والعدالة ر هذا راجع إلى اتجاه الدولة مركزية الإدارة والى التوسع في ستخدام الآلات وتعقد الحياة لاقتصادية.	مع التزايد التقدم الفني وامكانية لأخذ في نظام المؤسسات بدلا من لشركات المساهمة تتزايد النفقات لعامة نتيجة الوظيفة الانتاجية	التزايد النفقات العامة راجع الى لرغبة في القضاء على الاحتكارات لتي تؤدي الى عدم الاستقرار لاقتصادي والاجتماعي وعدم ستفادة كل الفئات من الناتج النمو لاقتصادي.

المصدر: من إعداد طالبتين (طارق الحاج)

الانتقادات الموجهة لقانون فاجنر:

لقد وجهت لهذا القانون مجموعة من الانتقادات اهمها :

- اظهار لعلاقة سببية رئيسية بين العوامل الاقتصادية وزيادة النفقات العامة ولكن هناك عوامل عديدة تؤثر في النفقات العامة منها السياسية .
- لقد اوضحت الدراسات متاخرة وان لم تسلم هي الاخرى من الانتقادات من خلال تحليل لبعض الاحصائيات لدول معينة ان معدلات الزيادة في النفقات العامة تختلف حسب مراحل النمو التي تمر بها الدولة.

- **المطلب الثاني: اطروحة بيكوك وويسمان**

لقد اوضح كل من Peacok and Wiseman الأستاذان في مدرسة لندن للاقتصاد في دراسة لهما سنة 1961 حول تطور النفقات العامة بالنسبة للناتج داخلي الخام في المملكة المتحدة خلال فترة ما بين 1890 و 1955 والتي ازدادت بصفة كبيرة خلال ازمة الاقتصادية لسنة 1929 وخلص الى ان الضوء الاقتصادي ليس هو العامل الوحيد للارتفاع الانفاق العام وانما هناك عوامل اخرى حيث ان الزيادة في النشاط الحكومي ومن ثم النفقات العامة تتم في غالبتها في فترة الأزمات الحروب وتزيد وفقة وتيرة المفاجأة كما اشار ويسمان وبيكوك الى ان للحروب دور وت على الانفاق العام وبالتالي يزيد العبء الضريبي على المواطنين لتمويل هذا الانفاق وحسبهما فان مستوى الانفاق العام يبقى في ذلك المستوى مرتفع بعد الازمات والحروب ولا ينزل الى المستوى الذي كان فيه قبل وفي خلال هذه الفترة يزيد الانفاق العام ويتم احلاله محل الانفاق الخاص وهذا ما يطلق عليه

اثر الاستبدال وفي تفسيرهما لعدم هبوط الانفاق لمساواة قبل الازمات والحروب هو ان هناك ظاهرة الرفع انطلاقا من وجود مستوى معين للأعداد الضريبية المقبولة من طرف المكلفين في الظروف العادية بحيث ان هذا المستوى لا ينخفض بعد الحرب نظرا لزيادة الانفاق لمواجهة الرغبات الجماعية الجديدة كما ان هذه الزيادة في النفقات العامة تكون على شكل رجعت عنيفة ومفاجئة وشبه متدرجة.

- **المطلب الثالث: نظرية الكينزية**

أ- النظرية الركود حسب كينز فان الشرط التوازن في الاقتصاد بثلاث القطاعات هو تعادل بين العرض الكلي والمتمثل في الدخل والطالب الكلي المتمثل في الاستهلاك والاستثمار والانفاق الحكومي وهو متمثل في المعادلة التالية وفي حاله النمو المتوازن للانتاج الحقيقي ومع عدم وجود سبب لارتفاع الميل المتوسط للاستثمار فان الميل المتوسط للانفاق الحكومي يجب ان يزيد لكي يوازن انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك لكي يحدد مستوى الطلب على العمالة الكاملة مع نمو الدخل اي انه لم يتم زيادة الانفاق العام بوتيرة متسارعة فانه لا يتم خروج من حالة الركود الاقتصادي وذلك باقامة الدولة للمشاريع العامة لتحريك النشاط الاقتصادي وبالاستقراء الخفيف لتاريخ الاقتصاد العالمي فإن ازمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 استلزمت ضغط مبلغ ضخمة لتنمية ورفع الطالب الفعلي وبالتالي الرجوع الى حالة العمالة الكاملة كما ان ازمة المكسيك سنه 1988 الى 1994 التي ألزمت العالم على ضرورة توفير ما قيمته 50 مليار كحد ادنى للخروج من الازمة وعدم انتشارها بالإضافة الى عدة ازمات اخرى ووصولا الى ازمة المالية لسنة 2008 التي خصصت لها الولايات المتحدة ما يفوق 800 مليار دولار ضمن ميزانيتها لنفس الفترة اعادة الانتعاش الاقتصادي وكذلك الدول الاوروبية التي تأثرت بهذه الازمة مثل بريطانيا التي ضخت ما يفوق 250 جنيه استراني اي 40 و50 مليار دولار في اقتصادها لإعادة حيوية للبنوك والخروج من حالة الركود فكانت هذه الخطط الاتفاقية كجزء من ميزانية العامة لهذه الدولة في سبيل حماية الاقتصاد من الوقوع في حالة الركود الاقتصادي الحاد.

ب- النظرية المرض التكاليف هي نظرية اقتصادية وضعها الباحث الامريكي بمساعدة من سنة 1965 حيث تم تكليف الباحثان من طرف مؤسسة فورد لإعطاء تشخيص على صحة العملية الاقتصادية في قطاعات العمومية منها مراكز الترفيه ومن اهم الملاحظات التي خرجوا بها زيادة المضطرة في التكاليف التشغيل وهذه المراكز تتسم بالركود لابتكار التكنولوجي اما مكاسب الانتاجية هي عملية غير موجودة انتاجية متخلفة وكثيفة العمالة والاجور في صناعة الترفيه وارتفاع تكاليف الانتاج اما ارادتها تنمو بسرعة اقل اي الفجوة في الدخل وتوليد الضغوط

التضخمية هذه الميزة تعرف باسم مرض التكاليف او تكلفة المرض وتساهم كل هذه كل هذه العوامل السابقة الذكر بالاضافة الى تباطؤ الانتاجية في القطاع العام في رفع سعر المخرجات مما يصعب تسويقها نظرا للمنافسة من قبل القطاع الخاص مما يلج الى دعمها من طرف الدولة وبالتالي يساهم هذا الاجراء من رفع من مستوى النفقات العامة. (الحشالي، 2006)

المبحث الثاني: أثار الإنفاق الحكومي

ويعتبر الإنفاق الحكومي الوسيلة التي تحدد الحكومة مقتضاها الحجم النسبي للقطاع العام والخاص، ومن ثم يتحدد الجزء من اجمالي الناتج القومي الذي يستهلك بشكل جماعي أو فردي، ويؤثر الإنفاق الحكومي على الإنفاق الكلي في الاقتصاد القومي ومن ثم يؤثر في مستوى اجمالي الناتج القومي، ويمكن للحكومة الحد من حالة الركود الاقتصادي باتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة مستوى الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب وذلك بهدف زيادة الطلب الكلي ومن ثم اجمالي الناتج القومي، وحيث العكس إذا كان الهدف هو الحد من الضغوط التضخمية كما أن الأثر الاقتصادي الإنفاق الحكومي يتوقف على كيفية تمويله، كما يتوقف على كيفية القيام به أي درجة الكفاءة التي تستخدم بها الموارد التي تحصل عليها الدولة كمقابل الإنفاق الحكومي في الإنتاج السلعة التي تقوم الدولة بإنتاجها، ويتوقف في النهاية على الحالة الاقتصادية العامة، أي على مستوى النشاط الاقتصادي في مجموعه من حيث التوسع والانكماش. (بلال، 2021)

- **المطلب الأول: ضوابط الإنفاق الحكومي**

إن الإنفاق الحكومي يتوقف على مجموعة من الضوابط التي يجب مراعاتها وعدم تجاوزها وهذا من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منها.

للنفقة الحكومية قواعد يجب مراعاتها ويطلق على هذه القواعد أو الضوابط مصطلح دستور النفقة الحكومية، فإذا ما تم احترامها بشكل دقيق تؤدي إلى حالة من الإنفاق الحكومي الرشيد وتحقيق الأثر والأهداف المنتظرة منها في تلبية مثلى للحاجيات العامة وتحقيق أكبر حجم ممكن من المنفعة.

أولا: ضابط المنفعة في النفقات الحكومية: يجب أن تستهدف النفقات الحكومية تحقيق أكبر منفعة ممكنة، فإذا ما تدخلت الدولة من خلال النفقات الحكومية في مجال معين دون منفعة تعود على الأفراد

من هذه النفقة فهذا يعني أن هذا الإنفاق لا مبرر له ،والمنفعة العامة التي تهدف الدولة لتحقيقها تختلف عن المنفعة العامة بلمفهوم الضيق عند الأفراد، أي أن فكرة المنفعة عند الدولة لا تقتصر على الإنتاجية الحدية والدخل العائد منه و إنما تتسع لتشمل جميع النفقات التي تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع وزيادة الإنتاجية الفرد وتخفيض الهدر من الموارد الاقتصادية الناتجة عن عدم الإستغلال الكامل أو عدم الإستخدام الأمثل لها، إن تحقيق قاعدة المنفعة القصوى يتطلب من الدولة أن توجه نفقاتها نحو اشباع الحاجات العامة الأمر الذي يتطلب دراسة أحوال الإقتصاد والمجتمع ومقدار الحاجة إلى مختلف أوجه الإنفاق الحكومي وتحديد المشاريع ذات الأولوية، وتوجيه الإنفاق إلى مختلف المشاريع حسب ما يحققه من منافع اجتماعية واقتصادية مع ضرورة توزيعه على مختلف المناطق الجغرافية للبلد حيث يتم توزيع مكتسبات التنمية بعدالة بين الأفراد المجتمع، ففكرة المنفعة بالنسبة للإنفاق الدولة تختلف وتتعدى الفكرة التي مفادها "أن تحقيق أكبر قدر من المنفعة تتحقق عندما تتساوى المنفعة الحدية للمنفعة العامة مع المنفعة الحدية للدخول المتبقية للأفراد بعد فرض الضريبة"،و يعتبر تحقق شرط المنفعة القصوى في المنفعة العامة شرطا منطقيا، إذ لا يمكن تبرير هذه النفقة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها بالنسبة للمجتمع، فإن تحقيق أكبر قدر من المنفعة يعني توجه النفقة الحكومية لتحقيق مصالح خاصة لبعض الأفراد أو بعض فئات المجتمع دون البعض الاخر.

ثانيا: ضابط الاقتصاد في النفقات الحكومية: بمعنى العمل على تجنب التبذير والإسراف عند القيام بعملية الإنفاق بغية الحفاظ على المال العام من الضياع، وذلك من خلال استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة ،وذلك بهدف الإبتعاد عن كل أشكال التبذير والإسراف في الإنفاق الحكومي،وترتبط هذه القاعدة بالقاعدة الأولى فتحقيق أقصى منفعة ممكنة يجب أن يتم بأقل تكلفة ممكنة، وفي هذا الإطار يجب لفت الإنتباه لضرورة التفرقة بين حالة التبذير وحالة التقتير وحالة الإقتصاد، فالتبذير يعني إساءة استخدام أموال الدولة في غير نفع يوازي في قيمته أو مردوده المبلغ المنفق، أما التقتير فهو الاحجام عن الإنفاق جزافا حيث في المسائل التي يكون فيها الإنفاق منفعة اجتماعية كبيرة، أما الإقتصاد فهو بين التقتير والتبذير فهو يعني حسن التدبير أو ترشيد الإنفاق بتحقيق أقصى منفعة، فلا هو يعني تبذير الأموال العامة التي قد تؤدي إلى بروز مظاهر سلبية كالغش الضريبي أو رفض دفع الضريبة، ولا هو يعني التقتير والإبتعاد عن الإنفاق في الخدمات ومساعدة الفئات الفقيرة والمعوزة، لذلك فالإنفاق الرشيد يعني إنفاق كل ما يلزم من أموال مهما بلغت كميتها

على جوهر الموضوع وهو تحقيق أكبر منفعة عامة بأقل تكلفة ممكنة ،وهو ما يهدف في النهاية لتخليص النفقة من مظاهر التسيب المالي وتعظيم إنتاجية القطاع العام .

ثالثا–ضابط الترخيص: ويقصد به أن النفقات الحكومية تخضع إلى إذن وترخيص مسبق أي عدم جواز صرف الإعتمادات إلا بعد حصول الإذن بذلك من الجهة المختصة سواءا كانت السلطة التشريعية كما هو الحال في الموازنة العامة أو الجهات الإدارية المخولة قانونا بالصرف.

رابعا– ضابط العدالة: ينظر إلى هذا الضابط من زاويتين، الأولى تتصل بتحقيق العدالة في توزيع المنافع المتأتية من النفقات الحكومية، حيث تلبي حاجات الأفراد المجتمع كل بالقدر الذي يحتاجه، فيكون من المنطقي أن تستفيد الفئات الأقل دخلا بشكل أكبر من النفقات الحكومية سواءا في شكل إعانات أو تحويلات مباشرة أو غير مباشرة، أما الثانية فتتعلق بتحقيق العدالة في توزيع عبء النفقة الحكومية، فمن المتعارف عليه أن تتم تغطية النفقات الحكومية من خلال الضرائب، هذه الأخيرة التي تحكمها عدة قواعد لعل أهمها قاعدة العدالة، حيث يساهم الفرد في المجتمع عن طريق تحمل الأعباء العامة للدولة وفقا لمقدرته التكليفية، ومع القبول الكبير الذي باتت تلقاه الضرائب التصاعدية سيكون من العدالة أن يتحمل أصحاب الدخول المرتفعة القسط الأكبر من هذه الأعباء. (بلال، 2021)

- **المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الإنفاق الحكومي**

هناك اعتقاد سائد مفاده عدم خروج نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج اجمالي الخام العام عن المجال التالي ، إلا أن مثل هذا الإعتقاد لا يمكن إثباته بالقواعد التحليلية ولا بالإختبارات الميدانية فهناك عدة عوامل تؤثر على الإنفاق الحكومي للدول نذكر أهمها: (بلال، 2021)

1. **الفلسفة السياسة للنظام االقتصادي:** أي أن الفلسفة الإقتصادية للنظام السياسي القائم توضح ملامح شكل الدولة، وهذا الأخير يرسم حدود وحجم النفقات الحكومية، فالنفقات الحكومية في إطار الدولة المنتجة المسيطرة على عملية الإنتاج والتوزيع تكون أوسع منها في الدولة المتدخلة التي تستدعي حدود أوسع يتناسب مع الدور التدخلي و تلبية الحاجات الجماعية بشكل يفوق ما هو عليه في ظل الدولة الحارسة.
2. **تقلبات مستوى النشاط الإقتصادي وحركة الدورة الإقتصادية:** يتعرض الإقتصاد الوطني إلى تقلبات مستمرة ومتواصلة وذلك ما يسمى بالدورة الإقتصادية، و هذه الأخيرة تخضع لنوبات متعاقبة من مستوى النشاط الإقتصادي يختلف الإقتصاديون في تحديد مدتها وأسباب حدوثها ولكن الجميع يتفق في أنها تسلك المسار التالي :رواج ثم الإنتعاش ثم الكساد ثم الركود ليعود للرواج وهكذا.
3. **المقدرة المالية للدولة:** تعتبر المقدرة المالية للدولة العنصر المهم في تحديد مقدار الإنفاق الواجب صرفه فهي السيولة المالية المتاحة، إذ أصبح من المسلم به أن النفقات الحكومية للدولة تأخذ صورة نقدية ومن

هنا تتمثل قدرة الدولة في الحصول على إيرادات محدد أساسيا لنطاق النشاط المالي للدولة وحجم النفقات الحكومية،ومنه فمن الطبيعي أن تتحدد النفقات الحكومية بما لا يزيد عن الإيرادات العامة، لكن ولما تتمتع به الدولة من سلطة سيادية في فرض الضرائب والرسوم فإنها تستطيع الرفع من حجم ايراداتها، ولكن هده القدرة ليست مطلقة النهائية بل تتحدد بعدد من العوامل، فهناك ما يسمى بالطاقة الضريبية الذي يعبر عن أقصى قدر ممكن تحصيله من الضرائب في حدود الدخل القومي دون حدوث ضغوط اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. (بلال، 2021)

- **المطلب الثالث: الأثار الاقتصادية للنفقات العامة**

أولا-الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة:

1. **الآثار المباشرة للنفقات العامة في الانتاج القومي:** تحدث النفقات العامة آثارا اقتصادية مباشرة في الإنتاج القومي, من خلال تأثيرها في قدرة الأفراد ورغباتهم على العمل والادخار والاستثمار, وتأثيرها على تحويل العناصر الانتاج وفي قوة مادية للإنتاج وعلى الطلب الفعلي ,وعلى ذلك على الشكل التالي: (صدقي، 2015)

أ- **أثر النفقات العامة في قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار:** مما لا شك فيه أن طبيعة النفقات العامة التي تقوم بها الدولة من شأنها ان تزيد من كفاءة الأفراد, وهي بالتالي تزيد في الوقت نفسه من قدرتهم على العمل, وتأخذ هذه النفقات العامة الشكل النقدي أو الشكل العيني.

كذلك فإن النفقات العامة على المرافق العامة التقليدية (الدفاع الخارجي والأمن الداخلي والقضاء) تعتبر ضرورية للإنتاج, فهذه المرافق تهيئ الظروف التي يصعب دونها القيام بالإنتاج ,فهي توفر الأمن والطمأنينة للأفراد لقيامهم بالنشاط الإنتاجي, وكذلك تزيد النفقات العامة, وهي تؤدي إلى توزيع الدخول على الأفراد المستفيدين منها, وتزيد من إمكانات الأفراد على الادخار.

وتزيد النفقات العامة قدرة الأفراد على الاستثمار, إذا وضعت تلك المدخرات القابلة للاستثمار في أيدي الهيئات العامة أو الخاصة التي تعمل في ميدان الاستثمار, مثل إنشاء المصانع وبناء الخزانات والمحطات وتوليد الطاقة...الخ, وكذلك المبالغ التي تقرضها الدولة للمشروعات الإنتاجية الخاصة والاعانات المقدمه لها.

ب. **آثار النفقات العامة في القوى المادية للإنتاج(المقدرة الإنتاجية القومية) وفي انتقال عناصر انتاج:** يقصد بالقوى المادية للإنتاج الموارد الطبيعية والقوى العاملة, ورأس المال والفن الإنتاجي, وهي تشكل في

مجموعها المقدرة الإنتاجية القومية, تبعا لمدى توافرها كميا, ومستواها نوعيا, وتؤدي النفقات العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة ,إلى زيادة المقدرة الإنتاجية من خلال عوامل إنتاج كما ونوعا, ولدراسة أثر النفقات العامة في رفع مقدرة الإنتاجية القومية, وتحديده يجب ان نميز بين نوعين من النفقات العامة وهم النفقات العامة الاستثمارية والنفقات العامة الاستهلاكية, ويقصد بالنفقات العامة الاستثمارية النفقات العامة الإنتاجية التي تؤدي الى زيادة تراكم رأس المال القومي من خلال تكوين رؤوس اموال العينية جديدة, ومن ثم فإنها تؤدي الى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية وخاصة في مدة طويلة اضافة الى ما تحدثه من زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري.

ومن ناحية الثانية فإن النفقات العامة الاستهلاكية, وهي ما تعرف بالنفقات العامة الجارية تؤدي الى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية, بصورة غير مباشرة ومثلها النفقات والاعانات الاجتماعية التي تخصص للإنتاج الخدمات العلمية والأبحاث وخدمات الطبية والثقافية والتعليمية, تؤدي الى زيادة الناتج القومي الجاري ورفع المقدرة الإنتاجية للأفراد ومثل كذلك الاعانات الاقتصادية التي تمنح للمشروع وتزيد الارباح.

ج- آثار النفقات العامة في الطلب الفعلي: من المعروف ان الطلب الفعلي يتكون من كل من الطلب الخاص والعام على الاموال الاستثمار وعلى اموال الاستهلاك ,ويتوقف حجم الدخل القومي على الفرض الثبات المقدرة الإنتاجية القومية ,على الطلب الفعلي اي على الإنفاق الكلي المتوقع على الاستثمار والاستهلاك وتشكل النفقات العامة جزءا هاما من الطلب الفعلي, يزداد تدخل الدولة ومن هنا فان النفقات العامة تؤدي دورا هاما في تحديد مستوى التشغيل الكلي ومستوى الناتج القومي الجاري ,عن طريق تأثيرها على المستوى الطلب الفعلي وهو ما يعني ان النفقات العامة في الإنتاج القومي يتوقف على أمرين هما اثر النفقات العامة في الطلب الفعلي واثر الطلب الفعلي في الإنتاج القومي.

2 . الآثار المباشرة للنفقات العامة في الاستهلاك القومي: يقصد بالآثار المباشرة للنفقات العامة في الاستهلاك القومي تلك الزيادة في الطلب الاستهلاكي التي تترتب مباشرة عن النفقات العامة, هي التي لا تتم خلال دورة الدخل وتباشر النفقات العامة اثارها في الاستهلاك القومي عن طريقين أولهما شراء الدول لبعض السلع والخدمات الاستهلاكية, وثانيهما قيام الدولة بتوزيع الدخول تخصص جزئيا او كليا للاستهلاك ,وبناء على

ذلك فان اثر النفقات العامة في الاستهلاك يتوقف على طبيعة هذه النفقات اي على الغرض الذي تخصص له تلك النفقات. (العلي، 2018)

أ- **النفقات العامة التي تشكل طلبا مباشرا على السلع والخدمات الاستهلاكية:** تشكل النفقات العامة التي تقوم بها الدولة طلبا على بعض السلع والخدمات الاستهلاكية, مما يؤثر في الاستهلاك القومي على النحو التالي تقوم الدولة بشراء بعض الخدمات الاستهلاكية مثل الخدمات العلمية والطبية والثقافية والصحية والأمن والقضاء والدفاع وهو ما يطلق عليه الاستهلاك الحكومي او العام, وتعتبر النفقات العامة على مثل هذه الخدمات نفقات استهلاكها كما تقوم الدولة بشراء بعد السلع الاستهلاكية مثل الملابس والمواد الغذائية والمواد الطبية لإشباع الحاجات بعض العمال والموظفين والأفراد القوات المسلحة, وكل ذلك ممن شأنه أن يؤدي الى تحويل الاستهلاك من أفراد الى دولة ويؤثر مباشرة في الاستهلاك القومي.

ب- **توزيع الدولة لدخول التخصص جزئيا او كليا للاستهلاك:** تقوم الدولة بتوزيع الدخول النقدية على الأفراد بمقابل او دون مقابل, التخصص هذه الدخول جزئيا او كليا للاستهلاك, ذلك حسب التفصيل التالي تتعدد وتتنوع النفقات العامة التي تمنحها الدولة لأفرادها فإما أن تكون هذه النفقات على الشكل رواتب واجور تمنحها للعمال والموظفين, أو تكون على شكل ريع تمنحه لمؤجريها أو تكون على شكل فوائد تمنحها لمقرضها وتعتبر هذه الدخول النفقات منتجة لأنها تؤدي مباشرة إلى زيادة الناتج القومي, حيث يقوم هؤلاء الأفراد ونظرا لارتفاع ميلهم للاستهلاك بإنفاق غالبية هذه الدخول او جميعها على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية, بالإضافة إلى ذلك تقوم الدولة بتوزيع بعد الإعانات الإجتماعية والاقتصادية ,دون مقابل على بعض الفئات الاجتماعية ومنتجة السلع مثل الاعانات البطالة والعجز والشيخوخة والمرض والطفولة واعانات التي تمنح لمنتجة بعض السلع, بهدف تخفيض اسعارها من اجل زيادة استهلاكها ومن الواضح أن هذه الإعانات الإجتماعية والاقتصادية توجه بطبيعتها الى شراء السلع والخدمات الاستهلاكية وبالتالي تزيد الاستهلاك القومي.

ثانيا -الآثار الاقتصادية غير مباشرة للنفقات العامة:

لا يقتصر آثار النفقات العامة على الآثار الاقتصادية المباشرة فقط وإنما تشمل ايضا الآثار الاقتصادية غير مباشرة, التي يمكن ان تنشأ من خلال ما يعرف بدوره الدخل فتحدث النفقات العامة, آثار غير مباشرة في الاستهلاك القومي من خلال الاستهلاك المولد, اي من خلال ما يعرف بأثر مضاعف او الضارب كما تؤدي النفقات العامة إلى آثار غير مباشرة من إنتاج قومي, من خلال استثمار المولد اي من خلال ما يعرف بأصل المعجل او المسارع وسوف ندرس أثر كل منهما على التوالي:

1. **اثر المضاعف:** يعد*كاهن* أول من أدخل فكرة المضاعف في نظرية الاقتصادية ,إذ حاول قياس العلاقة الكمية القائمة بين الزيادة في الاستثمار وزيادة في التشغيل اي أن مفهوم المضاعف عند كاهن هو مضاعف التشغيل, أما الاقتصادي كنيز فقد استخدم فكرة المضاعف لبيان أثر الاستثمار المستقل أو الذاتي في الدخل القومي, من خلال ما يؤدي اليه

هذا الاستثمار من زيادة الاستهلاك المولد في الإقتصاد القومي, الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل القومي بأضعاف الزيادة الأولية في الاستثمار المستقل, وهو ما يطلق عليه المضاعف الاستثمار الذي يعبر عن العلاقة بين الزيادة في الاستثمار المستقل والذاتي في الدخل القومي, ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

$$م = \frac{د}{ث}$$ حيث:

* م* يقصد به المعامل العددي – المضاعف.

د يقصد به التغير في الدخل القومي.

ث يقصد به التغير في الاستثمار.

وبناء على ذلك فإن المضاعف الاستثمار هو عامل عددي الذي يبين مقدار الزيادة في الدخل القومية الناتجة عن الزيادة الأولية في الاستثمار المستقل والاستثمار الزيادة في الدخل القومي, وغالبا ما يكون الإنفاق الاستثمار العام الاستثمار مستقلا, لأنه يتحدد بموجب الخطوط الاستثمارية طويلة الاجل ويؤخذ في الحسبان معايير مختلفة تماما عن المعايير التي يقوم عليها الإنفاق الاستثماري الخاص, لقد قصر تحليله لنظرية المضاعف على دراسة أثر الزيادة الأولية في الاستثمار هذه النظرية, وأصبح بإمكاننا أن نعامل الإنفاق على الاستهلاك التصدير الإنفاق العام معاملة نفسها التي عملها كنيز للاستثمار الذي اعتبر المتغير الاساسي في نظريته أي أننا نستطيع ان ندرس المضاعف الإنفاق الحكومي, الذي يقصد به المعامل يبين مقدار التغير في الدخل القومي الناجمة عن تغير الإنفاق الحكومي فالتوسع في الإنفاق الحكومي يؤدي الى توزيع الدخول

الجديدة, تتمثل في الدخول عوامل انتاج يخصص المستفيدون من هذه الدخول, حيث التغير في الدخل القومي الناجم عن زيادة في الإنفاق الحكومي, وهو ما يعطي على المضاعف صفة العمومية, وينتقد الاتجاه الحديث هذا الطابع العام للمضاعف ويرى ان الاستخدام ميل الحدي للاستهلاك, يمثل اتجاه المجتمع في المجموعة يعتبر تبسيطا يخالف الحقيقة والواقع الاقتصادي, ذلك انه يسقط خصائص القطاعات والفئات المختلفة فالميل الحدي للاستهلاك يختلف من قطاع الى اخر ومن طبقة الى اخرى وهو ما يعني أن الآثار

غير مباشرة للنفقات العامة, لا تتوقف فقط على الحجم الكلي للنفقات العامة بل تتوقف ايضا على الغرض منها وعلى نوع المستفيدين منها.

2.أثر المعجل او المسارع: لا تقتصر الآثار الغير مباشرة للنفقات العامة في الانتاج القومي على الزيادة المتتابعة من الاستهلاك المولد, وإنما هناك آثار غير مباشرة اخرى تحدث في الانتاج القومي من خلال الزيادة التي تحدثها النفقات العامة في الطلب على الاستثمار وهي ما يطلق عليها الاستثمار المولد أي ذلك الاستثمار الذي يشتق من طلبه على السلع الاستهلاكية, وهو ما يعرف بأصل معجل او المسارع وتفصيل ذلك أن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي الى زيادة الطلب على السلع النهائية الاستهلاكية, مما يدفع منتجي هذه السلع الى زيادة انفاقهم الاستثماري لإنتاج تلك السلع التي ازداد الطلب عليها بمعدل اكبر ويمكن حساب المعجل بقسمه التغير في الاستثمار اي الزيادة على التغير في الناتج القومي, اي الزيادة المعجل ويتوقف اصل المعجل على ما يعرف بمعامل راس المال اي معامل الاستثمار اي علاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج وهو معامل رأس المال يحدد ما يلزم من رأس المال لإنتاج واحدة من السلع ما او صناعة ما اي اذا ما ارتفع الطلب النهائي على السلعة ما, يقتضي هذا الارتفاع زيادة الإنتاج لمقابلته اي ضرورة التوسع بالنسبة نفسها في راس المال المستخدم في الإنتاج هذه السلعة ولا تتوقف الزيادة عند هذا الحد بل تؤدي الى سلسلة متتالية من الاستثمارات ويتوقف معامل رأس المال على الاوضاع الفنية التي تحكم الانتاج وهي تختلف حسب درجة الفن الإنتاجي وتبعا لطبيعة كل الصناعة.

وتحدث الآثار المعجل بعدد من الاختبارات اهمها ما يتوافر من مخزون من السلع الاستهلاكية, وما يتوافر من الطاقات الانتاجية العاطلة غير المستغلة من الدخل والاستهلاك والاستثمار التي يحدثها الانفاق الحكومي الأولي وكذلك المصدر الذي تعتمد عليه الدولة في تمويل الإنفاق العام ويلاحظ ان تحليل اكثر المضاعف

والمعجل مع ظروف الدول المتقدمة التي تملك جهازا انتاجيا مرينا يستطيع الاستجابة للزيادة في الطلب الناجمة عن زيادة الإنتاج زيادة الإنفاق العام.

ثالثا –آثر النفقات العامة في اعادة توزيع الدخل القومي: يعد موضوع توزيع الدخل القومي من الموضوعات الهامة, ليس فقط في المجال الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ,وإنما كذلك في المجال الدراسات المالية فهو يرتبط بعلاقة وثيقة مع نظرية الإنتاج وليتوقف على الفلسفة الإقتصادية والسياسية, التي تتبناها الدولة ويقصد بإعادة توزيع الدخل القومي تغيير حالة توزيع الدخل القومي عن طريق التدخل الدولة باستخدام وسائل مالية والغير مالية. (محجوب، 2019)

اي أن إعادة توزيع تتطلب مقارنة بين الحالتين حالة يتم فيها التوزيع الأول للدخل, تتدخل الدولة في تغيير هذه الحالة الى حالة لا تقوم فيها الدولة في اجراء تغيير في التوزيع, يتحدد توزيع الدخل القومي في الاقتصادية الرأسمالية التي تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج, بين مختلف الموارد والقوى الاقتصادية التي تساهم في العمليات الإنتاج, وفقا لقوانين السوق في صورة الأجور أو الأرباح أو الفوائد او الإيجارات, وهو ما يؤدي إلى وجود تفاوت كبير في التوزيع الدخل مما يتطلب تدخل الدولة, لإدخال تعديلات اللازمة, التي تجعلها أقرب الى العدالة والمساواة.

خلاصة الفصل:

تطور دور النفقات العامة مع تطور وازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في الفكر التقليدي ينادي بحيادها وحصرها في أضيق الحدود تحت شعار أحسن النفقات أضيقها، إلا أنه من الصعب تحقيق حياد النفقات العامة نظرا لما تستجوبه الظروف الأزمات من تدخل الدولة لحلها، أو تحقيق أهداف مرجوة،

لقد قامت الدراسة من خلال هذا الفصل بإعطاء صورة واضحة عن دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وملخص لأهم المفاهيم النظرية التي تأخذ بعين الاعتبار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .من خلال هذا الفصل يظهر أن الانفاق العام أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وبالخصوص السياسة المالية ومعالجة الاختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية. ويعتبر الإنفاق العام العامل الأكثر تأثيرا في تحديد اتجاهات الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني: الأدبيات النظرية للتشغيل

تمهيد:

كان سوق العمل محل اهتمام مختلف المنظرين الاقتصاديين، قصد فهم آليات عمله ومن ثم تحقيق استغلال أمثل للموارد البشرية، باعتبارها عامل إنتاج أساسي .فاهتم الكلاسيكيون الأوائل بدارسة العمل في حد ذاته لمعرفة المنتج منه من غير المنتج، وتم تصنيف ما هو عمل مركب وما هو بسيط، كما نادوا بتقسيم العمل لتحقيق إنتاجية أكثر. وفي نظر الكلاسيك الأوائل يتحقق توازن سوق العمل عند التشغيل الكامل ويكون ذلك بصورة تلقائية .إن عدم قدرة التفسير الكلاسيكي على فهم أزمة الكساد العالمي في الثلاثينات أدى إلى ظهور تيار جديد، وهم الكنزيون الذين يرون أن السوق لا يصحح نفسه تلقائياً، بل لابد من التدخل الحكومي الذي يمكن من تعديل الاختلال، فالقضاء على البطالة أو تقليصها يستدعي استخدام آليات التدخل الحكومي ممثلة في أدوات السياسة الاقتصادية.

في هدا الفصل تناولنا مفاهيم أساسية حول بالتشغيل وقد قسمناه إلى ثلاث مباحث كالآتي:

- **المبحث الأول:** علاقة الإنفاق الحكومي بالتشغيل .
- **المبحث الثاني:** النظريات المفسرة لسياسة التشغيل.
- **المبحث الثالث:** أنواع سياسة التشغيل وأهدافها.

المبحث الاول: علاقة الانفاق الحكومي بالتشغيل

- **المطلب الأول: مفهوم التشغيل و شروطه**

يعد هدف تحقيق التشغيل الكامل من المواضيع التي حظيت بأهمية بالغة في المجتمعات المعاصرة من ناحية البحث والتحليل وتعتبر من أهم أهداف الدولة ،وتعتبر النفقات العامة أحد أهم أدواتها في هذا المجال حيث أن السياسة الإنفاقية هي أداة الدولة من أجل التأثير في النشاط الاقتصادي لتحقيق متطلبات التقدم الاقتصادي ودفع عجلة التنمية وكذلك توفير الاستقرار الاقتصادي.

أ-مفهوم التشغيل:

العملية لها مفهومان، مفهوم تقليدي وآخر حديث. المفهوم التقليدي يعني أن :تمكين الشخص من الحصول على عمل ومزاولة الأنشطة الاقتصادية المختلفة بعد الحصول على قدر معين من التدريب والتأهيل والتكوين. أما بالنسبة للمفهوم الحديث، فيرى التشغيل لا يعني العمل فقط، بل يشمل الاستمرارية في العمل ويمنحه حق المشاركة والتمثيل في المنظمات المختلفة والحق في الضمان الاجتماعي، والحق في رفع مستواها مؤهلاته من خلال التكوين والتدريب والتقاعد وفق الشروط التي يحددها القانون، رد البشرية والقوى هو أن العمالة تتزامن مع العمالة وتؤدي إلى الضرر العامل. (عمار، 2020)

التشغيل هو ذلك النشاط الذي يتطلب تجديد قوة عاملة مؤهلة وفعالة ودعوة الأفراد المرشحين على تقديم طلباتهم لشغل هذه الوظائف.

ب-أسس و شروط التشغيل

تخضع عملية التشغيل لمجموعة من المبادئ القانونية العامة التي جاءت نتيجة لظهور الأنظمة الديمقراطية على خريطة العالم المتحضر ، وقد سنت قوانين جعلتها مبادئ عامة في عملية التوظيف. نذكر هذه المبادئ التي أصبحت عالمية وشاملة لمختلف الأنظمة.

مبدأ المساواة: وهو مبدأ يجد تطبيقه في عدم التمييز بين المرأة والرجل على أساس الجنس عدم مقارنة الناس على أساس الدين والعقيدة والرأي...

مبدأ الجدارة: والتي تفترض أن المرشح للعمل قد تطور ولديه قدرات علمية ومهنية وجسدية معينة ، ويجد تطبيقه كما أنها تشارك في مسابقات التوظيف ، وفي تأمين العمل الدائم للمواطن الذي يرغب فيه ، في الدول الرأسمالية التي حددت مبدأ الحرية في العمل والتي تعني حرية الفرد في ممارسة العمل وحريته في الاختيار العمل الذي يناسبه ، وهو تعبير صريح عن الليبرالية ، لكن هذه الدول تتدخل أكثر لخلق نوع من التوازن بين العرض والطلب ، بينما أخضعت الأنظمة الاشتراكية العمل لمبادئ صارمة وجعلته حقا وواجب يفرض نفسه في سوق العمل لضمان إمكانية العمل لجميع المواطنين.. (كوسة، 2005-2006)

فقد وضع المشرع في المادة06 مبدأ الحق في العمل بأن الحق في العمل مضمون طبقا للمادة 59من الدستور، أما المادة 24 من هدا القانون فقد ذهبت إلى أبعد من ذلك حين جعلت المجتمع يقوم على العمل وحين نبذت التطفل واعتبرت العمل شرط للتنمية ومصدر للرزق بالنسبة للعامل. بل أن المشرع لم يكتفي بتقرير هذا المبدأ انطلاقا من قاعدة " كل حسب مقدرته ولكل حسب عمله بل عمل على إحاطته بمجموعة من الإجراءات الكفيلة بتحقيقه ميدانيا وعمليا كتخطيط عملية التوظيف والتكوين تبعا للمادة 61 من القانون العام للعامل التي نصت على أنه على كل مؤسسة مستخدمة ،مراعاة أحكام المادة 01 أن تضع بانتظام للاستخدام والتقديرات السنوية و متعددة السنوات للتوظيف لتلبية متطلبات التخطيط و تسهيل الاستخدام الأمثل للقوى العاملة . أما الشروط القانونية للتشغيل فهي تختلف من قطاع لآخر وإذا كانت هذه القطاعات كذلك أنت تعلم وجود تناقض بينهما في مجال تحديد بعض الشروط ، حيث أن ذلك مرتبط بطبيعة نظام العمل السائد من ناحية أخرى ، فإن الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يوجد فيها النظام السياسي ، من ناحية أخرى ، هذا غالبًا ما تكون الشروط أداة مثالية في عملية التوظيف ، وهذه الشروط مذكورة في النصوص الأساسية كمبادئ عامة. وبعضها ورد في نصوص خاصة لأنها استثناء. ومن بين هذه الشروط : متطلبات الجنسية ، متطلبات الخدمة الوطنية ، بالإضافة إلى بعض الشروط القانونية الأخرى للتوظيف ،مثل حالة العمر وهو ما تناولته المادة15 من القانون 90/11 المتعلق بالعمل.

والذي ينص أن لا يقل الحد الأدنى للتوظيف عن 16 سنة إلا في حالة تدخل في إطار عقود التمهين التي تعد وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما. (زايدي، 2018-2019)

- **المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على حجم التشغيل:**

يرتبط التشغيل بمجموعة من العوامل الأساسية والمحددات ، بما في ذلك السياسة الاقتصادية ،النمو الديموغرافي والتكوين والتعليم والتنمية للطبقة النشطة وفعالية النظام الإنتاجي ... كما تشكل هذه العوامل هي العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

العوامل الإجتماعية المؤثرة في حجم التشغيل:

تطور النمو الديموغرافي في الجزائر كمحدد لحجم وكمية القوة العاملة التي توفر قوتها في السوق اتسم النمو الديمغرافي في الجزائر في السوق بثلاث مراحل أساسية هي:

أ-مرحلة النمو البطيء: تعود ملامحها إلى ما قبل الاستقلال قبل(1962) حيث كان يقدر عدد سكان الجزائر سنة1931 ب خمس ملايين وخمسمائة و ثمانية و ثمانين ألف (5.588.000) ليصل في حدود 3سنة بالتقريب إلى تسع ملايين و ست مائة و ألفين(9.600.200(نسمة سنة 1960.

ب- مرحلة النمو السريع: بدأت بعد الاستقلال، حين بدأ عدد السكان بتزايد من 1967 حتى 1987، حيث وصلت إلى(10.372.000) نسمة بمعدل نمو يتراوح بين 3% على 4% مع اعتبار أن نسبة الشباب تقدر بأكثر من 47% للفئة التي يقل عمرها عن 15 وأكثر من 56% للذين تقل أعمارهم عن 20 سنة، مما يؤدي إلى تحديات على مستوى التشغيل لهذه الشريحة في المستقبل.

ج-مرحلة النمو المتوازن: تبدأ هذه المرحلة مع بداية التسعينات من القرن الماضي خاصة بعد دخول فترة الإصلاح الاقتصادي وما لها من تأثير على المستوى المعيشي والقدرة الشرائية للمواطنين في ظل سياسة (دادي و العايب ، 2010)

اقتصادية انكماشية مما أدى إلى تراجع معدلات النمو الطبيعي من 3.4% للفترة 1985-1980 إلى 3.06% خلال 1990-1985 ثم إلى 2.15% في المتوسط لسنة 1990، إلى أن هذا لم يمنع من تزايد عدد السكان ليتجاوز 30 مليون نسمة مع سنة 1998.

جدول رقم 03: تطور الفئة النشيطة في الجزائر من 1980-2000

السنوات	1980	1985	1990	1995	2000
الفئة النشيطة	2564.663	3.049.952	4.138.000	8.069.000	12.100.623

المصدر: WWW.ONS.DZ

نستنتج من الجدول أن هناك زيادة في الفئة النشطة ويمكن أن هذه الزيادة راجعة إلى النمو الديموغرافية الكبيرة، وأمام هذه الزيادة الكبيرة في حجم المجموعة النشطة ، تصبح مشكلة البطالة أكثر تعقيدًا.

العوامل الاقتصادية المؤثرة في حجم التشغيل :

ترتبط هذه العوامل بشكل أساسي بعناصر الاستثمار والإنتاجية ، بالإضافة إلى فعالية سياسة التشغيل. حيث تركزت الاستثمارات على قطاعات اقتصادية حيوية مما سمح بمتابعة حجم العمليات في القطاعات كل الصناعة والبناء والأشغال العامة ، وبالتالي فإن العلاقة بين الاستثمار والتوظيف إيجابية لأن المناصب لها تكاليف عالية ، لذا فإن إنشاء مركز واحد يكلف الكثير. أما الإنتاجية فهي عالية وإنجاز أفضل النتائج والعوائد الممكنة تحقق التشغيل الكامل للطاقات الممكنة بما في ذلك مكون العمل ، والذي يمكن رفعه بسرعة عند الضرورة، أظهرت التجربة أن البلدان التي تحقق أعلى عوائد إنتاجية لديها أعلى مستوى من البطالة منخفض جدًا ، كما في حالة اليابان على سبيل المثال. أما البلدان التي تنتج أدنى مستويات العمالة فيها منخفضة ، ثم الطلب والإنتاجية والعمالة ثلاثة متغيرات مترابطة. العلاقة بين التشغيل والإنتاج والإنتاجية مؤكدة في الجزائر ، بالنظر إلى أن كل زيادة في نسبة تقترن الإنتاجية والإنتاج الداخلي الخام بزيادة في عدد الوظائف المستحدثة. (زايدي، 2018-2019)

- **المطلب الثالث: مراحل التشغيل في الجزائر**

ظهرت قضية التشغيل في الجزائر في أعقاب الاستقلال مباشرة و تقوم الدولة على أساس التطور النظري في المواثيق الجزائرية لسياسة التشغيل من خلال استراتيجية التنمية الوطنية المعتمدة منذ 1967،و التي تم تحديدها كهدف أساسي لبناء قاعدة صناعية و تمكين جميع المواطنين بحقهم في العمل ممايعكس درجة الاهتمام بالقوى العاملة في بناء اقتصاد الجزائر عشية الاستقلال.

مرحلة التسيير الذاتي(مرحلة التحضير و التحليل):

يعتبر برنامج طرابلس (1962)الذي أعهدته جبهة التحرير الوطني،للثورة في جوان 1962،الوثيقة الرسمية الأولى التي حددت معالم سياسية التنمية و التشغيل في الجزائر بالطبع وذكر أننا اعتبرناها سياسة ذات سمات و أبعاد ناضجة فقد أعطت أولوية كبيرة لقطاع الصناعة القاعدية. حيث جاء أن التنمية الحقيقية ترتبط ببناء قاعدة صناعية تعطي الأولوية لصناعة البترول وصناعة الحديد و الصلب ولن يتحقق هذا المسعى دون الاعتماد على المصانع والشركات الكبرى اتخذت الدولة الاجراء الاول، بإعلان ممتلكات المعمرين " دون مالك "مما سمح لها بمنح ادارتها سواء للجهاز الاداري كما تم بالنسبة للعقارات غير الزراعية أو منح ادارتها للعاملين الذي يعملون بها كما حدث للوحدات الصناعية و الزراعية و التجارية(فنادق مقاهي ،صالات سينما) قررت الدولة حظر جميع المعاملات التي تمس الملكية دون مالك وذلك لمنع انتقال الملكية الى الأقارب من المواطنين أي أعيان الحقبة الاستعمارية وكذلك تجنب تحويل قيمتها الى فرنسا و مكانتها ووضع حاجز أمام هروب رأس المال، وهكذا توقف استخدام النقود الجزائرية في شراء أملاك المعمرين الأمر الذي أدى في نفس الوقت الهروب من هذه الأموال أو اكتنازها أو استخدامها في عمليات المضاربة خوفا من استثماراتها العامة وهكذا ظهر نظامان في ادارة الوحدات الاقتصادية :

– التسيير الذاتي للأملاك دون مالك خاصة المزارع و الوحدات الاقتصادية التي غادرها المعمرين.

– تأسيس دواوين وطية و شركات وطنية على أساس الهياكل القائمة سابقا مثل شركة الكهرباء و الغاز أو ديوان الحبوب سواء لرصد الجديد لبعض النشاطات أو تطويرها مثل ديوان التجارة و الشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات

مرحلة البناء والإنجاز (مرحلة التسيير الاشتراكي للمؤسسات)

وتعتبر هذه المرحلة من أكثر المراحل خصوبة من حيث الإنجازات الصناعية عرفت الدولة ذلك ، حيث تم إنشاء أهم المركبات الصناعية الموجودة حاليًا في البلاد ، حيث في هذه المرحلة تم تأسيس أهم الشركات الصناعية الوطنية مثل: الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية والشركة الوطنية للحديد والصلب ... وغيرها ، حيث وجدوا عدة أنشطة باسم شركة وطنية واحدة كان الهدف من إنشاء هذا النوع الجديد من الإدارة هو تجاوز الشخصية الكلاسيكية الضيقة لمفهوم المشاركة ، بحيث يصبح هذا المفهوم أكثر فاعلية في المستقبل ، إنه بمثابة تكتيك ثوري لإعادة توزيع القوة السياسية والاقتصادية في الداخل المؤسسة.

كما هدفت إلى تغيير مكانة العامل كعامل مستأجر ، ليس له أي ميزة من الامتيازات في التنظيم السابق لعامل منتج ومدير في نفس الوقت بالنسبة لهذا النوع من الإدارة ، هناك مجموعة من الهيئات نحاول أن نذكرها:

مجلس العمال: ينتخب هذا المجلس لمدة ثلاث سنوات، ويتمتع هذا المجلس بعدة صلاحيات منها:

يتم انتخاب هذا المجلس لمدة ثلاث سنوات ، وله عدة صلاحيات بما في ذلك: مراقبة المؤسسة والإشراف على تنفيذ البرامج وإعداد تقرير سنوي يلخصها نتائجه ، يشارك مجلس العمال أيضًا المديرية ، لإعداد سياسة التشغيل داخل المؤسسة.

مجلس المديرية: يضم هذا المجلس ما بين سبعة إلى تسعة أعضاء ، وتتركز مهام هذا المجلس على الآتي:

يساعد هذا المجلس في تحديد النظام الأساسي للمستخدمين ، ويشارك أيضًا في الإعداد البرامج العامة لأنشطة المنظمة من خلال برامج المبيعات والإنتاج وتقدير الميزانية من خلال احتساب الخسائر والأرباح ، بالإضافة إلى تسوية المنازعات داخل بيئة العمل ، ولضمان صحة وسلامة العمال.

اللجان الدائمة: ينص قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات، على إيجاد خمس لجان دائمة هي :

لجنة الاقتصاد والمالية، اللجنة الاجتماعية والثقافية، لجنة المستخدمين والتكوين، لجنة الانضباط والتأديب، لجنة الأمن والصحة، ويتراوح أعضاء كل لجنة بين ثلاثة وخمسة أعضاء، ولكل لجنة من هذه اللجان مهام تقوم بها، وهذه اللجان الدائمة هي معينة من قبل مجلس العمال ومجلس المديرية

مرحلة المراجعة و الإصلاحات :

وتميزت الانشغالات الرئيسية في هذه المرحلة بمحاولة استكمال المشاريع البرامج الصناعية التي تمت برمجتها في مخططات التنمية السابقة والتي لم يتم تنفيذها ضمن المواعيد المحددة ، وذلك لتصحيح الوضع في القطاع الاجتماعي ، مع إعادة الهيكلة الشركات الصناعية الوطنية ، يليها منح الاستقلال الذاتي للمؤسسات الوطنية الناشئة للشركات المعاد هيكلتها. لذلك نجد أن هذه المرحلة تميزت بإنجازات شخصية لإصلاح للتنمية الصناعية وتميزت الانشغالات الرئيسية في هذه المرحلة بمحاولة استكمال المشاريع و البرامج الصناعية التي تمت برمجتها في مخططات التنمية السابقة والتي لم يتم تنفيذها ضمن المواعيد المحددة ، وذلك لتصحيح الوضع في القطاع الاجتماعي ، مع إعادة الهيكلة الشركات الصناعية الوطنية ، يليها منح الاستقلال الذاتي للمؤسسات الوطنية الناشئة للشركات المعاد هيكلتها. لذلك نجد أن هذه المرحلة تميزت بالطابع الإصلاحي للتنمية الصناعية.

مرحلة الخوصصة و اقتصاد السوق:

إن الحديث عن الخوصصة واقتصاد السوق للمؤسسات الجزائرية ،يقودنا إلى عرض الأسباب التي أدت إلى تطبيق هذه المرحلة وبعض التحولات العالمية التي فرضتها الدول المتقدمة على البلدان الفقيرة، فهو إذن تغيير حتمي وضروري مفروض من الخارج، خصوصا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من أجل تحويل مؤسسات القطاع العام وبيعها للقطاع الخاص ضعف أداء القطاع العام من خلال أخطاء تتعلق بسياسة التشغيل فأين كان التركيز على تحقيق الأهداف الاجتماعية دون التفكير في النتائج المحتملة على هذه السياسة، فشل التجربة التنموية التي اعتمدتها الجزائر بدء من سياسة التسيير الذاتي للمؤسسات، حتى عملية استقلالية هذه المؤسسات، فقد وجدت عدة نقائص في هذه التجربة التنموية حيث كان الدخول في مرحلة الخوصصة تمهيدا للاقتصاد الحر هدفها الانتقال السريع من اقتصاد مخطط مركزيًا ومسيطر عليه إداريًا إلى اقتصاد حرة تقوم على المنافسة العادلة والحرة ، ومن التجارة المقيدة إلى الاحتكارات تحرير التجارة من المعوقات الإدارية والحواجز البيروقراطية لفتح مجالات مفتوحة على مصراعيها للمبادرات الحرة الفردية والجماعية في مختلف المجالات تسهيل حركة رأس المال والأفراد والممتلكات وتنميتها مختلف مناطق الدول ، من أجل الاستثمار فيها بكل جدية. (صويلح، 2010-2011)

لذلك يجب أن يقتنع الغالبية العظمى من الحكومات والأفراد والمؤسسات بضرورة ذلك التكيف مع هذه الإصلاحات والتحولات العالمية الحالية ، والعمل الجاد والفعال عليها تجسيد هذا في الواقع نتيجة النتائج الحتمية التي ينتجها المحيط الدولية الجديدة ، مع الحاجة إلى تغيير العقليات التي نشأت في القطاع العام ، والمصالح الأفراد والجماعات من داخل وخارج القطاع العام الذين استفادوا منه وحققت أهدافها وعليه ، نجد أن الدولة الجزائرية وضعت مراسيم وقوانين من أجل التكيف وهو يتماشى مع الآليات الجديدة في مجال الاقتصاد الحر المنفتح على كل الاحتمالات مثل إصلاح النظام المصرفي وتخفيف الحواجز الجمركية وإعادة الاستقرار الأمني والسياسي وتوجيهها لجلب الاستثمارات الوطنية والأجنبية التي كانت تحتكره الدولة.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسياسة التشغيل

لطالما ارتبطت قضية التشغيل بالبطالة ، مما جعلها إحدى القضايا التي حظيت باهتمام كبير دراسة المدارس الاقتصادية على وجه الخصوص ، مع الأخذ في الاعتبار أن طبيعة دراستنا تملي علينا معالجة هذا الاتجاه في هذا السياق سنناقش أبرز الاتجاهات الفكرية التي تناولت موضوع التشغيل.

التشغيل في الفكر الكلاسيكي: تعود جذور هذه المدرسة إلى القرن الثامن عشر الميلادي ، وتزامن انتشار أفكارها مع توسع الأفكار والمبادئ الثورة الصناعية ، ومن أهم القضايا التي أحدثها التقييم العميق للعمل ، كان آدم سميث من أوائل القضايا لتأسيس أفكار وأصول هذه المدرسة ، ساهم أيضًا ديفيد ريكاردو ومالتوسوريشال في التطوير كانت أفكارها وثروة الأمم من أبرز إنتاجاتها الفكرية. تدور معظم أفكار هذه المدرسة حول مسألة التوظيف على وجه الخصوص وقد ارتبطت دائمًا بمفهوم التوظيف الثروة التي اعتبرها سميث ذلك الدخل المالي المناسب لتلبية احتياجات الإنسان يحصل عليها الإنسان من عمله مباشرة أو من خلال التبادل ، وبصفة عامة مصدر الثروة هو العمل بالإضافة إلى ذلك ، أشار سميث إلى الأجور وقال إن ارتفاعها يؤدي إلى الازدهار الاقتصادي الاجتماعي الذي يولد زيادة في الطلب على العمل ، لذلك خلص إلى أن نقطة البداية للاسم هي لتشغيل الكامل، وقد يتضح ذلك في الزيادة في إجمالي الطلب على العمالة أو رأس المال مما يؤدي إلى ذلك زيادة فرص الاستثمار ، مما يؤدي إلى تقسيم أعمق للعمل ، أي كلما زاد الاستثمار ، زاد الطلب على العمالة العمل ، كما رأى جون بيك ، أن مستوى التوظيف لا يعتمد على الطلب ، بل على الموارد الطبيعية والقوى العاملة تعتمد العمالة وحجم المدخرات واهتمامات المدرسة الكلاسيكية على النقاط الرئيسية التالية:

من خلال ما سبق ، فإن أهم نقد يمكن أن نوجهه لهذه المدرسة هو تخليها عن بعض الحاجات الإنسانية دون مقابل ، بالإضافة إلى استغلال الطبقات العاملة من قبل أصحاب الأعمال.

التشغيل في الفعل الماركسي: إن أهم مبادئ الماركسية ، التي تعود جذورها إلى القرن التاسع عشر ، هي فكرة فلسفته التي تعتبر المادة حقيقة أو حقيقة واحدة تجعل الفكر ظاهرة مادية تنطبق عليها نفس المبادئ المعتمدة بين مفاهيم الفعل المجرد وقوة العمل ، وهذه سمة أساسية في الفكر الماركسي وتميز الظواهر الرأسمالية الأخرى ، كما يعطيها الرأسمالي، يدفع للعامل مقابل قدرته أو قدرته على العمل وليس مقابل العمل وقوة العمل في الاقتصاد السياسي الماركسي ، تعني القوة العاملة مجموعة القدرات الجسدية والفكرية يحتاجها الإنسان في عملية السلع المادية ، أو كسلعة كاملة أن قوة العمل بدورها لها قيمة ، وقيمة اليد يتم تحديد العامل من خلال مجموع الاحتياجات الحيوية اللازمة للتعويض عن الطاقة التي ينفقها العامل (مثل الملابس ، والغذاء ....) والاحتياجات الحيوية اللازمة لرعاية أسرة العامل وتربية أبنائه والعناية بهم وتعليمهم.

لضمان التجديد الدائم والمستمر للقوى العاملة في المجتمع ، السلعة التي تسمى اليد وبالتالي ، يتميز العمل عن السلع الأخرى بأنه مصدر لإنتاج قيم جديدة لا يدفع الرأسمالي العامل مقابلها ، أي تبادلها واستخدامها في شكل السلع هي مزيج من قيم الاستخدام وقيم التبادل ويمكن زيادة استخدام الأيدي العاملة من خلال تقليل العمل المطلوب أي ساعات العمل المطلوبة للتجديد وهذا ما يسمى فائض القيمة النسبية لتراكم رأس المال ، أي إضافة جزء من فائض القيمة إلى تراكم رأس المال، تمهيد رأس المال للتكرار الموسع للإنتاج هذه الظاهرة ، "ظاهرة التراكم" ، مصحوبة بانخفاض نسبي في الطلب على العمالة من التراكم العددي للبروليتاري ، الذي يزداد مع نمو الرأسمالية ، بحيث لا تجد القوة العاملة فرصة للعمل ، ونرى جيش الصناعة الاحتياطي ، جيش العاطلين عن العمل الذي تركه النظام الرأسمالي لفترات الانتظار الخروج من الأزمات بحيث تكون أياديهم قليلة ويؤدي إلى تفاقم استغلال العاطلين عن العمل وبؤس الفقراء، فمن ناحية ، فإن أكبر عدد من الناس في المجتمع ، يعملون في ظل الرأسمالية ، ويضع قصور للأثرياء وأكواخ للفقير ويعتبر النشاط الاقتصادي في حالة توظيف كامل عندما يكون هناك بطالة احتكاكية فقط ومن شاء العمل بأجر ، وجب أن يحصل عليه هذا النوع من العمل غير ذلك بسبب الاضطرار إلى أن يكون عاطلاً عن العمل عندما يريد الفرد الانتقال لوظيفة إلى أخرى ، ولهذا السبب يجب العثور عليه في أي الوقت من السنة وفي أي بلد يتأثر قدر معين من البطالة بالبطالة الاحتكاكية من خلال ما سبق ، يتضح لنا أن الاتجاه الماركسي يهدف إلى فكرة أنه كلما زاد الاستثمار ، كان ذلك أفضل.

من خلال ما سبق ، يتضح لنا أن الاتجاه الماركسي يهدف إلى فكرة أنه كلما زاد الاستثمار ، كان ذلك أفضل وهذا يؤدي إلى انخفاض في معدل التوظيف ، بينما تشير العديد من الأفكار الاقتصادية إلى خلاف ذلك ، انخفاض معدل التشغيل العالي للاستثمار كما أغفلت هذه النظرية الجانب الإنساني من خلال اللامبالاة برضا العامل ظروف العمل وعلاقته بالآخرين ، فما جدوى المساواة بين الجهد المبذول والأجر المدفوع إن وجد العامل غير راض. (دادي و العايب ، 2010)

- **المطلب الأول :تعريف سياسة التشغيل:**

تواجه البلدان النامية العديد من التحديات التي أعاقت مسار تنميتها وأدى إلى ظهور العديد من المشاكل المعقدة والمتفاقمة يوما بعد يوم ، تأتي قضايا الإسكان في مقدمة هذه المشاكل البطالة والفقر ، وخاصة في المناطق الحضرية التي أصبحت قطاعاتها الرسمية غير قادرة على استيعاب الوافدين الجدد إلى البلاد سوق العمل مما أدى إلى تسارع البطالة لقد أصبح هاجسًا للسياسيين والباحثين على حد سواء.

لذلك قد لا يكون من المبالغة القول بأن جميع البلدان النامية في السنوات الأخيرة ، أولت اهتماما خاصا لمسألة العمالة خبير اقتصادي عام ربما يعود هذا الاهتمام إلى عوامل كثيرة وأهمها التقدم الذي حققته العلوم الإنسانية ، ورغبة هذه الدول التغلب على واقعه المتردي من خلال جميع العمليات التنموية التي يهدف بشكل أساسي إلى الوصول إلى الاستخدام الأمثل لجميع الطاقات المجتمع المادي والبشري من أجل الارتقاء الاقتصادي والاجتماعي لمجموع السكان، ولأن العمالة لها مثل هذه الأهمية ، كان من الضروري إعطاء تعريف لكل منها من العملية والسياسة تتكون سياسة التشغيل من كلمتين: "السياسة" ، والتي تعني:مجموعة من الإجراءات الإدارية والتدابير التنظيمية ،أما التشغيل فهي تعني: كل عمليات التأثير التي يسببها الإنسان من نشاط بدني أو جسدي يشغل وقته مقابل أجر.

سياسة التوظيف تعني: «الأسلوب الذي يعتمده المجتمع نحو مزود فرص عمل للقوى العاملة المتوفرة ، وتجهيزها وتدريبها أعضائها وتنظيم العلاقات بين العمال وأصحاب العمل (الأفراد سواء كانت أو شركات أو مؤسسات عامة وخاصة) ، عن طريق التعليمات والقواعد والقوانين وتعكس سياسة التشغيل إيديولوجية النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم ونظرته العمل وحق المواطن فيه. (يونس، 2006-2007)

يتم تعريفها أيضًا على أنها السياسة التي تهدف إلى تحقيق التوظيف الكامل وتطوير فرص العمل بطريقة منسقة في مختلف الصناعات والمناطق. (سلاطنية، 1996) وبالتالي ، فإن سياسة التشغيل مرتبطة عضوياً

بهذا العنصر من السكان النشطين الذين هم في سن الإنتاج ،سواء كانوا يعملون أو عاطلين عن العمل ،تحدد سياسة التشغيل في الجزائر جميع البرامج أو الأجهزة والتي تأسست بهدف دمج العاطلين عن العمل في سوق العمل ، من خلال نشاط منظم للعاطل يكسبه مكانة اجتماعية ومالية تحت مظلة الأجهزة والبرامج التالية:

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(A. N.S.E.J)
- الصندوق الوطني للتأمين على البطال(C.N.A.S)
- الوكالة الوطنية لتيسير القرض المصغر(A.N.G.E.M)
- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية(P.N.D.A)
- برنامج عقود ما قبل التشغيل(C. P. E)
- الشغل المأجور مبادرة محلية تشغيل الشباب(E.S.I.L)
- الشبكة الاجتماعية(I.A.I.G)
- الحملات التجارية لفائدة الشباب البطال موزعة عبر البلديات. (عمار رواب، 2011، صفحة 69)

يتم توزيع المحلات التجارية لصالح الشباب العاطلين عن العمل في جميع البلديات.على سبيل المثال ، كانت سياسة التوظيف انعكاسًا واضحًا للأيديولوجية النظام السائد ، يمكن التمييز بين سياستين تشغيليتين:

سياسة التشغيل في إطار الاقتصاد الرأسمالي: والتي تركز على بالنظر إلى قوة العمل كسلعة ، يتحدد سعرها بقانون التوريد والطلب في سوق العمل ، وبالتالي فهي تعارض فكرة التدخل توفير الدولة المباشر في توفير فرص العمل لأفراد القوى العاملة

سياسة التشغيل في إطار الاقتصاد الاشتراكي: يعتبر العمل بأنه مصدر لكل القيم وحق لكل مواطن. بل هو واجبه ويجب عليه و يجب أن تتدخل الدولة في توفير فرص العمل للقوى العاملة لمن يريدها مع ضمان حرية الاختيار و الاستقرار. (عمار رواب، 2011، صفحة 69)

هذا الاختلاف في النظرة إلى العمل أدى بالضرورة إلى رؤية مختلفة لعملية التشغيل والمقصود استخدامها قوة العمل في أحد الأنشطة الاقتصادية (إنتاجية وخدماتية) ، بينما في النظام الرأسمالي تعتبر مجرد وسيلة لتحقيق غايات أخرى ، يتم اعتبارها في النظام الاشتراكي هدف في حد ذاته.

- **المطلب الثاني: أبعاد سياسة التشغيل**

يمكن القول أن أبعاد سياسة التوظيف الحالية تشمل ما هو اجتماعي وما هو اقتصادي، وما يتعلق بالجانب التنظيمي والبنيوي ، وغير ذلك من جوانب أخرى.

البعد الاجتماعي: يركز على الحاجة إلى القضاء على مختلف العلل الاجتماعية الناتجة حول ظاهرة البطالة وخاصة للشباب ، والعمل على توفير الظروف المناسبة للاندماج هؤلاء الشباب في المجتمع ، وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء.

البعد الاقتصادي: يقوم على الحاجة إلى استثمار القدرات البشرية ، أي رأس المال الإنسان ويقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد سواء كانت موروثة أو مكتسبة وخاصة المؤهلين منها تضمينها في تكوين الثروة الاقتصادية من خلال توظيفها في مختلف مجالات النشاط وقطاعاته سواء كانت عامة أو خاصة ، للسماح بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة بالنسبة للدولة ، تطوير أنماط الإنتاج ، وتحسين الجودة والربحية ، والتنافس مع المنتجات الأجنبية ، وتحقيق الأرباح المعركة التكنولوجية سريعة التطور.

البعد التنظيمي و الهيكلي: يعني مشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ الإجراءات القرارات الجماعية وخاصة في مجال تخطيط التنمية المستدامة وصنع السياسات المتعلقة بالتشغيل وتنفيذه والتي تبدأ من المستوى المكاني المحلي أي مستوى التكتل التركيبة السكانية ، سواء المدن أو القرى. (زايدي، 2018-2019)

- **المطلب الثالث: أنواع سياسة التشغيل و أهدافها**

سياسة التشغيل السلبية (الخاملة): هي السياسات التي تهدف الدول من خلالها إلى التخفيف من الآثار السلبية لمعضلة البطالة ، في حالة حدوث اضطراب في سوق العمل حيث يكون المعروض من العمل أكبر من الطلب عليه ، ويشمل تحويلات الدخل بهدف تعويض الخسارة. من الدخل لبعض فئات القوى العاملة حيث لها عدة وسائل:

- تحفيز المؤسسات على التشغيل (منح العمالة للشباب ، وخفض المساهمات الاجتماعية)

- استحداث وظائف في القطاع العام وتعويض المتعطلين وسن إجراءات وتدابير لمنفعة محدودي الدخل أو الفئات المحرومة.

– دعم خلق فرص العمل في القطاع غير الرسمي من خلال التمويل العام (عقود التشغيل ، عقود التضامن).

– إدخال المزيد من المرونة في سوق العمل وتحسين أدائه من خلال تحسين التواصل بين عروض العمل وطلباته

– دعم إجمالي الطلب ، حيث تؤدي الزيادة في الإنتاج إلى زيادة الطلب على العمالة.

هذا النوع من السياسة عقيم لأنه لا يهدف إلى خلق وظائف فعلية ناتجة عن الاستثمار أو عن طريق تحقيق النمو الاقتصادي.

سياسة التشغيل النشيطة(الفعالة):حسب ما عرفها الاقتصادي *Gauté* سنة 2003 هي تلك السياسات التي تقلل بشكل مباشر من نقص الوظائف من خلال الحفاظ على الوظائف الحالية ، وتعزيز الوظائف التي تم إنشاؤها حديثًا ، وكذلك تكييف القوى العاملة مع احتياجات ومتطلبات الاقتصاد، وهي تسعى لخلق مناصب عمل و تهدف إلى:

- التأثير على الطلب على العمالة من خلال تحفيز خلق فرص العمل وتعديل عرض العمالة حسب الطلب ومحاربة البطالة على المدى الطويل
- تعزيز قدرة المتعطلين على دخول سوق العمل ، مثل المساعدة في البحث عن عمل والتدريب حسب احتياجات سوق العمل. (حبيبة و موساوي، 2018-2019)

كما يوصي بأن تشجع معظم دول العالم ، الممثلة في مختلف الهيئات الدولية ، وتركز بشكل أكبر على السياسات النشطة ، بما في ذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، لما لها من دور فعال في مكافحة البطالة في المدى الاستراتيجي من خلال إنشاء نظام دائم. والوظائف المنتجة.

اهداف سياسة التشغيل يمكن حصر أهم الأهداف لسياسة التشغيل في :

- زيادة حجم الناتج القومي ورفع مستوى الفعالية الصناعية و الاقتصادية
- رفع مستوى معيشة الشعب عن طريق زيادة دخل ألفراد .
- توفير فرص العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة املتاحة الراغبة في العمل من اجل الكسب .
- توفير حرية اختيار العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة الراغبة في العمل والباحثة عنه .

- استقرار العمل، ويقصد به دوام استخدام العامل في عمله وتقليص التغيرات التي تحدث إلى أدنى حد ممكن عن طريق حماية العامل من الفعل التعسفي.
- استهداف سياسة التشغيل التخفيف من حدة أزمة البطالة والتخفيف من أثارها السلبية بقدر الامكان. (اشنهو و عبد اللطيف، 1982)

المبحث الثالث: أثر الانفاق الحكومي على التشغيل

- **المطلب الاول: العلاقة بين الشواغر و التشغيل**

من الناحية النظرية ، قد تنشأ البطالة من أنواع مختلفة من الاحتمالات في سوق العمل التقلبات الدبلوماسية ، التي قد تنشأ عن الاستخدام غير الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة ، في حين أنها قد تنجم عن عدم وجود استثمارات جديدة ، أو حقيقة أن الاستثمارات الجديدة كثيفة رأس المال بحيث لا يمكن استيعابها العمال ، في حين أن البطالة قد تنشأ من عيوب في سوق العمل ، مما يؤدي إلى عدم التوافق بين العرض والطلب، تعود هذه العيوب إلى ردود الفعل السلوكية للعمال وأصحاب العمل على المعلومات غير الكاملة، والتي نادرًا ما يستجيبون لها ما هو فوري والذي يستغرق وقتًا أطول للاستجابة ، وقد ينشأ من عدم شغل

مجموعة خاصة من العمال بالنسبة للوظائف الخاصة ، يرجع ذلك إلى خصائص تلك المجموعات مثل افتقارها إلى المهارات ذات الصلة أو التعليم المناسب لذلك ، يعتبر تحديد نوع البطالة وأصلها أساس اتخاذ هذا الإجراء الإجراءات العلاجية ، ويساهم في اتخاذ القرار بشأن مجموعة من السياسات المتوقع أن تكون ناجحة في نوع المكافحة البطالة في الاقتصاد من الملاحظة التجريبية للعلاقة السلبية بين البطالة ومعدلات الشغور ، ولد منحنى بيفريدج نقطة البداية لهذه النظرية هي وجود عملية الموائمة ، والتي تمثل عملية المطابقة بين الوظائف الشاغرة والبطالة.

تعتمد كفاءة هذه العملية على سلوك التوظيف للبطالة وأرباب العمل وكذلك على درجة عدم التوافق الشواغر والبطالة بنين حسب خصائص المكان والمؤهلات, تتيح الموائمة شرح الاحتكاكات في سوق العمل بسبب المعلومات غير الكاملة حول الوظائف الشاغرة ،عدم التجانس بين الوظائف الشاغرة ومهارات العاطلين عن العمل ، وبطء نقل العمالة وعوامل مثل توفر دراسة كفاءة دالة الموائمة والعوامل المؤثرة فيها معلومات قيمة حول نجاح سوق العمل في الجمع بين سوق العمل والوظائف والبطالة ، ومنه تعتبر وظيفة الموائمة مؤشرًا مهمًا

في حين أن منحنى بيفريدج سمي نسبة إلى رجل اقتصاد بريطاني وليام بيفريدج، يعرض علاقة سلبية بين معدلات البطالة و الشواغر ، حيث كان بيفريدج مهتمًا بدراسة العوامل التي تؤثر على عدم التطابق بينهما الشواغر والعاطلين ، والعوامل المؤثرة في إعادة توزيع العمال ، كما يدرس الاحتكاكات والبطالة الهيكلية ، المزيد من التأثير على عملية الموائمة، مثل نقص المعلومات حول الوظائف الشاغرة ، ونقص برامج التدريب المناسبة أيضًا لا يأخذ المنحنى في الاعتبار العلاقة الاقتصادية الهيكلية بمعنى أن العمال والشركات لا يفعلون ذلك تقرر بوعي أن البطالة مرتبطة سلبًا بالوظائف الشاغرة ،يحاول شرح السلوكيات الأساسية التي يتبناها العمال والشركات في اكتساب المهارات وتحديد الأجور واتخاذ الإجراءات اللازمة من جانب صانعي القرار السياسي مما يؤدي بشكل غير مباشر إلى اختلاف أنماط المنحنى في كثير من البلدان.

حيث يمثل منحنى بيفيريدج العلاقة بين معدل البطالة ومعدل الشغور خلال الدورة الاقتصادية ، تكون هذه العلاقة سلبية بشكل عام حيث تتميز مرحلة التوسع بانخفاض معدل البطالة وزيادة معدل الشواغر ، بينما في فترات الانكماش يرتفع معدل البطالة مع انخفاض معدل الشغور ، حيث أن هذه العلاقة ليست ثابتة على المدى الطويل ، حيث يتم ملاحظتها

يتحول المنحنى على وجه التحديد لأنه يوفر معلومات حول طبيعة تقلبات البطالة ، حيث ينحرف المنحنى إلى الخارج للإشارة إلى ارتفاع كبير ما يمكن ملاحظته في الوظائف الشاغرة ، مما يترجم إلى بطالة هيكلية أعلى ، على عكس البطالة الاحتكاكية الدورية ، حيث تعكس البطالة الهيكلية الصدمات المستمرة التي تخلق عدم التوافق بين خصائص العرض والطلب على العمالة من خلال وصف طبيعة البطالة ، يكون منحنى بيفيردج مفيدًا في تحديد دور السياسات الاقتصادية الفعالة ، كما هي في الواقع تؤثر سياسات التحفيز بشكل رئيسي على البطالة الدورية وهي غير فعالة في التأثير على البطالة الهيكلية، في حين أنه ، في الحالة الأخيرة ، لا يمكن العودة إلى توازن سوق العمل إلا من خلال تكييف عرض العمل مع العرض الشاغر أو خلق فرص عمل تتوافق مع خصائص العاطلين عن العمل، قام كل من هانس(1970) هولت و ديفيد(1966)بو مؤلفين آخرين باشتقاق منحنى بيفريدج من العلاقة بين العمالة و الأجور ،وبالتالي فقد تم استخدام منحنى العرض والطلب على العمالة لأنه وبالإضافة لمستوى الاجور يسمح بتحديد العمالة عند أي معدل للأجر.

الشكل01 منحنيات العرض والطلب على العمالة

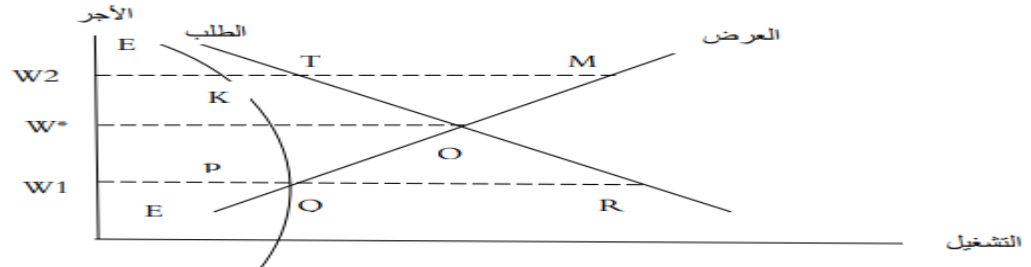

Source: Zein, K., & Guenter, L. (2010, July). Estimating the Beveridge Curve of Egypt: An Econometric Study for the Period 2004 to 2010. *Working Paper Series, 01-24*(21), p 03.

عندما يكون معدل الأجور أقل من مستوى التوازن أي عند *W1* فإن التشغيل يساوي عرض العمل عند هذا المعدل تقيس المسافة بين *Q*.و*R*تقيس عدد الوظائف الشاغرة.*V*وعندما يكون معدل الأجور أعلى من مستوى التوازن أي في *W2*فإن التشغيل يساوي الطلب على العمل عند هذا المعدل ،وبالتالي المسافة بين *T* و *M*تقيس عدد البطالة *u* عند معدل الأجر المتوازن *W** ،ويكون عرض العمالة مساويا للطلب عليه و سوق العمل يسمح أي لا توجد وظائف شاغرة أو وظائف بين الأفراد .

ومع ذلك ، في أسواق العمل في العالم الحقيقي ، هناك عوامل تؤدي إلى البطالة والوظائف الشاغرة اثناء التوازن ، في أبسط الحالات ، هناك بعض البطالة الاحتكاكية الناتجة عن احتياج العمال لبعض الوقت للتغيير من وظيفة إلى أخرى ، وبعض الشركات تحتاج أيضًا إلى بعض الوقت لملء الوظائف الشاغرة العمال المناسبين ، ولن يكون التوظيف على منحنى عرض العمالة عندما تكون الأجور أقل من التوازن،حيث أن بعض العمال لن يتمكنوا من العثور على وظيفة بالرغم من وجود شواغر زائدة مما يؤدي إلى ارتفاع *U*و *v*تقاس بالمسافة بين *P* و*Q*اتباع نفس المنطق ، ولن يكون التوظيف على منحنى طلب العمالة عندما تكون الأجور أكبر من التوازن لأن بعض الشركات لن تتمكن من العثور على عمال بالرغم من وجود فائض

في المعروض من العمال ، مما يؤدي إلى ارتفاع *u* و *v* كما تم قياسه بالمسافة بين *K* و *T* ، بينما عندما يكون سوق العمل في حالة توازن ممثلة بالنقطة*O* ، تكون *u* و *v* متساوية. يمكن إظهار هذه الحقائق من خلال رسم منحنى يسمى*EE* على يسار كل من الطلب على العمالة والعرض عليها ، والذي يمثل المستوى الفعلي للتوظيف ، حيث يُلاحظ بوضوح أن الموائمة تتحسن عندما تكون المستويات عالية من الفائض سواء من العرض أو من الطلب حيث يزيد ذلك من فرص العاطلين في البحث عن الموائمة حيث يتم قياس اجمالي العاطلين عن العمل بالمسافة بين المنحنى *EE*و منحى عرض العمل كما يقاس العدد الاجمالي للوظائف

الشاغرة بالمسافة بين المنحنى EE ومنحنى الطلب على العمل كما يمكننا أيضًا تمثيل u و v من حيث المعدلات عن طريق قسمة كلا المتغيرين على القوة العاملة L لإنتاج معدل البطالة U ومعدل الشغور V ، إذا تم رسم V مقابل U نحصل على علاقة سلبية تسمى منحنى بيفريدج، حيث الخط 45 تمثل درجة التوازن في سوق العمل وهي النقطة O تمثل هذه النقطة مقدار البطالة الهيكلية (والاحتكاكية) التي تحدد موقع منحنى بيفريدج، وتشير إلى الحركات على طول منحنى بيفريدج، وتوضح أين أصبح الاقتصاد في الدورة الاقتصادية.

الشكل02 منحنى بيفريدج

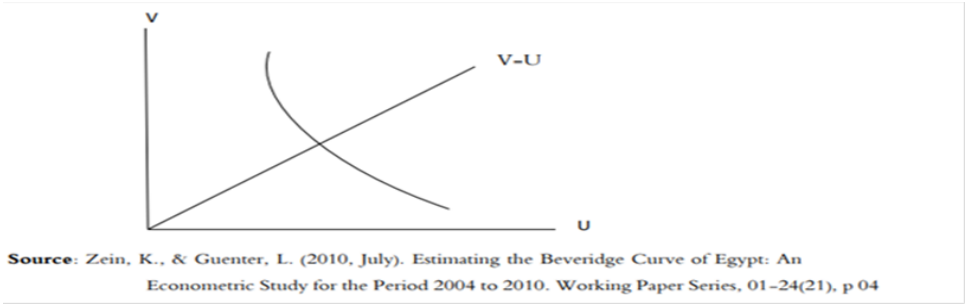

Source: Zein, K., & Guenter, L. (2010, July). Estimating the Beveridge Curve of Egypt: An Econometric Study for the Period 2004 to 2010. Working Paper Series, 01-24(21), p 04

يمكن تقسيم الأدبيات التي توضح الخلفية النظرية لمنحنى بيريفيدج إلى جزأين: الجزء الأول ظهر في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي ، حيث تعامل مع بيفيريدج كمفهوم غير متوازن لأسواق العمل في سياق ركود الأجور الحقيقي ركود أسواق العمل المجزأة ، حيث يؤدي نقص حركة العمالة بين هذه الأسواق الفرعية إلى تفسير الزيادة في العرض (الطلب على) العمالة في الأسواق الفرعية على أنها بطالة (وظائف شاغرة). نظرًا لأن إجمالي سوق العمل هو مجموع هذه الأسواق الفرعية المجزأة ، فإن البطالة والشواغر موجودة على مستوى الاقتصاد الكلي.

الشكل 03التفسير النظري لمنحنى بيفريدج

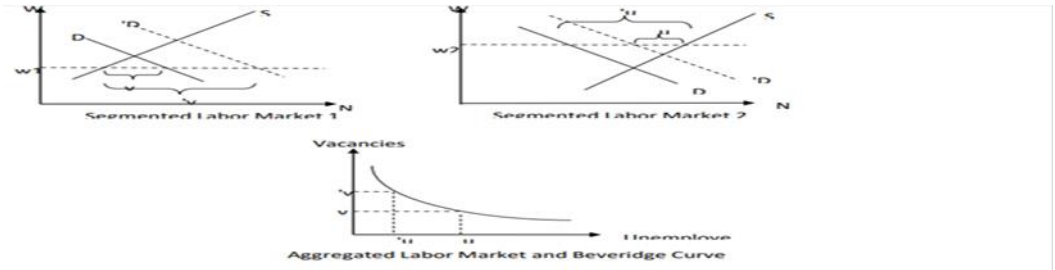

Source: Birol, K., Enes, S., & Temel, T. (2013, September). Unemployment and Vacancies in Turkey: The Beveridge Curve and Matching Function. WORKING PAPER, 13(35), p 05.

يقسم هذا الرقم سوق الشكل إلى سوقين بشرط أن يكون الأجر الحقيقي ثابتًا. من أعلى يسار الشكل ، نلاحظ ظهور فائض في الطلب على العمالة عند مستوى الدخل الحقيقي$w1$، بينما في أعلى يمين الشكل ،

يوجد فائض في عرض العمالة عند مستوى الدخل الحقيقي*W2* ، يتعامل هذا النهج ببساطة مع عدم التوازن في الصناعة كما يشير إلى الوظائف الشاغرة بواسطة(*V* البطالة يرمز لها بـ(*U*، هذا التعايش بين مكونات سوق العمل سيتزامن مع نقطة واحدة في منحنى بيفريدج ، وللحصول على باقي ديناميكيات المنحنى يجب إدخالها في مستوى الاقتصاد الكلي ، و للوصول إلى هذه الغاية ، يجب مراعاة تأثير الصدمة الكلية والإيجابية على جانب العرض. ستؤدي هذه الصدمة إلى تحويل منحنى طلب العمالة إلى اليمين في كلا السوقين ، سيؤدي ذلك إلى مستوى أعلى من الوظائف الشاغرة *V* ومعدلات بطالة أقل*U'* عند نفس مستوى الأجور الحقيقية ، يكون منحنى بيفريدج منحدرا للأسفل.

الشكل04 منحنى بيفريدج والصدمات الهيكلية

المصدر: (بلال، 2021)

المقاربة الثانية و التي تجلب الأساس النظري لمنحنى بيفريدج هي إطار البحث والمطابقة المتطورة كل من

Diamond–Mortensen–Pissarides (DMP هذا هو الانحراف الرئيسي لهذا النهج يعتمد على نهج الركود للأجور الحقيقية في معالجته للبطالة والوظائف الشاغرة كمفهومين للتوازن في سوق العمل يعتمد نموذج البحث المطابق أساسًا على فكرة أن عملية المطابقة بين الشركات والباحثين عن عمل هي حدث المحتملة ، بسبب تكاليف الأعمال التجارية والعاطلين عن العمل على حد سواء ، من بين مصادر هذه التكاليف سرد معلومات غير متسقة ، وعدم تطابق مهارات العمل ، واختلاف الواقع ، على سبيل المثال قد ترفض التوظيف اعرض وظيفة لمجرد أن الشركة التي تعرض الوظيفة تقع بعيدًا عن المكان الذي يريد العامل أن يعيش فيه حتى لو كان كذلك تتطابق الوظيفة تمامًا مع مهارات العامل ، وتصور طبيعة الاحتمالات لمطابقة تقدم النموذج*(DMP)*

أولا تقنية المطابقة هي وظيفة الوظائف الشاغرة والبطالة في أي اقتصاد:

$$(Ut,Vt)=\mu V^{a} U^{\beta} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث m هو الوفاء المطابق للوظائف، الوظائف الشاغرة Vt و Ut والبطالة على التوالي ، حيث تكون كفاءة تعتمد المطابقة الخارجية والتغييرات فيها على الاختلاف في كثافة البحث والاحتكاكات المطابقة ضمن

حيث m هو الوفاء المطابق للوظائف، الوظائف الشاغرة Vt و Ut والبطالة على التوالي ، حيث تكون كفاءة تعتمد المطابقة الخارجية والتغييرات فيها على الاختلاف في كثافة البحث والاحتكاكات المطابقة ضمن هذا الإطار يجب أن يكون دخول وخروج عدد العاطلين عن العمل مساوياً للوظائف المستهلكة مطروحاً منها المطابقات الجديدة الناشئة أي:

$$Dut/dt=S(1-Ut)-m(UT,\ VT)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث S هو معدل الفصل الخارجي للعامل من وظيفة شاغرة ، أسهل طريقة للحصول عليها يركز منحني على التوازن بيفريدج في المدى الطويل ، حيث $Vt = V$ و $Ut = U$ ، وهذا يعني أن $dUt / dt = 0$ ومنه تصبح المعادلة02:

$$U=1-m(u,v)/s$$

مما يضع منحنى بيفريج كدالة ضمنية ، المعادلة رقم 03 تدل على وجود علاقة سلبية بين البطالة والوظائف الشاغرة ،و في الواقع ، فإن الزيادة في الوظائف الشاغرة تضمن زيادة في المطابقة بسبب $dm/dv=0$ وبالتالي البطالة في انخفاض منذ ظهور المطابقات الجديدة تمثل في التدفقات من مخزون العاطلين عن العمل. (بلال، 2021)

- **المطلب الثاني: العلاقة بين البطالة و التضخم(منحنى فيلبس)**

أصبح التوظيف الكامل أحد أهم الأهداف التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها أيضًا أهداف أخرى مثل الاستقرار والتوازن وتحقيق النمو الاقتصادي ومع ذلك ، يصعب تحقيق هذه الأهداف في نفس الوقت ، لأنها أهداف متضاربة وغير متكاملة،(السعود، 2004) هذا ما يحدث بالفعل عندما نريد تحقيق التوظيف الكامل واستقرار الأسعار ، لذلك يتم امتصاص البطالة من قبل المؤسسات فوق ما تستحقه يعتبر تكلفة تتحملها على

المنتج ، وبالتالي ستؤدي إلى زيادة الأسعار. ثم سيؤدي إلى التضخم والعكس صحيح. إن البحث عن استقرار الأسعار وخفض المعدلات الضخمة يتطلب التضحية بفائض العمالة ومن ثم زيادة معدلات البطالة كان فيليبس أول شخص يدرس العلاقة بين التغير السنوي في الأجور النقدية والنسبة المئوية لمعدل البطالة السنوي عام 1958 ، عندما استخدم إحصائيات الولايات المتحدة1957-1961واستخلص أن:

يرتبط معدل التغير في الأجور المالية عكسيا وغير خطي مع النسبة المئوية لمعدل البطالة. من خلال هذه العلاقة يمكن الانتقال إلى العلاقة بين معدل التغير في الأسعار وحجم البطالة ، وذلك أثناء التغيرات طويلة المدى في إنتاجية العمل، ذا كانت الزيادة في الأجور المالية تساوي الزيادة في معدل إنتاجية العمل ، فهذا يعني أن: الأسعار لن تتغير ، وبهذه الطريقة يمكننا تحديد الزيادة في مستوى السعر *P/P*وذلك بطرح معدل انتاجية العمل من الزيادة في الأجور النقدية . (مجيد، 2001)

$$P'/p=w'/w=Q'/Q$$

يتمثل مفهوم منحنى فيليبس في إظهار الارتباط العكسي بين البطالة والتضخم في المنحنى إنه يمثل توليفات (أزواج) من معدل البطالة ومعدل التضخم ، ويجب على الحكومة أن تختار ما هو مناسب لها لتأسيس سياستها ، مثل الحفاظ على استقرار الأسعار أو التوظيف الكامل ، أو اختيار ما هو مناسب نسبيًا لكليهما نسبيا. (أحمد، 2001)

الشكل 05 علاقة تغير الأجور النقدية والبطالة

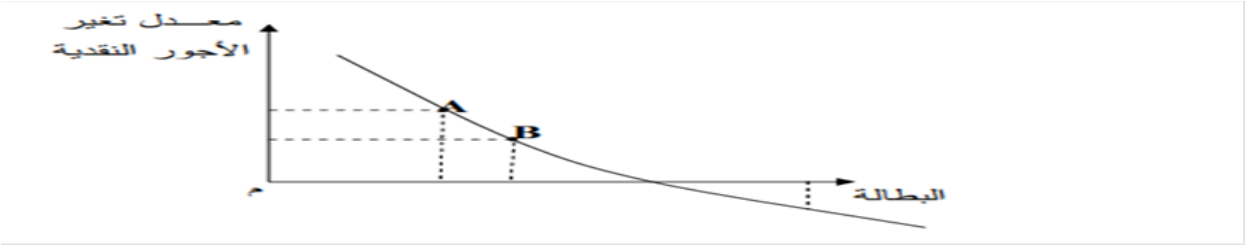

المصدر: (أيت عيسى, 2010)

يمكن للحكومة أن تبقي البطالة منخفضة ولكنها تدفع ثمناً للقيام بذلك للاختيار ، وهو تعرض الاقتصاد لمعدلات تضخم عالية ، يتم التعبير عن هذا الاختيار في النقط *A* ويمكن أن يقلل التضخم بمزيد من البطالة كما هو في النقطة *B*، وبالتالي يمكن شرح العلاقة العكسية بين معدلات البطالة و معدلات التضخم بالشكل التالي:

عند النقطة *X* في الشكل أدناه معدل التضخم يساوي الصفر، كما أن معدل التغير في الأجور النقدية يساوي الصفر النقطة *(X)* تعبر عن معدل البطالة الطبيعي. (السعود، 2004)

الشكل06 منحنى فيليبس

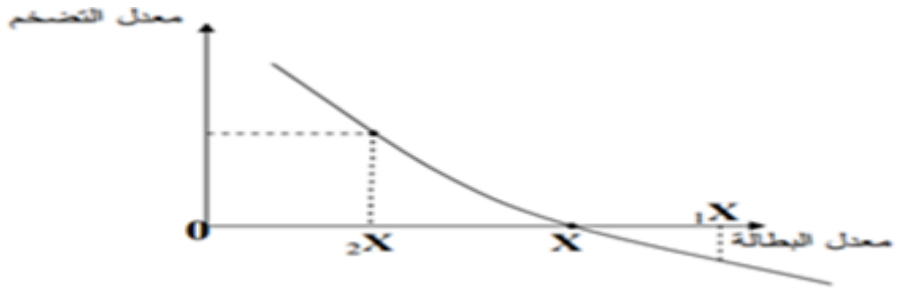

المصدر: (أيت عيسى, 2010)

النقطة *X1* اتضح أن معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي أي أن هناك انخفاض الطلب على العمالة مما يؤدي إلى انخفاض في الأجور المالية: أي انخفاض في التكاليف الإنتاج وانخفاض الأسعار و بالتالي حدوث فجوة انكماشية في الاقتصاد.

أما إذا كان معدل البطالة في النقطة *X2* فيعني أن معدل البطالة الفعلي أصغر من المعدل الطبيعي مما أدى إلى إرتفاع الطلب على العمل وبالتالي ارتفاع معدل الاجور النقدية مما يؤدي الى الزيادة في تكاليف الانتاج و بالتالي حدوث فجوة تضخمية في الاقتصاد الوطني.

لقد عرف منحنى فيليبس العديد من الدراسات خاصة في السبعينيات حيث ارتفعت معدلات البطالة إلى اكثر من 10%(1973-1974) و صاحب ذلك ببطء شديد في النمو الاقتصادي أو إنخفاض شديد في الانتاج وتكرر الأمر ذاته في أوائل الثمانينيات أثيرت علامة استفهام حول استمرارية العلاقة العكسية بين البطالة و التضخم. وتم ارجاع العلاقة إلى حدوث صدمات في العرض لتلك الفترة.

كما يوجد من عارض الفكرة الاساسية ل فيليبس التي ترى وجود علاقة عكسية شبه مؤكدة بين التضخم و البطالة حيث نجد فريدمان أنه من المحتمل وجود علاقة عكسية مؤقتة ففي الأجل الطويل لايمكن أن نتوقع وجود تلك العلاقة الدائمة.

- **المطلب الثالث:أثر سياسة الانفاق الحكومي في تحقيق التشغيل الكامل**

تلعب سياسة الإنفاق الحكومي كأداة من أدوات السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و خاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثيرها الفعال على مستوى التشغيل حيث تتطرق نظرية كينز إلى تحليل مشاكل الدول في مجال التشغيل ويرى كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل. في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، ولقد حدد كنيز أسباب ضعف التشغيل من أن العرض هو الذي يخلق الطلب وأن الحل الوحيد لعالج هده مشكلة هو زيادة الإنفاق, ارتفاع مستوى العمالة ،بالإضافة إلى أن الجهاز الحكومي لمواجهة انخفاض الطلب وبالتالي زيادة الإنتاج يجب أن يكون مرن بالدرجة التي تسمح بانتقال عوامل الإنتاج بسهولة بين فروع الإنتاج لتحقيق التشغيل الكامل.

فإذا الطلب الكلي في حالة اقتصاد يعمل عند مستوى أقل من التوظيف الكامل حيث توجد نسبة عالية من البطالة نتيجة قصور الطلب الكلي وعند مستوى التوظيف الكامل يكون مستوى الدخل مرتفعا، المستوى الأول للطلب يخلق مستوى توازن فعلي مقابل مستوى دخل معين، أي أن هناك فجوة انكماشية بين مستوى الطلب الكلي الفعلي والمستوى المقابل لمستوى التوظيف الكامل تعادل المسافة بين منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي مقابل مستوى التوظيف الكامل. (فارس، 2001-2004)

و ذلك أن الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل أي هناك عجز في الطلب الكلي ، و يترتب على ذلك أن الادخار المخطط لدى التشغيل الكامل يزيد على الاستثمار مضافا إليه عجز الموازنة العامة، فهناك يكون لزاما على الدولة أن تتدخل لمنع استفحال المشاكل الاقتصادية، وبالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي باستخدام السياسة المالية. (درواسي، 2005)

وأهم أداة في ذلك الإنفاق الحكومي, فزيادة الإنفاق الحكومي تعتبر من أهم الأدوات لتحفيز الطلب والخروج من حالة عجز الطلب الكلي مع الإبقاء على الضرائب ثابتة. اعتمد كينز في نظريته على الأدوات التالية:

أولا– الطلب الفعال: وفقا لكينز فان البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال وللتخلص منها يقترح كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

ثانيا– الكفاية الحدية لرأس المال: يرى كينز أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار، حيث توجد عالقة عكسية بينهما.

ثالثا– سعر الفائدة: يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي.

رابعا–المضاعف: إن المضاعف الكينزي يقوم على أربعة فروض هي: وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، توفر سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج. (عزة، 2005)

خلاصة الفصل

ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة و توسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية و ترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العمومية و كيفية تمويلها إذ يلعب الإنفاق الحكومي دورا حاسما إذ يعتبر أحد أبرز محركات الاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية و الإجتماعية من جهة ومن جهة أخرى ستسعى لتأثير على مسار النشاط الاقتصادي و معالجة التقلبات الاقتصادية بطالة، بتحقيق معدل التشغيل المطلوب بشكل يضمن الاستقرار الاقتصادي وعليه فإن سياسة الإنفاق الحكومي تعمل على تحسين متغيرات الاقتصاد الكلي كمحاربة البطالة من جهة ورفع معدل التشغيل من جهة أخرى الذي يعتبر هدف من الأهداف الرئيسية للسياسة اقتصادية.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لدولة الجزائر خلال فترة ما بين (1990 -2020)

تمهيد:

نسعى من خلال هذا الفصل الثالث إلى تحليل المتغيرات وأدوات الدراسة لقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتشغيل بأدوات قياسية وهذا بالاعتماد على بيانات سنوية من سنة 1990 إلى غاية سنة 2020 والخاصة بحالة الجزائر، بالنظر إلى العلاقة الترابطية بين متغيرات الدراسة كما ظهرت في الدراسات السابقة فقد وجب استخدام الأساليب القياسية ومن بين هذه الأساليب القياسية نجد انحدار التكامل المشترك الذي ظهر في الثمانينات وأصبح الأكثر استعمالا لتقدير نماذج الانحدار كونها تأخذ الاتجاه العشوائي للسلسلة الزمنية في الحسبان وهذا ما يجنبنا الوقوع في الانحراف الزائف, وإذا أردنا توضيح علاقة المدى الطويل لابد من إجراء اختبار الاستقرارية لأنه باستخدام سلاسل زمنية غير مستقرة قد يعطينا نتائج زائفة.

وهذا ما سنوضحه من خلال هذا الفصل بتركيز على:

- **المبحث الأول** : دراسة تحليلية لواقع الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة 2020/1990.
- **المبحث الثاني:** دراسة تحليلية لواقع التشغيل في الجزائر خلال قترة 2020/1990.
- **المبحث الثالث:** دراسة القياسية.

المبحث الأول: دراسة تحليلية لواقع الإنفاق الحكومي خلال الفترة 1990-2020

- **المطلب الأول: تحليل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020**

أولا: تقسيم النفقات العامة في الجزائر: تقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين رئيسيين :

نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي تحدثه والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات .

أ- **نفقات التسيير:** هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية.

تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي:

- ✓ أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- ✓ تخصيصات السلطة العمومية.
- ✓ النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- ✓ التدخلات العمومية.

ب- **نفقات التجهيز:** تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار والذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلد.

ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار.

حيث تتفرع نفقات التجهيز إلى ثلاثة أبواب:

- ✓ الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة.
- ✓ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- ✓ النفقات الأخرى برأسمال. (محرزي، 2005)

ثانيا: تحليل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

أكدت الدراسات المتعلقة بالإنفاق الحكومي الاتجاه العام لنموه في مختلف دول العالم، فهل ينطبق هذا على واقع الاقتصاد الجزائري؟ هذا ما سنقوم باستنتاجه من خلال تحليلنا لمعطيات والشكل رقم(4-1).

الشكل رقم 07 تطور الإنفاق الحكومي الكلي في الجزائر خلال فترة 1990-2020

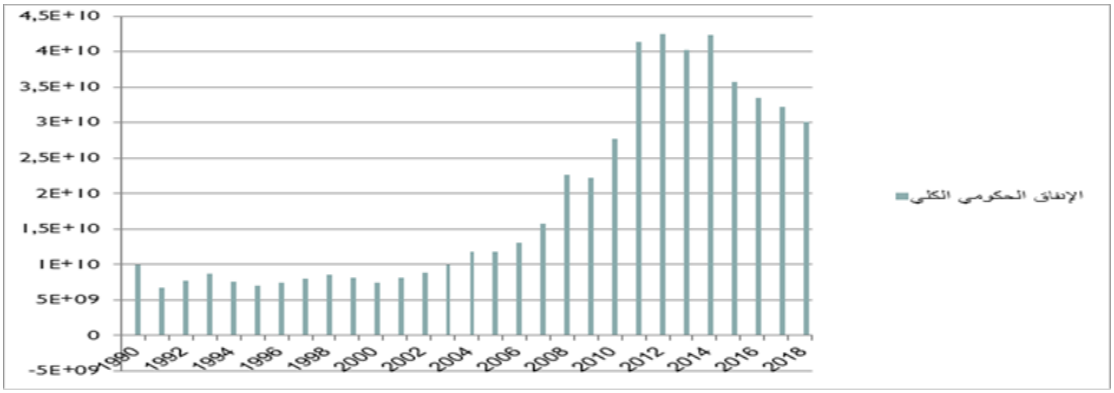

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على EXCEL

-التحليل الاقتصادي:

نلاحظ من خلال ما سبق، المنحنى التصاعدي للإنفاق الحكومي الكلي في الجزائر ونموه المتصاعد من سنة إلى أخرى على طول الفترة 1990-2020 ، و يمكن تقسيم التحليل إلى أربعة مراحل أساسية هي

كالتالي:

-**<u>المرحلة الأولى(1990- 1994):</u>** وهي تمثل مرحلة اتفاقات الاستعداد الائتماني، بحيث نلاحظ خلال هذه الفترة أن قيم الإنفاق الحكومي الكلي المطلقة لم تكن بشكل كبير حيث بلغ أقصاه سنة 1990 ، ولكن من ناحية أخرى عرفت أعلى معدل نمو سنوي للإنفاق العام على طول فترة الدراسة سنة 1990 نتيجة زيادة نمو كل من الإنفاق الجاري والاستثماري .

-**المرحلة الثانية (1995-1999):**وهي تمثل مرحلة تطبيق الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي الهادفة إلى تقليص الإنفاق الحكومي ورفع أشكال الدعم المقدمة من الدولة، وهذا ما يفسر المنحنى المنخفض لتزايد ونمو الإنفاق الحكومي من خلال الشكل السابق.

-**المرحلة الثالثة (2000-2014):**هي تمثل مرحلة تطبيق برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، حيث خلالها نلاحظ زيادة متسارعة ورهيبة للإنفاق الحكومي مقارنة بالفترات السابقة ,وما يفسر هذا التزايد والنمو في الإنفاق الحكومي هو تحسن أسعار النفط حيث انتقل سعر النفط من 5.28 $ سنة 2000 إلى 5.54$ سنة 2005ثم إلى 3.97 $سنة 2008 وإلى 3.111$ سنة 2011 و الى9.8 $ سنة 2014 وكذلك قيام السلطات بتسطير برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي التي تقوم على أساس ضخ موارد مالية ضخمة في الاقتصاد.

- **المطلب الثاني: تحليل تطورات الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري في الجزائر خلال الفترة 1990-2020**

يمكن توضيح تطور كل منهما من خلال الشكل التالي:

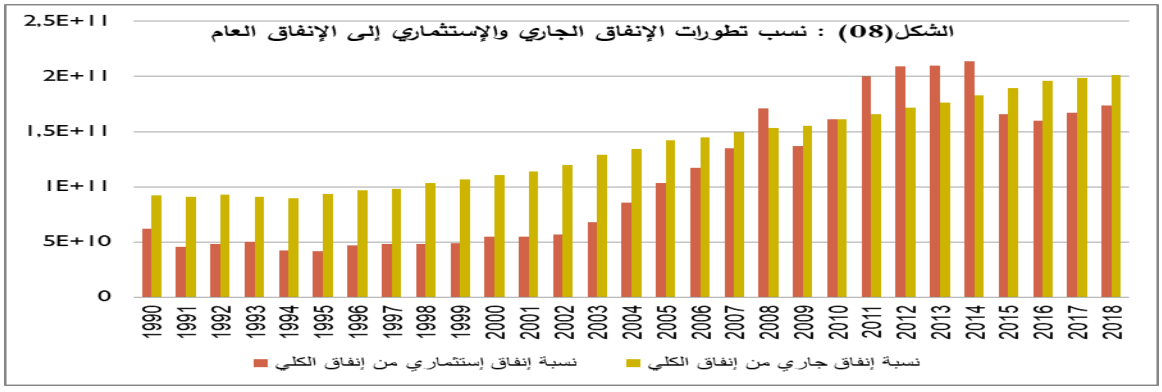

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على EXCEL

-التحليل الاقتصادي:

من خلال تحليل الشكل أعلاه، نلاحظ أنه خلال فترة الإصلاحات الهيكلية زادت حصة الإنفاق العام الجاري كنسبة من الإنفاق العام الكلي، حيث انتقلت من3.58% سنة 1994إلى76%سنة 1997 وإلى 5.80% سنة 1999 وفي المقابل انخفضت حصة الإنفاق العام الاستثماري حيث انتقل من6.41 % سنة 1994 إلى8.23 % سنة 1997 وإلى4.19 % سنة 1999 ،وهذا راجع أساسا إلى برنامج الإصلاح الهيكلي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي الذي فرض بندا يهدف إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي وفتح المجال أمام القطاع الخاص، الأمر الذي أثر على هيكل الإنفاق العام في الجزائر، و ابتداءا من سنة 2000 عرف هيكل الإنفاق العام تغيرا ملحوظا لصالح الإنفاق الاستثماري، حيث ارتفعت حصته من 4.19%سنة1999 إلى 27% سنة 2001 ، 3.39 % سنة 1.47 % 2005وسنة 2008 ،5.40 %سنة 2010 ،5.36 % سنة2014 ذلك بسبب تنفيذ مشاريع البنية التحتية والمشاريع الأخرى التي تمت في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو من 2001-2014 ،في حين عرفت حصة الإنفاق العام الجاري انخفاض من5.80% سنة 1999 إلى 5.36% سنة 2014.

- **المطلب الثالث: -تحليل تطور مؤشرات الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة1990-2020**

إن تحليل تطور حجم الإنفاق العام في أية دولة يكشف عن ظاهرة اتجاه تلك النفقات إلى التزايد عام بعد عام، ومن أجل وصل وربط هذا التزايد بالتطور الاقتصادي وآثاره بصفة عامة سيتم الاعتماد على بعض المؤشرات الهامة منها مؤشر: الميل المتوسط للإنفاق العام، الميل الحدي للإنفاق العام ومتوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام. حيث أن الميل المتوسط للإنفاق العام على طول فترة الدراسة عرف تذبذبا، بحيث شكل ما نسبته 31%من الدخل الوطني الإجمالي سنة 1990 ليرتفع سنة 1993 إلى55 ، %ومع بداية فترة الإصلاحات الهيكلية سنة 1994 انخفض دور الدولة في النشاط الاقتصادي والذي تمثل لنا في انخفاض نسبة الإنفاق العام إلى الدخل الوطني الإجمالي حيث انتقلت هذه النسبة من 55%سنة 1993 إلى41 %سنة 1999 ،وهذا راجع دائما إلى السياسة المالية الصارمة التي اتبعتها الدولة والتي كانت مبنية على تخفيض الإنفاق العام، وانطلاقا من سنة 1999 عرفت الأهمية النسبية للإنفاق العام ارتفاعا ملحوظا بارتفاع الميل المتوسط للإنفاق العام من سنة إلى أخرى وخاصة خلال الفترة 2005-2014 بوصوله نسبة أقصاها 116%

سنة 2012 ،وهذا راجع إلى أنه خلال هذه الفترة تم تنفيذ برنامجين لدعم النمو عرفا باعتمادهما على ميزانية مالية كبيرة في ظل سياسة مالية توسعية هدف من خلالها إلى تحسين معدل التشغيل والحد من البطال، أما فيما يتعلق بالميل الحدي للإنفاق العام نسبة إلى الدخل الوطني فنجد أنه خلال الفترة

1990-1994كان الميل الحدي للإنفاق العام متذبذبا ما بين التوجه في نفس الاتجاه وعكسه، حيث هذا عكس التذبذبات والتقلبات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة، ليتضح الاتجاه بعد ذلك خلال الفترة 1994-1999 باتجاه منخفض بشكل عام: بانتقاله من 17.3 سنة 1994 إلى 75.0سنة 1999 وهذا كنتيجة لشروط صندوق النقد الدولي القاضية بتقليص الإنفاق العام، ثم ليرتفع بصفة عامة خلال الفترة 2000-2011 بوصوله إلى أقصاه سنة 2011 بـ 45.9 وكذلك في نهاية الفترة ببلوغه 38.1 انعكاسا لسياسة الإنعاش الاقتصادي. وهذا يعكس في النهاية الحساسية الكبيرة للإنفاق العام اتجاه التغير في الدخل الوطني الإجمالي.

وبالنسبة لمؤشر متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام الحقيقي فنأنه على طول فترة الدراسة عرف تزايدا ونموا مستمرا من سنة إلى أخرى، إلا أن معدل النمو من فترة إلى أخرى قد اختلف بحيث خلال الفترة 1991-1993 كان معدل نمو نصيب الفرد من الإنفاق العام مرتفعا نوعا ما مقارنة بالفترات اللاحقة إذ بلغ متوسط معدل النمو السنوي الحقيقي لنصيب الفرد 7.19 %وهذا راجع بالأساس إلى الإصلاحات الذاتية التي تم تطبيقها خلال هذه الفترة والتي تطلبت زيادة الإنفاق العام للنهوض بالاقتصاد من خلال زيادة الأجور بغية تحفيز الطلب الكلي الذي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن هذه الفرضية لم تتحقق في الفترة التي تلت سنة 1994 ،إذ أن معظم الزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن زيادة الإنفاق العام ذهبت إلى الواردات، الأمر الذي أدى إلى ضرورة الرجوع إلى صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1994-1999 والتي خلالها طبقت الجزائر برنامج التعديل الهيكلي الذي تميز بصرامة كبيرة في الإنفاق العام الأمر الذي انعكس على معدلات نمو نصيب الفرد من الإنفاق العام بانخفاضها مقارنة بالفترة السابقة إذ وصل متوسط معدل النمو السنوي د على طول هذه الفترة 37.3.-% أما خلال الفترة 2000-2014 ، فنستنتج بصفة عامة أن معدلات نمو نصيب الفرد من الإنفاق العام الحقيقي عادت للارتفاع مجددا، إذ خلال الفترة 2000-2008سجلت متوسط معدل للنمو قدر بـ 12.13 %و خلال الفترة 2009-2014 سجلت ما يقارب 66.2 % و بشكل عام

هذا راجع أساسا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، دعم النمو الاقتصادي وبرنامج التنمية الخماسي ذو السياسة الانفاقية العامة التوسعية.

- سواءا تعلق الأمر بمؤشر الميل المتوسط للإنفاق العام أو الميل الحدي للإنفاق العام، فإن كلاهما قد عرفا على طول فترة الدراسة تذبذبا، عكس طبيعة واتجاه السياسات المنتهجة من قبل السلطات العامة في ظل الأوضاع الاقتصادية. حيث انطلاقا من الألفية عرفت المؤشرات ارتفاعا مقارنة بالفترة السابقة المتميزة بالطابع الانكماشي والصارم في السياسات الاقتصادية الكلية، إذ أن هذا الارتفاع هو راجع الانتهاج سياسة الإنعاش الاقتصادي المرتكزة على إيرادات أسعار النفط.

- مؤشر متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام الحقيقي بصفة عامة على طول فترة الدراسة عرف تزايدا ونموا مستمرا من سنة إلى أخرى، نظرا لارتفاع حصة الإنفاق العام الحقيقي .

المبحث الأول: دراسة تحليلية لواقع التشغيل خلال الفترة 1990-2020

- **المطلب الأول: واقع التشغيل في الجزائر**

عرف سوق العمل في الجزائر عديد في السنوات الأخيرة و بالأخص في أواخر تسعينات و دلك راجع بالأساس لجملة من العوامل على رأسها التغير في حجم وتركيبة السكان, تأثير التوجهات الاقتصادية على سياسة التشغيل, وبالتالي على توازن سوق العمل, ارتفاع عدد طالبي العمل وتأثير دلك على مستويات البطالة، حيث يتميز سوق العمل في الجزائر بتمحوره حول قطاعات معينة لها حصة الأسد في نسب التشغيل, فإدا قمنا باستثناء قطاع الخدمات بكل فروعه نجد أن أكبر قطاع للتوظيف هو البناء والأشغال العمومية, ومن مميزات هدا القطاع ارتباطه بالميزانية المخصصة للتجهيز, وهي الأخرى يزيد حجمها وينقص تبعا لتقلبات أسعار النفط, وهو ما يعطي ميزة التذبذب للوظائف في هدا القطاع, كما تستوعب الإدارات العمومية جل الموظفين في قطاع الخدمات أين توفر هده الأخيرة مناصب شغل كثيرة.

أولا: خصائص سوق العمل في الجزائر

لفهم أداء سوق العمل في الجزائر وتقييم سياسة التشغيل والوقوف على أهم العوامل المتحكمة في معدل البطالة لابد من الوقوف وتحليل تطورات الطلب وعرض العمل وتفاعلهما, أي ما ينتج عنه من مستويات

الأجور والتشغيل المقترنة به والإنتاجية بالإضافة إلى خصوصيات وطبيعة الوظائف المستحدثة في سوق العمل, ويمكن ايجاز أهم الخصائص المميزة لسوق العمل الجزائري في النقاط التالية (جرفي، 2019):

- عدم التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل, إد توجد فجوة بين الإنتاج والتعليم , فهناك بعض المؤهلات لا توفرها الجامعة, كما أن هناك تخصصات لا تجد فرص للعمل , حيث أن التعليم يركز على المعارف والمعلومات, ولا يركز على المهارات والسلوكيات.
- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والدي يشكل عائقا أمام الاستثمار, خاصة صعوبة الحصول على القروض البنكية بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع.
- ضعف الحركة الجغرافية والمهنية لليد العاملة والتي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل , لاسيما في المناطق المحرومة (الجنوب والهضاب العليا).

ثانيا: النمو السكاني

العوامل الديموغرافية ضرورية في فهم ديناميكيات سوق العمل, إد للنمو السكاني أثر كبير في تحديد حجم الفئة النشيطة اقتصاديا, ومن ثم فهو يؤثر على معدلات البطالة, حيث عرفت الجزائر نمو سكاني مرتفع في ستينات وسبعينات القرن الماضي والتي شهدت تجاوز متوسط معدل النمو السكاني 3% سنويا, ومعدلات الخصوبة بين 7 الى 6 أطفال لكل امرأة , كل دلك أدى لفرض ضغوط شديدة على سوق العمل في الثمانينات والتسعينات، ولكن وبحلول تسعينات القرن الماضي شهدت الجزائر تحولا ديموغرافيا سريعا باتجاه انخفاض معدلات الخصوبة, وهو اتجاه نجم عن التحسن الكبير في تعلم النساء, وارتفاع متوسط سن الزواج, كل دلك أدى لتراجع معدل النمو السكاني من 3.1% سنة 1985 الى 1.9% سنة 1995, و1.5% سنة 2008, كل هدا أدى لتقليص الضغط على سوق العمل.

كما تم تسجيل ارتفاع في حجم السكان من 30.42 مليون نسمة سنة 2000 الى 43.05 مليون نسمة سنة 2020 , حيث شهدت سنة 2002 أعلى معدل نمو ديموغرافي قدرت نسبته ب 2.57% طيلة فترة الدراسة|(1990-2020), كما أن أكثر من 50% من السكان في الجزائر دون 30سنة , وهو مؤشر جيد لسوق العمل وهو ما يوضحه الشكل التالي :

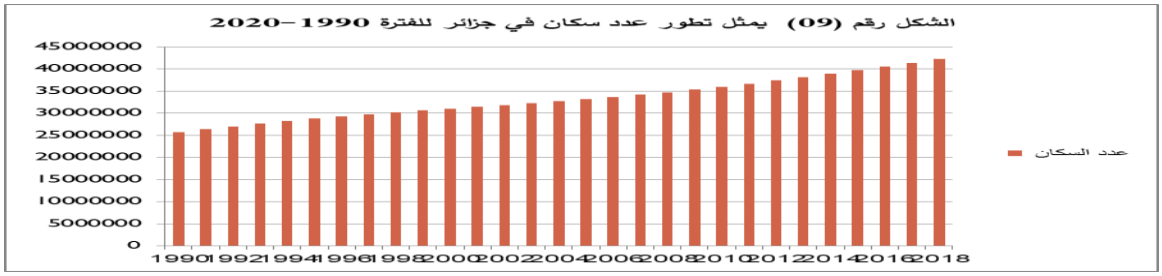

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على EXCEL

- **المطلب الثاني: تطور اليد العاملة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020**

إن التوجه الاقتصادي لبرامج الإصلاح المفروضة من الهيئات الدولية هو إحداث انكماش اقتصادي على نطاق واسع , وعلى الرغم م هدا كله فمن الضروري المضي في هده البرامج لأن التأخر في تقبل أثارها يجعلها أكثر حدة في المستقبل وتصحيحها أكثر تكلفة وهكذا تضافرت السياسات المختلفة المكونة لبرامج الإصلاح الاقتصادي في تخفيض مستوى الطلب على العمل , أو زيادته في أفضل الأحوال بمعدلات لا تتناسب مع الزيادة في القوة العاملة, ويوضح الشكل الموالي تطور اليد العاملة خلال الفترة (1990-2020) :

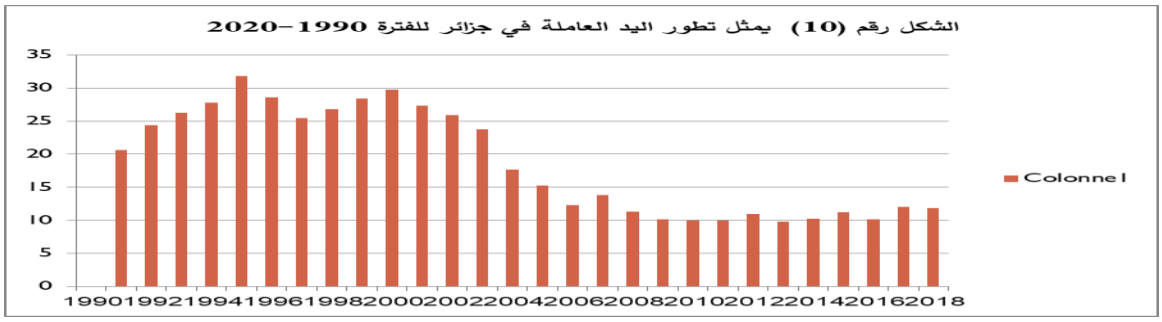

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد EXCEL

-التحليل الاقتصادي:

من خلال ملاحظة الشكل أعلاه, يظهر التزايد المستمر لحجم العمالة من سنة إلى أخرى خاصة مع بداية الألفيات, وتزامنا لبحبوحة المالية أمر الدي سمح للجزائر بتأمين موارد مالية هامة مكنتها من إتباع سياسة اتفاقية التوسعية سعيا منها لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية من خلال تطبيق مخططات خماسية رصدت لغرضها مبالغ مالية ضخمة قصد تحقيق الأهداف المنشودة منها مخطط دعم الإنعاش

الاقتصادي المطبق بين سنتي 2001-2004, البرنامج التكميلي لدعم النمو الممتد بين سنتي 2005-2009, وبرنامج دعم النمو الاقتصادي المطبق خلال المرحلة 2010-2014 , الدي ساهموا في خلق فرص عمل وتوفير مناصب شغل.

- **تطور مساهمة القطاع غير الرسمي في التشغيل:**

يعد التشغيل غير الرسمي أحد أهم المؤشرات سوق العمل كونه يعبر عن طبيعة ونوعية فرص العمل, حيث يلعب القطاع غير الرسمي دورا هاما في عملية خلق فرص العمل, وبما أن الأنشطة غير الرسمية والعمالة غير الرسمية تمثل نسبة معتبرة من حجم العمالة الاجمالية, مما يجعل معدلات البطالة والتشغيل تفقد دلالاتها.

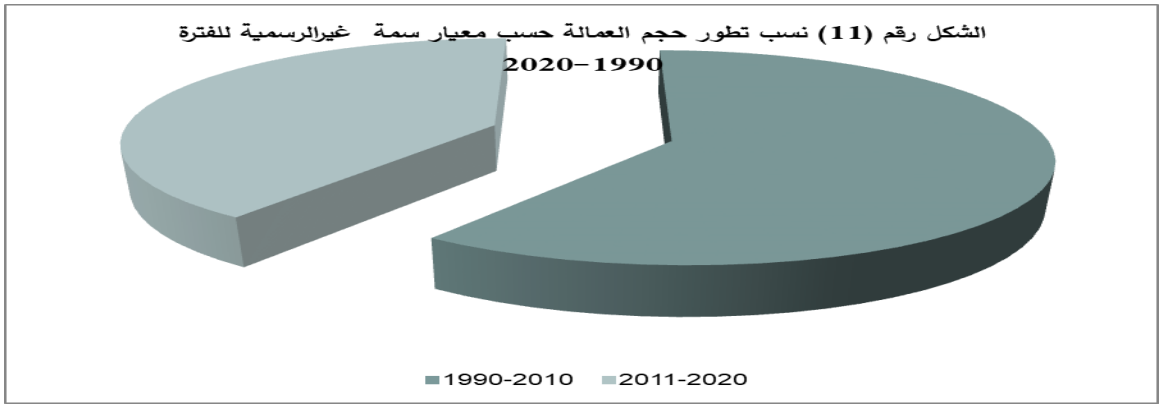

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على EXCEL

-التحليل الاقتصادي:

من خلال الشكل أعلاه, وبالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات توصلنا الى أن نسبة التشغيل الغير الرسمي في الجزائر ارتفعت حيث بلغ متوسطها من سنة 1999-2010 نصف العمالة الاجمالية, لتبلغ دروتها سنة 2006 أين سجل التشغيل الغير الرسمي نسبة 53.1% من اجمالي التشغيل, لتبدأ في الانخفاض بداية من سنة 2011 , لتصل لأدنى مستوياتها سنة 2016 أين بلغت 37.78 %من اجمالي العمالة , لتعاود الارتفاع في السنة الموالية وتستقر عند 43% , ان القطاع الخاص يشغل في متوسط الفترة (2000-2019) ما نسبته 58% من حجم التشغيل مقارنة ب42% للقطاع العام, غير أن مساهمته في التشغيل مازالت متدنية بالرغم من التحفيزات التي يحصل عليها .

- **المطلب الثالث: انعكاسات وفعالية الإنفاق الحكومي على القطاع التشغيل بالجزائر**

شهد سوق العمل في الجزائر خلال فترة التسعينات وحتى بداية الألفية اختلالات مستمرة ومتزايدة نظرا لعدم قدرة الطلب على امتصاص العرض, واستمر دلك ولكن بنسب أقل خلال الفترة 2000-2019 ودلك بسبب عدم القدرة على توفير مناصب شغل جديدة, والدي يمكن إرجاعه بالأساس لكثرة

خريجي الجامعات والمعاهد, أي أن سوق العمل الجزائري يتسم بفجوة بين ارتفاع وتيرة نمو العرض البشري مقارنة مع تباطؤ نمو الطلب على العمالة , وبما أن سنة 2000 تعتبر منعرج نوعي في سوق العمل بالجزائر بسبب التحسن الجيد لأسعار النفط في الأسواق العالمية , الأمر الدي حفز الدولة على الشروع في صياغة البرامج والأجهزة المتخصصة في تنشيط سوق العمل , وتمكين الشباب من اكتساب الخبرة المهنية اللازمة لإدماجهم في عالم الشغل بصفة دائمة مستقبلا من خلال تكوينهم على المدى القصير لصقل موهبتهم وكفاءتهم التشغيلية.

أين شرعت الجزائر مند سنة 2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل, لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل الوفرة في المداخيل الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط ودلك عبر برامج على طول الفترة من 2001الى 2019 وقد تمثلت هده البرامج في الأساس في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة2001-2004, البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة2005-2009, وأيضا برنامج أخر لتوطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014, ليستكمل ببرنامج خماسي للفترة2015-2019, بحيث تكون هده البرامج دافعا قويا للنمو الاقتصادي

بالأساس وانخفاض معدلات البطالة كنتيجة لدلك اتباع للنهج الكينزي في مواجهة حالات الركود الاقتصادي.

أولا: برنامج الإصلاح الهيكلي1990-2000

شهدت فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات, ارتفاع كبير لمعدلات البطالة, ودلك راجع للوضعية الاقتصادية الصعبة, التي كانت تتخبط فيها البلاد جراء تدني أسعار البترول سنة 1986, جعلها تعيش حالة من الغليان الاقتصادي والمالي, وهدا ما أدى بها الى الاستنجاد بصندوق النقد الدولي عام 1989, ودلك للانتقال بالسياسات الاقتصادية من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق , اد استلزم الأمر إبرام اتفاقية عرفت

ببرامج الإصلاح الهيكلي, التي فرضت على الدولة انتهاج سياسة إنفاقيه انكماشية تقشفية , ودلك للتقليص من عجز الميزانية العامة, وتحرير سوق العمل وجعله مرنا, والحفاظ على الأجور المنخفضة التي تسمح للشركات متعددة الجنسيات استغلال اليد العاملة.

ثانيا: مرحلة تعميق الإصلاح الاقتصادي

عملت الدولة من خلال تطبيق البرامج التنموية على الرفع من النفقات التجهيزية رغبة منها في انتهاج سياسة مالية تنموية دات طابع كينزي بهدف تنشيط الطلب الكلي وبعث الإنعاش في قطاعات الاقتصاد المختلفة, مما انعكس بشكل إيجابي على حجم الطلب على العمل.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية

من خلال هدا المبحث سيتم تعريف بالمتغيرات وكدا بالمنهجية المستخدمة

- **المطلب الأول: مدخل لدراسة القياسية**

الفرع الأول: تعريف المتغيرات

المتغيرات عبارة عن مشاهدات سنوية للفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2020 أي أن حجم العينة هي30 مشاهدة وذلك بالنسبة للاقتصاد الجزائري، أي أن مجتمع الدراسة هي الدولة الجزائرية ككل، وفيما يلي التعريف بالمتغيرات المستخدمة

أولا: المتغيرات المستقلة

- **الإنفاق الحكومي:** يمثل المتغير المستقل رئيسي في موضوع بحثنا, الذي يعرف على أنه مجموعة من المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة.

- **عدد السكان:** يمثل أحد المتغيرات المفسرة في الدراسة, وهو عبارة عن حجم السكان وكذا تغير الذي يطرأ عليه سواءا كان بالزيادة أو بالنقص.

- **الناتج المحلي الخام:** يمثل أحد المتغيرات المفسرة في الدراسة, هو عبارة عن مؤشر اقتصادي يقيس الثروة التي يحققها البلد خلال سنة.

ثانيا: المتغير التابع

التشغيل: يمثل المتغير التابع في موضوع بحثنا, ويعرف بأنه ذلك النشاط الذي يتطلب تجديد قوة عاملة مؤهلة وفعالة ودعوة الأفراد المرشحين على تقديم طلباتهم لشغل هذه الوظائف.

الفرع الثاني: أدوات وطرق تحليل البيانات

تم الاعتماد في تحليل بيانات الدراسة على مخرجات برنامج التحليل القياسي (Eviews 10) بهدف تحلّيل بيانات هذه الدراسة وتفسير نتائجها والاستفادة من ذلك في تحقيق الأهداف المرجوة .

و كذلك بالاستعانة بالدراسات السابقة إضافة إلى التعديلات والاقتراحات والملاحظات المقدمة من طرف الأستاذ المشرف لتقديم نتائج تخدم موضوع الدراسة .

- **المطلب الثاني: شرح منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة:ARDL**

يتم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL المطولر من طرف Pesaran et al .(2001) في الكثير من الدراسات القياسية الهادفة إلى دراسة العلاقة مابين المتغيرات، نظرا لسهولة تطبيقها،وهذه المنهجية تختلف عن باقي منهجيات القياس الاقتصادي في أنها لا تتطلب أن تكون كل المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة،إذ يمكن اعتمادها إذا كانت المتغيرات:

- ✓ كلها مستقرة عند المستوى
- ✓ أو كلها مستقرة عند الفرق الأول
- ✓ أو بعضها مستقرة في المستوى و البعض الأخر مستقر في الفرق الأول

كما يمكن استخدام هذه المنهجية أيضا في حالة السلاسل الزمنية القصيرة، فضلا عن إمكانية الحصول على تقديرات المدى القصير و البعيد في آن واحد، لكن تشترط هذه المنهجية أن لا تكون من بين المتغيرات محل الدراسة من هي مستقرة من الدرجة الثانية،و قرار التكامل المشترك يعتمد على إختبار الحدود الذي يقيس عدم وجود علاقة تكامل المشترك بالفرض بالدليل،ويفصل ذلك من خلال مقارنة إحصائية F المحسوبة مع الحدود العليا أو الدنيا للقيم الحرجة الجدولية الخاصة إما ب Pesaran et al. (2001) أو الخاصة ب Narayan(2005)

ولتطبيق هذه المنهجية سنمر بالمراحل التالية:

1. تحليل الإستقرارية
2. إجراء اختبار الحدود(إختبار التكامل المشترك)
3. تقدير معاملات طويلة الأمد
4. تقدير نموذج تصحيح الخطأ
5. تشخيص النموذج من خلال إجراء اختبار الارتباط الذاتي للبواقي،واختبار عدم ثبات التباين،بالإضافة إلى إجراء اختبار ثبات النموذج(الإستقرار الهيكلي للمعالم المقدرة) و المتمثل في من اختبار المجموع التراكمي للبواقي cusum و اختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي cusumsq

- **المطلب الثالث: عرض النتائج ومناقشتها**

دراسة قياسية لاثر التشغيل على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL :

سنعتمد في هذه الدراسة على استخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDLلتحديد اثر التشغيل في : الناتج المحلي الخام بالأسعار التابثة، عدد السكان على المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في كل من : الناتج المحلي الخام أسعار تابثة ، الإنفاق الحكومي عدد السكان , حيث تم استخدام اختبار استقرارية السلاسل الزمنية و اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود Bounds test، ثم منهجية متجه تصحيح الخطأ.

1- دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة :

*** المتغيرات المستقلة:**

الشكل 12: تطور الناتج المحلي الخام بأسعار ثابتة:

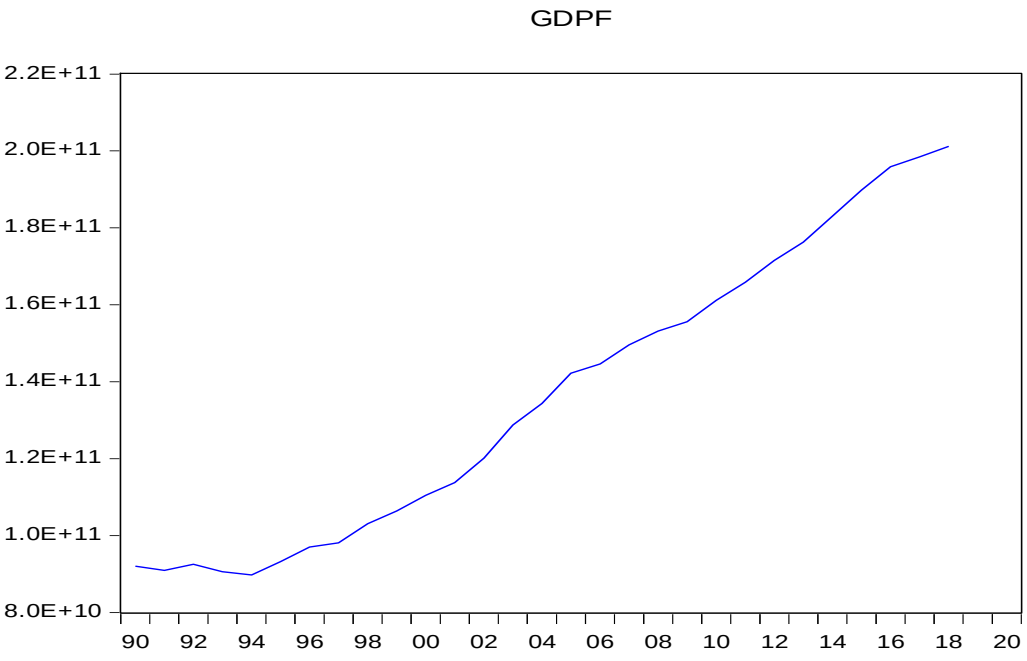

المصدر: مخرجات برنامج *Eviews 10*

الشكل 13: تطور عدد السكان:

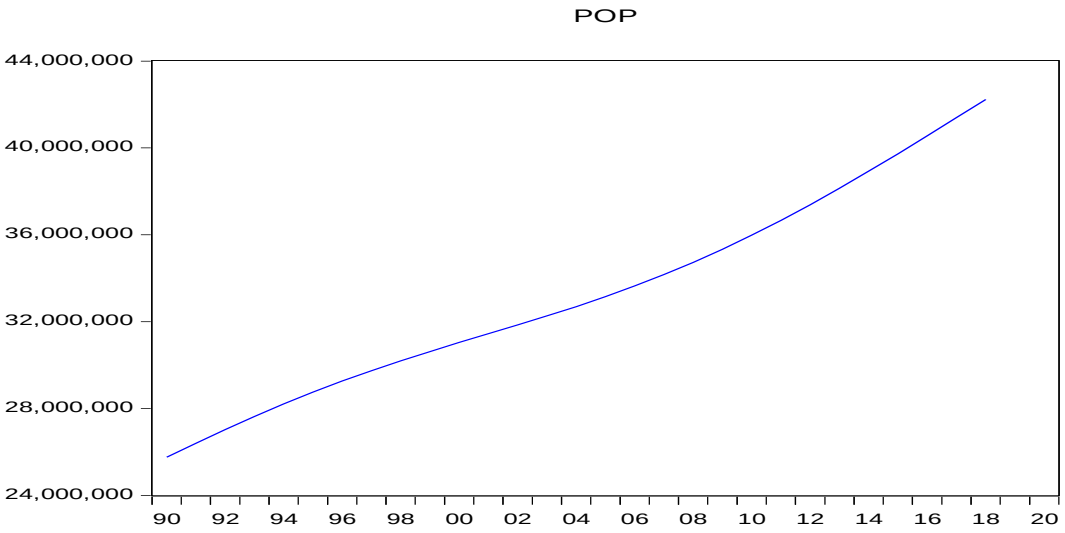

المصدر: مخرجات برنامج *Eviews 10*

الشكل 14 : تطور الإنفاق الحكومي :

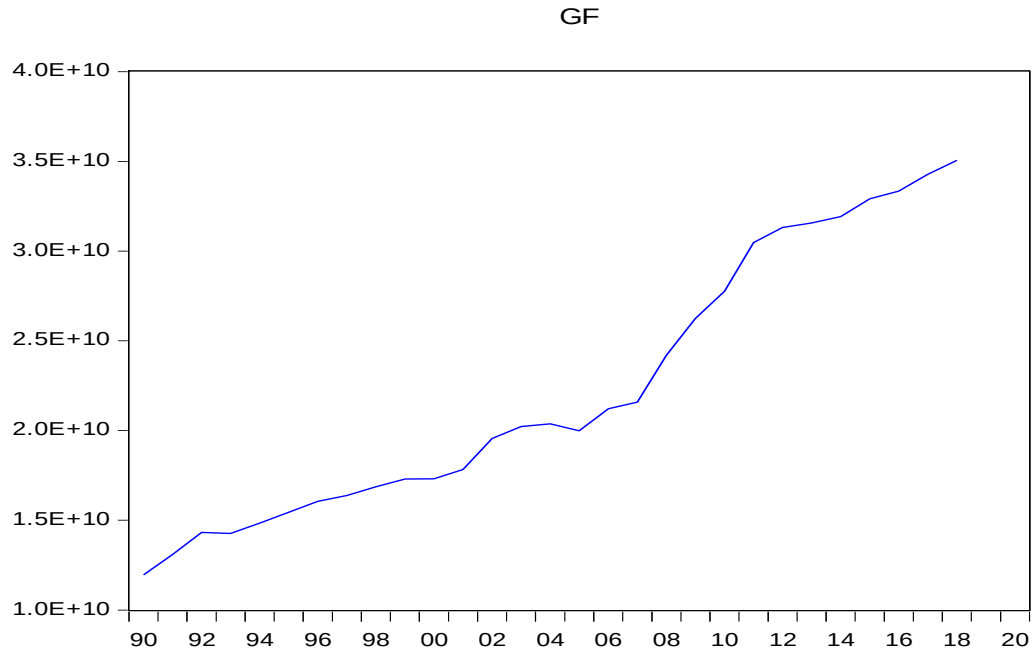

المصدر: مخرجات برنامج *Eviews 10*

الشكل 15: تطور التشغيل التشغيل:

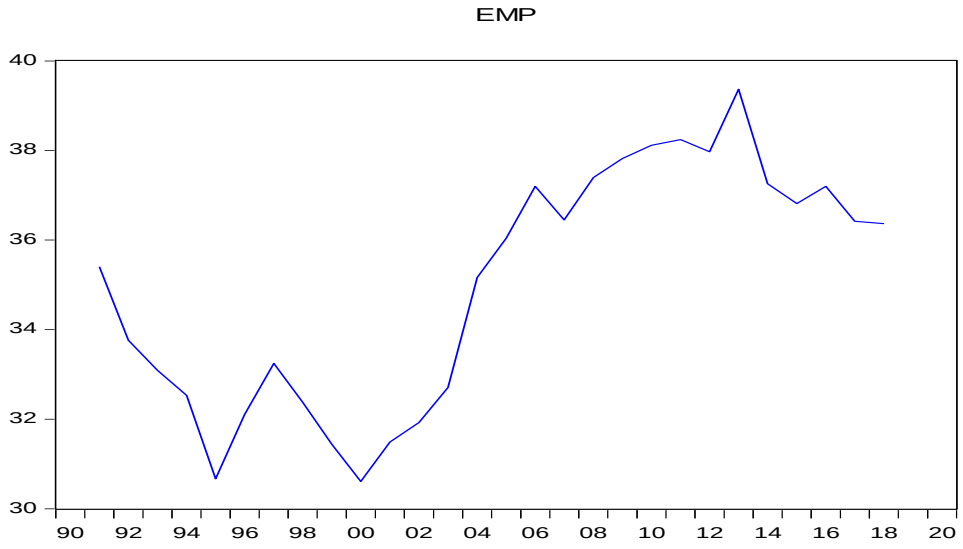

المصدر: مخرجات برنامج *Eviews 10*

- تقدير نماذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) :

- النموذج الاول : باعتبار متغير التشغيل هو المتغير التابع

$$\text{Log emp} = c + \alpha_1 \text{LogGDPE} + \alpha_2 \text{Logpop} + \alpha_3 \text{LogGF} + \mu$$

حيث :

Emp: يمثل التشغيل المعبر عنه ب عدد العمال الذين يشغلون مناصب فعلية سواء في القطاع العام أو الخاص من بين إجمالي السكان النشيطين في الإقتصاد.

GDPf: يمثل الناتج المحلي الخام بأسعار الثابتة

Pop: يمثل عدد السكان

GF:يمثل الانفاق الحكومي

نتائج التقدير موضحة كالاتي :

جدول رقم 04: نتائج تقدير معادلة التشغيل :

المتغيرات	المتغير التابع : التشغيل(emp)			
المتغيرات المستقلة	المعاملات	معنوية المعاملات		القرار
		قيمة t	Sig	
LogGDPF	2.46	6.96	0.00	معنوي
Log pop	-2.23	-6.90	0.00	معنوي
Log GF	4.00	2.67	0.01	معنوي
C	66.70	11.45	00.00	معنوي
R^2	0.8754			نموذج معنوي
قيمة F	56.21 (القيمة المعنوية: 0.000000)			

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

- **التعليق على النموذج:**

***بالنسبة لمعامل الانحدار R^2 :**

لقد بلغ معامل الانحدار R^2 (0.8754)،ما يعني أن نسبة87.54% من التغير في التشغيل يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في هذه المتغيرات التفسيرية :الناتج المحلي الخام بالأسعار، عدد السكان، الإنفاق.

بالنسبة لمعنوية معاملات النموذج :

* **متغير الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة*GDPF*:** لقد بلغت قيمة معامله (2.46) و هو معنوي لان احتماله (0.00) و هو اصغر من مستوى المعنوية (0.05)، ما يعني انه كلما زاد الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة بنسبة *1%* سيؤدي إلى زيادة التشغيل بنسبة قدرها2.46%

***متغيرعدد السكان:** و الذي بلغت قيمته (2.23-) الا انه معنوي لان احتماله هو (0.00) و هو أصغر من مستوى المعنوية (0.05)،حيث كلما زاد عدد السكان بنسبة 1%سيؤدي إلى نقص حجم التشغيل في الجزائر بنسبة قدرها 2.23- %

***متغير الإنفاق الحكومي :** لقد بلغت قيمة معامله (4.00) و هو معنوي لان احتماله (0.00) و هو اصغر من مستوى المعنوية (0.05)، ما يعني انه كلما زاد الإنفاق بنسبة *1%* سيؤدي إلى زيادة التشغيل بنسبة قدرها*4.00%*

بالنسبة لمعنوية النموذج ككل:

لقد بلغت قيمة *F-statistic* (56.2180) باحتمال (*0.00*) و هي اقل من مستوى المعنوية (0.05) ما يعني أن النموذج هو معنوي و بالتالي فهو مقبول للدراسة.

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة :

لقد تم الاستعانة باختبار ديكي–فولر المطور *ADF* لقياس مدى إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، حيث إذا كانت السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة من نفس الدرجة عند المستوى (*I*)فهذا يجعلنا نستخدم اختبار التكامل المشترك لدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، أماإذا كانت غير مستقرة من نفس الدرجة فهذا يمكننا من استخدام منهجيةالانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDLالتي يتم دمج فيها نماذج الانحدار الذاتي مع نماذج الفجوات الزمنية الموزعة (فترات الإبطاء الموزعة)،والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها:

جدول05: نتائج اختبار جذر الوحدة *ADF*

النموذج		في المستوى			اخذ الفروق من الدرجة الأولى		
إختبارجذر الوحدة *ADF*		في المستوى	الحد الثابت *C*	*C* و *trend*	في المستوى	الحد الثابت *C*	*C* و *trend*
Emp	T	0.094	−0.96	−2.29	−4.71	−4.64	−4.51
	Sig	0.70	0.74	0.41	0.00	0.00	0.00

Pop	**T**	*4.46*	2.43	−2.34	1.36	−5.11	−3.94
	Sig	1.00	0.99	0.39	0.95	0.00	0.02
GF	**T**	5.72	0.74	−1.82	−2.27	−3.67	−3.78
	Sig	1.00	0.99	0.66	0.02	0.01	0.03
القرار		**سلاسل غير مستقرة**			**سلاسل مستقرة**		
GDPF	**T**	9.19	2.39	−4.09	/	/	/
	Sig	1.00	0.99	0.01	/	/	/
القرار		**سلاسل مستقرة**			/		

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

من خلال نتائج إختبارات جذر الوحدة يتضح أن كل المتغيرات التابعة محل الدراسة المتمثلة في: التشغيل، عدد السكان ، الإنفاق الحكومي ، هي غير مستقرة عند المستوى في أغلبية النماذج الثلاثة،القيمة المعنوية (*sig*) هي أكبر من 0.05. و لكن عند أخذ الفروق من الدرجة الأولى كانت القيم المعنوية (*sig*)

أقل من 0.05 و بالتالي أصبحت هذه المتغيرات مستقرة عند الفروق الأولى.أما متغير الناتج المحلي فكان مستقر عند المستوى.

4. تقدير نماذج الدراسة باستخدام *ARDL*:

بما أن متغيرات الدراسة سواء التابعة و المستقلة هي مستقرة من الدرجة (0)*I* و الدرجة (1)*I* هذا يمكننا من تقدير نماذج الدراسة باستخدام *ARDL* و تطبيق اختبار الحدود للكشف عن التكامل المشترك.

1.4. تقدير نموذج التشغيل:

لقد تم تقدير النموذج من خلال تحديد فترات الإبطاء آليا باستخدام برنامج (*eviews10*)، حيث كان النموذج الأمثل متمثل في(3 3 3 1)*ARDL*، بفترة إبطاء لكل من التشغيل وثلاث فترات إبطاء لكل من الإنفاق الحكومي و السكان و الناتج المحلي بأسعار ثابتة . أما معادلة التكامل المشترك فكانت كالأتي:

D(EMP) = 63.421099184027 −0.854496615453*EMP(−1) + 0.000000000240*GDPF(−1) −0.000002225462*POP** + 0.000000000399*GF** + 0.342304107898*(EMP − (0.00000000*GDPF(−1) − 0.00000260*POP(−1) + 0.00000000*GF(−1) + 74.22042175) + 0.000000000022*D(GDPF))

***4*تقدير النموذج في المدى الطويل:**

نتائج تقدير معادلة التشغيل على المدى الطويل كانت كالآتي:

معادلة المدى الطويل كانت كالأتي :

EC= EMP − (2.81*GDPF −2.61*POP + 4.67*GF + 74.2204)

وهي موضحة في الجدول كالآتي:

جدول 06، نتائج تقدير معادلة التشغيل على المدى الطويل كانت كالآتي:

المتغيرات	المتغير التابع : التشغيل (emp)			
المتغيرات لمستقلة	المعاملات	معنوية المعاملات		القرار
		قيمة t	Sig	
Gdpf	2.81	6.29	0.00	معنوي
pop	−2.61	−6.38	0.00	معنوي
Gf	4.67	3.01	0.007	معنوي
C	74.22	9.88	0.00	معنوي

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

نلاحظ من خلال نتائج التقدير على المدى الطويل ان الناتج المحلي كان اثره موجب (*2.81*) ومعنوي على التشغيل(*sig < 0.05*)، و اثر السكان سلبي (*-2.61*) و معنوي لان (*sig*< 0.05)،أما الإنفاق الحكومي كان أثره موجب (4.67)ومعنوي على التشغيل(*sig*< 0.05)

*3.1.4.*اختبار منهج الحدود (*bounds test*)لكشف وجود علاقات تكامل مشترك :

جدول 07:نتائج اختبار منهج الحدود (*bounds test*)

الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى المعنوية	الحد *I(0)*	الحد *I(1)*
F-statistic	***4.95*1476**	10%	**2.37**	***3.2***
		5%	***2.79***	***3.67***
	3	2.5%	***3.15***	***4.08***
		1%	***3.65***	***4.66***

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

نلاحظ من خلال نتائج اختبار منهج الحدود (*Bounds test*)إن القيمة *F* الإحصائية (4.95) هي اكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى لاختبار (*Bounds test*) عند كل مستويات المعنوية و هذا ما يؤكد وجود علاقة تكامل مشتركة و عليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك و نقبل الفرضية البديلة اي يوجد علاقة تكامل مشترك و بالتالي توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة.

4 منهجية متجه تصحيح الخطأ:

بما ان اختبار منهج الحدود (*bounds test*) قد أكد على وجود علاقة توازية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة في هذا النموذج، الا انه لابد من التأكد من معنوية معامل التكامل المشترك(معامل تصحيح الخطأ)، حيث يجب ان يكون سالب و معنوي. كما هو موضح في الجدول الاتي :

لكي يكون هناك علاقة سببية على المدى الطويل يجب أن يكون معامل التكامل المشترك للمتغير التابع بدرجة التأخير في معادلة إنحدار التكامل المشترك سالب و ذو دلالة معنوية.

جدول08: نتائج التأكد من معنوية معامل تصحيح الخطأ

علاقة التكامل المشترك	معامل التكامل المشترك	معنوية المعامل	القرار
المتغير التابع: التشغيل (*Emp*)	*-0.85* *(t* = -5.47)* *(sig = 0.00)*	سالب و معنوي	وجود علاقة سببية على المدى الطويل

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

يتضح من خلال الجدول وجود علاقة سببية على المدى الطويل، و ذلك لان قيمة معامل تصحيح الخطأ في معادلة الانحدار هي سالبة(-0.85)، و معنوية (*sig<0.05*). و هذا ما يدل على وجود علاقة سببية طويلة الأجل مع نسبة سرعة الوصول إلى التوازن بحوالي 85%.

5.1.4. تشخيص البواقي لنموذج الدراسة:

* **دراسة مشكل الارتباط الذاتي بين البواقي:** نتائج الاختبار موضحة في الجدول الاتي

جدول09: نتائج اختبار (*Breusch-Godfrey Serial Correlation*) للارتباط ذاتي بين البواقي.

قيمة الاختبار	*LM-Stat*	*Prob*
F-statistic	0.170255	0.8503

Obs*R-squared	0,510552	0.7774

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج*Eviews 10*

نلاحظ من الجدول الخاص باختبار (*Breusch-Godfrey Serial Correlation*)ان القيمة المعنوية (*sig*) كلا الاختبارين (*F*) و (x^2) هي اكبر من 0.05 ، مما يؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

*** اختبار ثبات تباين الأخطاء :**

جدول10: نتائج اختبار (*ARCH*)لثبات تباين الأخطاء

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة المعنوية
F-statistic	0.159131	0.6936
Obs*R-squared	0.171780	0.6785

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج*Eviews10*

نلاحظ من الجدول الخاص بنتائج اختبار (*ARCH*) أن القيمة المعنوية (*sig*) لكلا الاختبارين (*F*) و (x^2) هي اكبر من 0.05 ، مما يؤكد أن هناك تجانس بين تباين الأخطاء.

****اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (*Jarque-Bera*) :***

جدول11: نتائج اختبار(*Jarque-Bera*)للتوزيع الطبيعي للبواقي

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة المعنوية
Jarque-Bera	0.443977	0.800925

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج*Eviews 10*

نلاحظ من خلال جدول اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera) ان قيمة الاختبار هي اكبر من المستوى المعنوية 0.05 ، مما يؤكد ان بواقي معادلة الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي.

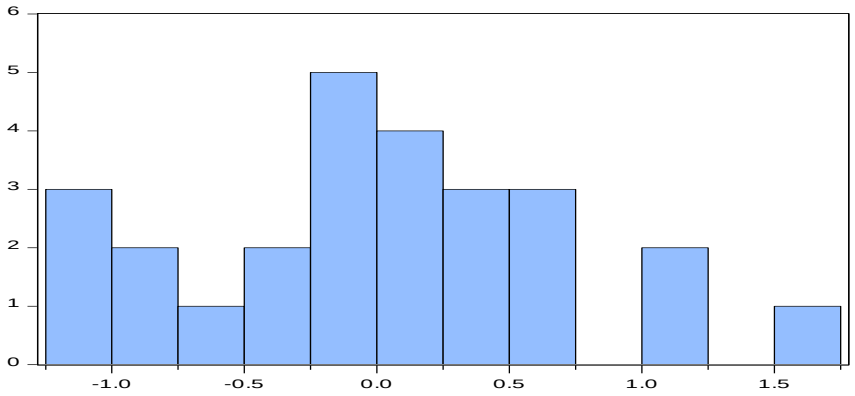

Series: Residuals	
Sample 1993 2018	
Observations 26	
Mean	-1.07e-15
Median	-0.014700
Maximum	1.572494
Minimum	-1.125176
Std. Dev.	0.697993
Skewness	0.239135
Kurtosis	2.574461
Jarque-Bera	0.443977
Probability	0.800925

*** اختبار (*CUSUM*) لثبات النموذج:**

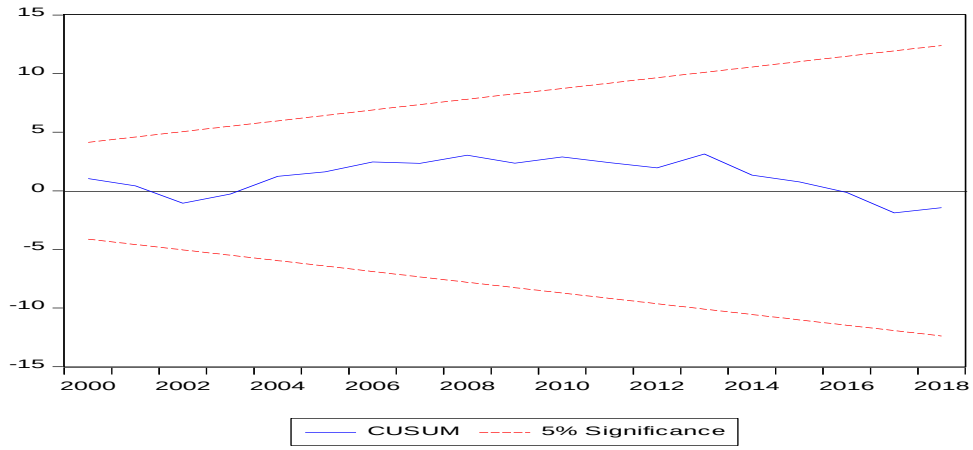

نلاحظ من خلال اختبار (*CUSUM*) ان منحنى النموذج عند مستوى معنوية 5 % يقع بين الحدين الاعلى و الاسفل مما يدل ان النموذج ثابت.

التحليل الاقتصادي: حيث توصلنا إلى:

- وجود أثر إيجابي معنوي بين الإنفاق الحكومي و التشغيل حيث كلما زاد الإنفاق الحكومي بنقطة واحدة سيزيد ب 4.00% من اليد العاملة حيث أن الجزائر عرفت ببحبوحة مالية جراء إرتفاع أسعار البترول.
- التزايد في الإنفاق العام بسبب الزيادة السكانية مما أدى إلى ظهور نفقات حكومية لا تضيف قيمة مضافة للإقتصاد في الجزائرو كالاعتماد على القطاع الحكومي مثل منحة البطالين حاليا.
- الجزائر قد حققت نتائج معتبرة في مجال التشغيل و يظهر ذلك من خلال حصيلة برامج واليات التشغيل المطبقة في الجزائر والتي تعكس هذه البرامج على المستوى الوطني من حيث عدد مناصب العمل المستحدثة من طرف كل وكالة سنويا والتي ارتبطت بقيمة المبالغ المالية المقدمة من طرف الدولة لكل وكالة إلا أن هذه الوكالات لم تحقق النتائج المطلوبة بدليل أن البطالة لازالت مستمرة خاصة لدى فئة حاملي الشهادات الجامعية.

خلاصة الفصل :

بعد الدراسة النظرية التي أجريناها ،جاءت الدراسة التطبيقية القياسية كخطوة أخيرة في هذا البحث التي كانت في فترة طويلة الأمد خلال 1990- 2020من أجل الحصول على نتائج تقدير أكثر دقة وذلك باستخدام منهجية الإنذار الذاتي حيث استعملنا أسلوب الاقتصاد القياسي في تكوين النموذج و برنامج eviwsفي التحليل وتناولنا خطوات المنهجية القياسية المستخدمة أولاً قبل الشروع في تطبيق النمذجة القياسية لنوذج تأثير مكونات

الإنفاق الحكومي كأحد أهم المتغيرات التي تساهم في تحقيق التشغيل الكامل لذلك تم الاهتمام بالمتغير الأخير كمتغير تابع ، وحاول البحث عن أهم المتغيرات التي تؤثر عليه.

الخاتمة العامة

خاتمة:

تسعى معظم دول العالم ، وخاصة البلدان النامية ، بما في ذلك الجزائر ، إلى تحقيق مستويات أعلى من التوظيف.

يعتبر الاستمرارية المثلى للتشغيل أحد أهم الدوافع لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وكسر حلقة التخلف والفقر التي تميز هذه البلدان.ويستند الأخير إلى كل من أدوات السياسة المالية والنقدية لتحقيق ذلك.

يعتبر الإنفاق العام أحد أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الحكومات لتغيير الوضع السائد للاقتصاد من خلال تأثيره على الطلب العالمي والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي رفع مستويات التوظيف وخفض معدلات البطالة.

و نظرا لأهمية قضية التشغيل و البطالة فقد حظي بإقبال كبير من قبل الباحثين و الدارسين و سواء الأجانب أو العرب وحتى في الجزائر الذين تصدوا لحل مختلف الإشكاليات المنبثقة عن البطالة وتحديد اثار مختلف السياسات الاقتصادية على حجمها،وبحث سبل الرفع من معدلات التشغيل نظرا لدوره في إحداث الإستقرار الإقصادي الإجتماعي وحتى السياسي.

وقد تم معاجلتنا هذه الإشكالية من خلال أربع فصول باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وأدوات القياس الإفتصادي،وتوصلنا بعد الدراسة الوصفية التحليلية والقياسية،إلى مجموعة من النتائج كانت كالأتي:

أولا–نتائج الدراسة القياسية:

- وجود أثر موجب معنوي للناتج المحلي على إجمالي التشغيل ما يعني انه كلما زاد الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة بنسبة *1%* سيؤدي إلى زيادة التشغيل بنسبة قدرها2.46%
- وجود أثر سالب معنوي للسكان على إجمالي التشغيل حيث كلما زاد عدد السكان بنسبة 1%سيؤدي إلى نقص حجم التشغيل في الجزائر بنسبة قدرها 2.23– %
- وجود أثر موجب معنوي للإنفاق الحكومي على التشغيل ما يعني انه كلما زاد الإنفاق بنسبة *1%* سيؤدي إلى زيادة التشغيل بنسبة قدرها*4.00%*

- يوجد علاقة سببية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي و التشغيل مع نسبة سرعة الوصول إلى التوازن حوالي 85 %.
- بالإعتماد على اختبار الحدود للتكامل المشترك الذي تضمنه الجدول أن القيمة المحسوبة F=4.95 وهذا يدل على وجود تكامل المشترك وبالتالي علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

ثانيا-نتائج إختبار الفرضيات:

تم إختبار كل الفرضيات وكانت النتائج كما يلي:

الفرضية الأولى: هل توجد عوامل أخرى تؤثر على التشغيل بجاتب الإنفاق الحكومي؟

تم قبول الفرضية حيث توصلت نتائج الدراسة إلى وجود متغيرات أخرى بجانب الإنفاق الحكومي تؤثر على مستوى التشغيل.

الفرضية الثانية: هل زيادة إنفاق الحكومي بشكل مستمر دائما مايؤثر بالإيجاب ؟

ثم قبول الفرضية حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى عدم استقرار الأسعار(التضخم).

التوصيات و الإقتراحات:

- إلزامية الحد من النفقات الموجهة للقطاعات التي لا تطبق أي قيمة مضافة للإقتصاد
- الإعتماد على سياسة طويلة المدى تقوم على انتقاد المشاريع و الخروج من سياسة الإنفاق للمشاريع ذات القيمة الإجمالية المرتفعة لأنها غير منتجة ولا تؤثر في المدى القصير وزيادتها تساهم في التضخم وزيادتها تعيق النمو
- العمل على دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي يمكن أن تلعب دورا في خلق المزيد من الفرص.
- تفعيل سياسة التشغيل باستحداث المشاريع على جميع الأصعدة.

آفاق الدراسة:

يبقى موضوع أثر الانفاق الحكومي على التشغيل مجال واسعا للبحث ولا يمكن الإلمام بجميع جوانبه، وفي هذا الإطار يمكن للباحثين تناول إشكاليات أخرى لم تتطرق إليها الدراسة مثل:

- ✓ دراسة آلية تمويل المشاريع الاستثمارية في ظل تقليص النفقات.
- ✓ السياسة الضريبية كأداة بديلة للإنفاق الحكومي لتنويع مداخيل الإيرادات في ظل إنخفاض أسعار البترول.

المراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

باللغة العربية:

- بن اشنهو و عبد اللطيف، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط**، بدون دار النشر ، الجزائر،1982.
- زكرياء أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار السيرة لنشر، الأردن، 2007
- طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2013
- الموسوي ضياء الدين مجيد، **الخوصصة والتصحيحات الهيكل**، دار سحال لنشر، القاهرة، 2001
- محمد سعيد فرهود، **مبادئ المالية العامة**، جامعة حلب، سوريا،1990
- محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007
- أبو محمد فوزي السعود، **مقدمة في اقتصاد كلي مع تطبيقات**، الدار الجامعية، مصر،2005
- سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان،2006
- بن عابد جرفي، **اقتصاديات**، دار لؤلؤة، تونس،2019
- عادل العلي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار موقر، كويت،2018
- عاطف صدقي، **مبادئ المالية العامة**، دار الكتاب الحديث، الأردن، 2015
- عبد اللطيف الحشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج الأردن
- عدون ناصر دادي، و عبد الرحمن العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد في الجزائر**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018
- عصام بشور، **المالية العامة والتشريع المالي** جامعة دمشق، سوريا، 1982
- فليح حسين خلف رمضان أحمد، **المالية العامة**، دار الكتاب الحديث، الأردن، 2008
- رفعت محجوب، **المالية العامة**، دار قاهرة، مصر،2019

المذكرات والرسائل:

- بوجمعة كوسه، س**ياسة التشغيل في الجزائر عقود ما قبل التشغيل كإجراء مؤقت للحد من البطالة** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، تخصص: إدارة أعمال الموارد البشرية، (2005-2006)

- بلقاسم سلاطنية، **تكوين مهني وسياسة التشغيل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر،1996

- بوطيبة بلال،. **أثر إنفاق حكومي على تشغيل في جزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الدكتور مولاي طاهر، سعيدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، تخصص: العلوم الاقتصادية، 2021

- ليليا بن صويلح، **سياسة التشغيل في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم اجتماع. جامعة منثوري، قسنطينة

- محمد بن عزة، **ترشيد سياسة إنفاق العام بإتباع منهج الانضباط** ،أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، كلية علوم اقتصادية،2005

– مسعود درواسي، **سياسة المالية ودورها في تحقيق توازن اقتصادي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، كلية علوم اقتصادي،2005

- – نوال بن عمار، **إشكالية سياسة التشغيل في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية،2020

- سميحة يونس، **اتجاهات خريجي الجامعات نحو سياسة الوطنية للتشغيل** رسالة ماجستير، بسكرة، تخصص: تنمية الموارد البشرية،2007

- سعدية زايدي، **سياسة التشغيل في الجزائر دراسة سوسيولوجية للأمن الوظيفي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع، الجزائر، 2019

- بن عمار حبيبة، و عبد نور موساوي، **سياسة التشغيل في الجزائر بين السياسات الخاملة والسياسات النشيطة** ،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عبد الحميد مهري،قسنطينة،2016

- شلالي فارس، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، الجزائر، كلية علوم الإقتصادية،2004

باللغة الأجنبية:

Zein, K., & Guenter, L. (2010, July). **Estimating the Beveridge Curve of Egypt: An Econometric Study for the Period 2004 to 2010. Working Paper Series.** Working Paper Series

المواقع الالكترونية:

WWW.ONS.DZ

الملاحق

الملحق 01:نتائج تقدير المعادلة التشغيلية على المدى القصير

Dependent Variable: EMP

Method: Least Squares

Date: 05/14/23 Time: 21:24

Sample (adjusted): 1991 2018

Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	66.70839	5.821114	11.45973	0.0000
GDPF	2.46E-10	3.54E-11	6.964623	0.0000
POP	-2.23E-06	3.22E-07	-6.909830	0.0000
GF	4.00E-10	1.49E-10	2.678476	0.0131

R-squared	0.875424	Mean dependent var	34.97086
Adjusted R-squared	0.859852	S.D. dependent var	2.683809
S.E. of regression	1.004718	Akaike info criterion	2.978855
Sum squared resid	24.22702	Schwarz criterion	3.169170
Log likelihood	-37.70398	Hannan-Quinn criter.	3.037037
F-statistic	56.21803	Durbin-Watson stat	1.363008
Prob(F-statistic)	0.000000		

إختبار ديكي–فولر المطور ADFلقياس مدى إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

ملحق 02:التشغيل عند المستوى:

Null Hypothesis: EMP has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.094089	0.7042
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	

	10% level	-1.609571

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(EMP)

Method: Least Squares

Date: 05/14/23 Time: 21:31

Sample (adjusted): 1992 2018

Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EMP(-1)	0.000569	0.006048	0.094089	0.9258

R-squared	-0.000753	Mean dependent var	0.035704
Adjusted R-squared	-0.000753	S.D. dependent var	1.100105
S.E. of regression	1.100520	Akaike info criterion	3.065776
Sum squared resid	31.48973	Schwarz criterion	3.113770
Log likelihood	-40.38797	Hannan-Quinn criter.	3.080047
Durbin-Watson stat	1.707222		

Null Hypothesis: EMP has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.969903	0.7492
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(EMP)

Method: Least Squares

Date: 05/14/23 Time: 21:32

Sample (adjusted): 1992 2018

Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EMP(-1)	-0.077001	0.079390	-0.969903	0.3414
C	2.724497	2.780320	0.979922	0.3365

R-squared	0.036264	Mean dependent var	0.035704
Adjusted R-squared	-0.002286	S.D. dependent var	1.100105
S.E. of regression	1.101362	Akaike info criterion	3.102159
Sum squared resid	30.32495	Schwarz criterion	3.198147
Log likelihood	-39.87915	Hannan-Quinn criter.	3.130701
F-statistic	0.940712	Durbin-Watson stat	1.634641
Prob(F-statistic)	0.341386		

Null Hypothesis: EMP has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.299805	0.4199
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(EMP)

Method: Least Squares

Date: 05/14/23 Time: 21:33

Sample (adjusted): 1992 2018

Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EMP(-1)	-0.261385	0.113655	-2.299805	0.0305
C	7.911027	3.552396	2.226956	0.0356
@TREND("1990")	0.083468	0.038958	2.142518	0.0425

R-squared	0.190998	Mean dependent var	0.035704
Adjusted R-squared	0.123582	S.D. dependent var	1.100105
S.E. of regression	1.029888	Akaike info criterion	3.001216
Sum squared resid	25.45607	Schwarz criterion	3.145198
Log likelihood	-37.51642	Hannan-Quinn criter.	3.044030
F-statistic	2.833099	Durbin-Watson stat	1.610803
Prob(F-statistic)	0.078594		

الملحق 03:التشغيل عند الفرق الأول:

Null Hypothesis: D(EMP) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.710517	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	

	5% level	-1.954414
	10% level	-1.609329

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(EMP,2)

Method: Least Squares

Date: 05/14/23 Time: 21:34

Sample (adjusted): 1993 2018

Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EMP(-1))	-0.895590	0.190126	-4.710517	0.0001

R-squared	0.469257	Mean dependent var	0.061077
Adjusted R-squared	0.469257	S.D. dependent var	1.464662
S.E. of regression	1.067037	Akaike info criterion	3.005351
Sum squared resid	28.46420	Schwarz criterion	3.053739
Log likelihood	-38.06956	Hannan-Quinn criter.	3.019285
Durbin-Watson stat	2.058935		

Null Hypothesis: D(EMP) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.648107	0.0011
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(EMP,2)

Method: Least Squares

Date: 05/14/23 Time: 21:36

Sample (adjusted): 1993 2018

Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EMP(-1))	-0.898697	0.193347	-4.648107	0.0001
C	0.096230	0.212809	0.452189	0.6552

R-squared	0.473741	Mean dependent var	0.061077
Adjusted R-squared	0.451813	S.D. dependent var	1.464662
S.E. of regression	1.084430	Akaike info criterion	3.073790
Sum squared resid	28.22374	Schwarz criterion	3.170567
Log likelihood	-37.95927	Hannan-Quinn criter.	3.101658
F-statistic	21.60490	Durbin-Watson stat	2.069742
Prob(F-statistic)	0.000102		

Null Hypothesis: D(EMP) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.515336	0.0070
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(EMP,2)

Method: Least Squares

Date: 05/14/23 Time: 21:36

Sample (adjusted): 1993 2018

Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EMP(-1))	-0.898842	0.199064	-4.515336	0.0002
C	0.093584	0.501154	0.186737	0.8535
@TREND("1990")	0.000171	0.029195	0.005859	0.9954

R-squared	0.473742	Mean dependent var	0.061077
Adjusted R-squared	0.427980	S.D. dependent var	1.464662
S.E. of regression	1.107753	Akaike info criterion	3.150712
Sum squared resid	28.22370	Schwarz criterion	3.295877
Log likelihood	-37.95925	Hannan-Quinn criter.	3.192514
F-statistic	10.35238	Durbin-Watson stat	2.069424
Prob(F-statistic)	0.000622		

الملحق04: السكان عند المستوى:

Null Hypothesis: POP has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		4.463710	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.674290	

5% level	-1.957204
10% level	-1.608175

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(POP)

Method: Least Squares

Date: 05/14/23 Time: 21:42

Sample (adjusted): 1997 2018

Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POP(-1)	0.002086	0.000467	4.463710	0.0005
D(POP(-1))	2.433128	0.255298	9.530541	0.0000
D(POP(-2))	-3.367037	0.656644	-5.127647	0.0001
D(POP(-3))	3.625214	0.945206	3.835368	0.0016
D(POP(-4))	-2.933920	1.001096	-2.930708	0.0103
D(POP(-5))	1.841059	0.736177	2.500837	0.0245
D(POP(-6))	-0.719612	0.275220	-2.614679	0.0195

R-squared	0.999915	Mean dependent var	589182.9
Adjusted R-squared	0.999881	S.D. dependent var	163899.7
S.E. of regression	1787.007	Akaike info criterion	18.06784
Sum squared resid	47900913	Schwarz criterion	18.41499
Log likelihood	-191.7463	Hannan-Quinn criter.	18.14962
Durbin-Watson stat	2.079077		

Null Hypothesis: POP has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.436753	0.9999
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Null Hypothesis: POP has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.341302	0.3980
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(POP)

Method: Least Squares

Date: 05/14/23 Time: 21:49

Sample (adjusted): 1995 2018

Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POP(-1)	-0.015783	0.006741	-2.341302	0.0317
D(POP(-1))	2.322259	0.202583	11.46325	0.0000
D(POP(-2))	-2.599149	0.457534	-5.680772	0.0000
D(POP(-3))	1.800592	0.447283	4.025624	0.0009
D(POP(-4))	-0.535409	0.203913	-2.625676	0.0177
C	387561.2	153596.7	2.523239	0.0219
@TREND("1990")	9722.929	3919.872	2.480420	0.0239

R-squared	0.999912	Mean dependent var	583944.0
Adjusted R-squared	0.999881	S.D. dependent var	157700.6
S.E. of regression	1716.724	Akaike info criterion	17.97272
Sum squared resid	50101387	Schwarz criterion	18.31631
Log likelihood	-208.6726	Hannan-Quinn criter.	18.06387
F-statistic	32344.78	Durbin-Watson stat	1.891205
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق05 : عند الفرق الأول:

Null Hypothesis: D(POP) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.366587	0.9516
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(POP,2)

Method: Least Squares

Date: 05/14/23 Time: 21:52

Sample (adjusted): 1998 2018

Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(POP(-1))	0.001848	0.001353	1.366587	0.1933
D(POP(-1),2)	2.122986	0.255386	8.312863	0.0000
D(POP(-2),2)	-2.478369	0.578402	-4.284859	0.0008
D(POP(-3),2)	2.394709	0.807772	2.964585	0.0102
D(POP(-4),2)	-1.795641	0.879123	-2.042537	0.0604
D(POP(-5),2)	1.218802	0.685440	1.778130	0.0971
D(POP(-6),2)	-0.597974	0.281082	-2.127400	0.0516

R-squared	0.991142	Mean dependent var	17269.38
Adjusted R-squared	0.987346	S.D. dependent var	21570.99
S.E. of regression	2426.550	Akaike info criterion	18.68753
Sum squared resid	82434037	Schwarz criterion	19.03570
Log likelihood	-189.2191	Hannan-Quinn criter.	18.76309
Durbin-Watson stat	2.130490		

Null Hypothesis: D(POP) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.118160	0.0004
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	

10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(POP,2)

Method: Least Squares

Date: 05/14/23 Time: 21:53

Sample (adjusted): 1995 2018

Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(POP(-1))	-0.037875	0.007400	-5.118160	0.0001
D(POP(-1),2)	1.900756	0.169202	11.23367	0.0000
D(POP(-2),2)	-1.607252	0.305475	-5.261489	0.0000
D(POP(-3),2)	0.777320	0.181351	4.286267	0.0004
C	22139.62	4256.043	5.201925	0.0001

R-squared	0.994464	Mean dependent var	10873.83
Adjusted R-squared	0.993298	S.D. dependent var	26526.15
S.E. of regression	2171.546	Akaike info criterion	18.38732
Sum squared resid	89596647	Schwarz criterion	18.63275
Log likelihood	-215.6478	Hannan-Quinn criter.	18.45243
F-statistic	853.2318	Durbin-Watson stat	1.765247
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(POP) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*

Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.945471	0.0273
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(POP,2)

Method: Least Squares

Date: 05/14/23 Time: 21:53

Sample (adjusted): 1997 2018

Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(POP(-1))	-0.105684	0.026786	-3.945471	0.0015
D(POP(-1),2)	1.547127	0.238988	6.473663	0.0000
D(POP(-2),2)	-1.769929	0.437677	-4.043920	0.0012
D(POP(-3),2)	1.708631	0.534884	3.194395	0.0065
D(POP(-4),2)	-1.037293	0.481985	-2.152127	0.0493
D(POP(-5),2)	0.663755	0.270201	2.456526	0.0277
C	46221.35	10285.43	4.493866	0.0005
@TREND("1990")	978.1046	382.0431	2.560195	0.0227

R-squared	0.996262	Mean dependent var	15027.77
Adjusted R-squared	0.994394	S.D. dependent var	23530.74
S.E. of regression	1761.892	Akaike info criterion	18.06145
Sum squared resid	43459692	Schwarz criterion	18.45819
Log likelihood	-190.6760	Hannan-Quinn criter.	18.15491
F-statistic	533.0987	Durbin-Watson stat	2.190245
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق06:الإنفاق الحكومي عند المستوى

Null Hypothesis: GF has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		5.729951	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(GF)

Method: Least Squares

Date: 05/14/23 Time: 21:57

Sample (adjusted): 1991 2018

Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GF(-1)	0.035597	0.006212	5.729951	0.0000

R-squared	-0.021392	Mean dependent var	8.25E+08
Adjusted R-squared	-0.021392	S.D. dependent var	7.47E+08
S.E. of regression	7.55E+08	Akaike info criterion	43.75742
Sum squared resid	1.54E+19	Schwarz criterion	43.80500
Log likelihood	-611.6038	Hannan-Quinn criter.	43.77196
Durbin-Watson stat	1.412579		

Null Hypothesis: GF has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.740129	0.9909
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(GF)

Method: Least Squares

Date: 05/14/23 Time: 21:58

Sample (adjusted): 1991 2018

Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GF(-1)	0.015087	0.020384	0.740129	0.4659
C	4.94E+08	4.68E+08	1.056265	0.3006

R-squared	0.020634	Mean dependent var	8.25E+08
Adjusted R-squared	-0.017034	S.D. dependent var	7.47E+08
S.E. of regression	7.53E+08	Akaike info criterion	43.78683
Sum squared resid	1.48E+19	Schwarz criterion	43.88199
Log likelihood	-611.0156	Hannan-Quinn criter.	43.81592
F-statistic	0.547790	Durbin-Watson stat	1.440814
Prob(F-statistic)	0.465853		

Null Hypothesis: GF has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.821215	0.6662
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(GF)

Method: Least Squares

Date: 05/14/23 Time: 21:59

Sample (adjusted): 1992 2018

Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GF(-1)	-0.153594	0.084336	-1.821215	0.0816
D(GF(-1))	0.331697	0.190260	1.743387	0.0946
C	1.74E+09	8.37E+08	2.083774	0.0485
@TREND("1990")	1.47E+08	73308992	2.011681	0.0561

R-squared	0.235874	Mean dependent var	8.13E+08
Adjusted R-squared	0.136206	S.D. dependent var	7.59E+08
S.E. of regression	7.05E+08	Akaike info criterion	43.72173
Sum squared resid	1.14E+19	Schwarz criterion	43.91371
Log likelihood	-586.2434	Hannan-Quinn criter.	43.77882
F-statistic	2.366588	Durbin-Watson stat	2.185220

Prob(F-statistic)	0.097181

الملحق 07:الانفاق الحكومي عند الفرق الأول:

Null Hypothesis: D(GF) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.278504	0.0244
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(GF,2)

Method: Least Squares

Date: 05/14/23 Time: 22:01

Sample (adjusted): 1992 2018

Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GF(-1))	-0.322540	0.141558	-2.278504	0.0312

R-squared	0.166262	Mean dependent var	-12914110
Adjusted R-squared	0.166262	S.D. dependent var	8.97E+08
S.E. of regression	8.19E+08	Akaike info criterion	43.92176
Sum squared resid	1.74E+19	Schwarz criterion	43.96976
Log likelihood	-591.9438	Hannan-Quinn criter.	43.93603

Durbin-Watson stat 2.414992

Null Hypothesis: D(GF) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.673127	0.0106
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(GF,2)

Method: Least Squares

Date: 05/14/23 Time: 22:02

Sample (adjusted): 1992 2018

Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GF(-1))	-0.697699	0.189947	-3.673127	0.0011
C	5.63E+08	2.12E+08	2.663103	0.0133

R-squared	0.350512	Mean dependent var	-12914110
Adjusted R-squared	0.324533	S.D. dependent var	8.97E+08
S.E. of regression	7.37E+08	Akaike info criterion	43.74610
Sum squared resid	1.36E+19	Schwarz criterion	43.84209
Log likelihood	-588.5724	Hannan-Quinn criter.	43.77464
F-statistic	13.49186	Durbin-Watson stat	2.061406

Prob(F-statistic) 0.001141

Null Hypothesis: D(GF) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.789351	0.0330
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(GF,2)

Method: Least Squares

Date: 05/14/23 Time: 22:02

Sample (adjusted): 1992 2018

Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GF(-1))	-0.739054	0.195035	-3.789351	0.0009
C	3.28E+08	3.24E+08	1.011552	0.3218
@TREND("1990")	17987216	18705631	0.961594	0.3458

R-squared	0.374607	Mean dependent var	-12914110
Adjusted R-squared	0.322491	S.D. dependent var	8.97E+08
S.E. of regression	7.38E+08	Akaike info criterion	43.78237
Sum squared resid	1.31E+19	Schwarz criterion	43.92635
Log likelihood	-588.0620	Hannan-Quinn criter.	43.82519

F-statistic	7.187934	Durbin-Watson stat	2.051120
Prob(F-statistic)	0.003580		

الملحق 08:الناتج المحلي عند المستوى:

Null Hypothesis: GDPF has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		9.137420	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(GDPF)

Method: Least Squares

Date: 05/14/23 Time: 22:29

Sample (adjusted): 1991 2018

Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPF(-1)	0.029193	0.003195	9.137420	0.0000

R-squared	0.180787	Mean dependent var	3.90E+09
Adjusted R-squared	0.180787	S.D. dependent var	2.59E+09
S.E. of regression	2.34E+09	Akaike info criterion	46.02246
Sum squared resid	1.48E+20	Schwarz criterion	46.07004

Log likelihood	-643.3144	Hannan-Quinn criter.	46.03700
Durbin-Watson stat	1.149491		

Null Hypothesis: GDPF has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.396837	0.9999
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(GDPF)

Method: Least Squares

Date: 05/14/23 Time: 22:30

Sample (adjusted): 1991 2018

Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPF(-1)	0.030117	0.012565	2.396837	0.0240
C	-1.33E+08	1.74E+09	-0.076087	0.9399

R-squared	0.180969	Mean dependent var	3.90E+09
Adjusted R-squared	0.149468	S.D. dependent var	2.59E+09
S.E. of regression	2.39E+09	Akaike info criterion	46.09366
Sum squared resid	1.48E+20	Schwarz criterion	46.18882
Log likelihood	-643.3113	Hannan-Quinn criter.	46.12275

F-statistic	5.744826	Durbin-Watson stat	1.150958
Prob(F-statistic)	0.024019		

Null Hypothesis: GDPF has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.097725	0.0176
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(GDPF)

Method: Least Squares

Date: 05/14/23 Time: 22:30

Sample (adjusted): 1993 2018

Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPF(-1)	-0.323343	0.078908	-4.097725	0.0005
D(GDPF(-1))	0.163684	0.165138	0.991196	0.3329
D(GDPF(-2))	0.097776	0.173566	0.563336	0.5792
C	2.28E+10	5.24E+09	4.345205	0.0003
@TREND("1990")	1.59E+09	3.85E+08	4.132109	0.0005

R-squared	0.613727	Mean dependent var	4.18E+09
Adjusted R-squared	0.540151	S.D. dependent var	2.44E+09

S.E. of regression	1.65E+09	Akaike info criterion	45.46211
Sum squared resid	5.75E+19	Schwarz criterion	45.70405
Log likelihood	-586.0074	Hannan-Quinn criter.	45.53178
F-statistic	8.341426	Durbin-Watson stat	2.016133
Prob(F-statistic)	0.000342		

الملحق 09:تقدير المعادلة على المدى الطويل:

ARDL Long Run Form and Bounds Test

Dependent Variable: D(EMP)

Selected Model: ARDL(1, 3, 3, 3)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 05/14/23 Time: 22:52

Sample: 1990 2020

Included observations: 26

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-30.37571	42.36903	-0.716932	0.4871
EMP(-1)*	-0.172223	0.257755	-0.668164	0.5167
GDPF(-1)	-1.10E-10	2.20E-10	-0.502153	0.6246
POP(-1)	1.94E-06	2.25E-06	0.860832	0.4062
GF(-1)	-1.20E-09	7.93E-10	-1.516730	0.1552
D(GDPF)	2.12E-10	1.38E-10	1.540289	0.1494
D(GDPF(-1))	7.07E-10	2.99E-10	2.366048	0.0357
D(GDPF(-2))	4.17E-10	1.89E-10	2.205579	0.0477
D(POP)	-0.000236	0.000119	-1.976554	0.0715
D(POP(-1))	0.000504	0.000232	2.175617	0.0503
D(POP(-2))	-0.000257	0.000119	-2.156419	0.0520
D(GF)	1.94E-10	3.90E-10	0.498097	0.6274
D(GF(-1))	1.05E-09	5.23E-10	1.999747	0.0687

D(GF(-2))	1.44E-09	4.63E-10	3.102402	0.0091

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPF	-6.41E-10	1.71E-09	-0.374028	0.7149
POP	1.13E-05	2.39E-05	0.471129	0.6460
GF	-6.99E-09	1.29E-08	-0.543155	0.5970
C	-176.3780	432.2874	-0.408011	0.6905

EC = EMP - (-0.0000*GDPF + 0.0000*POP -0.0000*GF -176.3780)

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	2.414948	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
			Finite Sample:	
Actual Sample Size	26		n=35	
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
			Finite Sample:	

	n=30	
10%	2.676	3.586
5%	3.272	4.306
1%	4.614	5.966

الملحق 10:منهجية متجهة تصحيح الخطأ:

ARDL Long Run Form and Bounds Test

Dependent Variable: D(EMP)

Selected Model: ARDL(1, 3, 3, 3)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 05/14/23 Time: 22:52

Sample: 1990 2020

Included observations: 26

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-30.37571	42.36903	-0.716932	0.4871
EMP(-1)*	-0.172223	0.257755	-0.668164	0.5167
GDPF(-1)	-1.10E-10	2.20E-10	-0.502153	0.6246
POP(-1)	1.94E-06	2.25E-06	0.860832	0.4062
GF(-1)	-1.20E-09	7.93E-10	-1.516730	0.1552
D(GDPF)	2.12E-10	1.38E-10	1.540289	0.1494
D(GDPF(-1))	7.07E-10	2.99E-10	2.366048	0.0357
D(GDPF(-2))	4.17E-10	1.89E-10	2.205579	0.0477
D(POP)	-0.000236	0.000119	-1.976554	0.0715
D(POP(-1))	0.000504	0.000232	2.175617	0.0503
D(POP(-2))	-0.000257	0.000119	-2.156419	0.0520
D(GF)	1.94E-10	3.90E-10	0.498097	0.6274
D(GF(-1))	1.05E-09	5.23E-10	1.999747	0.0687
D(GF(-2))	1.44E-09	4.63E-10	3.102402	0.0091

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPF	-6.41E-10	1.71E-09	-0.374028	0.7149
POP	1.13E-05	2.39E-05	0.471129	0.6460
GF	-6.99E-09	1.29E-08	-0.543155	0.5970
C	-176.3780	432.2874	-0.408011	0.6905

EC = EMP - (-0.0000*GDPF + 0.0000*POP -0.0000*GF -176.3780)

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	2.414948	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	26			
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
			Finite Sample: n=30	

10%	2.676	3.586
5%	3.272	4.306
1%	4.614	5.966

ملحق 11:جدول نتائج الارتباط الذاتي بين البواقي:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	6.377478	Prob. F(2,10)	0.0164
Obs*R-squared	14.57392	Prob. Chi-Square(2)	0.0007

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 05/14/23 Time: 22:57

Sample: 1993 2018

Included observations: 26

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EMP(-1)	1.275825	0.403371	3.162905	0.0101
GDPF	2.38E-10	1.20E-10	1.980589	0.0758
GDPF(-1)	1.69E-10	1.17E-10	1.448973	0.1780
GDPF(-2)	-7.08E-10	2.50E-10	-2.835352	0.0177
GDPF(-3)	-2.73E-10	1.57E-10	-1.736354	0.1131
POP	-0.000201	0.000104	-1.928763	0.0826
POP(-1)	0.000687	0.000319	2.153983	0.0567
POP(-2)	-0.000730	0.000327	-2.232259	0.0497
POP(-3)	0.000250	0.000112	2.239405	0.0491
GF	-6.75E-10	3.41E-10	-1.979306	0.0760
GF(-1)	-3.43E-10	3.12E-10	-1.102044	0.2963

GF(-2)	-2.18E-10	2.61E-10	-0.837406	0.4219
GF(-3)	-1.28E-09	4.91E-10	-2.602858	0.0264
C	-158.7616	54.09821	-2.934692	0.0149
RESID(-1)	-1.587343	0.465884	-3.407161	0.0067
RESID(-2)	-1.283932	0.400772	-3.203644	0.0094

R-squared	0.560535	Mean dependent var	1.94E-12
Adjusted R-squared	-0.098662	S.D. dependent var	0.485528
S.E. of regression	0.508916	Akaike info criterion	1.762190
Sum squared resid	2.589953	Schwarz criterion	2.536403
Log likelihood	-6.908464	Hannan-Quinn criter.	1.985135
F-statistic	0.850330	Durbin-Watson stat	2.454558
Prob(F-statistic)	0.623777		

الملحق 12:إختبار ثبات تباين الأخطاء ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.159936	Prob. F(1,23)	0.6929
Obs*R-squared	0.172643	Prob. Chi-Square(1)	0.6778

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 05/14/23 Time: 23:02

Sample (adjusted): 1994 2018

Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.234124	0.072764	3.217598	0.0038
RESID^2(-1)	-0.081370	0.203465	-0.399921	0.6929

R-squared	0.006906	Mean dependent var	0.215494
Adjusted R-squared	-0.036272	S.D. dependent var	0.274549
S.E. of regression	0.279484	Akaike info criterion	0.364873
Sum squared resid	1.796557	Schwarz criterion	0.462383
Log likelihood	-2.560917	Hannan-Quinn criter.	0.391919
F-statistic	0.159936	Durbin-Watson stat	1.958694
Prob(F-statistic)	0.692905		

الملحق 13:إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

(Jarque–Bera)